

فصل في علم النفس
 الباب الرابع في صورة الادلة
 فصل القياس الاستدلالي
 فصل الاستدلال القياسي
 وكل من الاثر في العلم والشرع

فصل في القياس الاستدلالي
 اما انكل الاول
 فصوره الناجمة اربعة
 واما انكل الثاني فصوره اثنان
 واما انكل الثالث

حاشية
 مقدمة فيها بيان
 البحث الاول في العلم
 تقسيم العلم الى نظري وعملي
 وكل منهما ينقسم الى نظري وعملي
 هذه رسالة نفيسة مرغوبة * ومتن متين مقبولة * ومسماة بالبرهان
 في فن المنطق * للعالم المحقق * والفاضل المدقق * والمرحوم
 ابراهيم افندي الشهير بكنبوي * عليه رحمة من ربه الملك القوي *
 فموضوعه المعهيات وغايته
 البعث الثاني في الدلالة
 تقسيم اللفظ الى المفرد والمركب
 تقسيم المفرد والمركب الى الحقيقة والكنائس والمجاز
 تقسيم المقادير الى المشترك والمفرد
 الباب الاول في المعاني للمفردة فصل في الكليات والجزئيات
 في انقسام الاربع بين الكليات بحسب الصدق والخطأ
 معارف نظارت عليه منك ٨٩٠ نومردى مضمنا مبد
 في انقسام الاربع بين الكليات بحسب الصدق والتحقيق
 فصل في الثاني والعرضي
 فصل في الكليات الخمس
 فصل في انقسام الذاتيات
 فصل في انقسام العرضيات
 الباب الثاني في قول اشراف
 فصل في اشتمال جميع اقسام التعريف
 الباب الثالث في القضايا واماها فصل القضية
 ١٤ فالقضية قول يدسعادت
 ١٤ فان ملك فيها بوقوع موت شر
 ١٤ والحاكم عليه نقدا (مطبعة عثمانية)
 ١٤ والشرطة ان ملك فيها
 ١٤ او بوقوع القصاص ادهيا
 ١٤ وكل من احتملة والمتصلة والمقابلة
 ١٥ فقد ظهروا ان اقتران كل قضية
 فصل في المحتملة
 فصل في المحتملة
 فصل في المحتملة
 فصل في المحتملة
 فصل في المحتملة

برهان كنبوى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

انواع محامد عالية بسطت مقدمة لمفتاح الابواب * واجناس مدائح تالية
 ركبت موجهة لذلك الجنباب * المتزهر كنه ذاته عن حدود مدارك
 الالباب * المتقدس جل صفاته عن رسوم النقض والنقص بلا ارتياب *
 على ان عم آلاء جليلة غير محصورة في مداد الكتاب * وخص الانسان
 بنعماء منتشرة سببا لمنطق الفصحى في كل باب * فسبحان من ردت الافكار
 والمخابر عن غرائب ملكه وملكوته * وارتدت الابصار والبصائر الى
 بدئها في عجائب عظمته وجبروته * واصناف صلوات مرتبة بيد التجليل
 والانتخاب * محتوية على كليات الاخلاص وافراد الآداب * على
 من عرف حقائق الحق ورقع موجبات الاحتجاب * وميز حدود
 حداثتها بخواص البيان وقصص الخطباء * لئلا يلهي المتوسط بيننا وبين نتائج
 ام الكتاب * بقوانين عاصمة عن الخطأ في طرق الصواب * وبراہین قاصمة
 لظهور مغالطات مصانع الخطباء * وواصفة لمشاغبات الشعراء ومجالات
 الخيلاء * وعلى آله واصحابه الذين عرفوا كليات احكامه الخمسة الموصلة
 الى رب الارباب * وشرحوا اقواله بينات تتمثل لها صور الصواب من وراء

قوله احكامه

حجاب * حيث قضوا بالحق مع مقاساة العوارض في الامانات المحمولات
المشروطة بمداومة الاتصال عن اهل العناد وملازمة الاتصال باشراف
الممكنات * فنحوا في الصراط المستقيم مسورات المقاصد والاسباب *
وقدحوا في جنود الطنون السقيمة من خلفهم قدح شهاب * اذينوا
لوازمها الخفية بمصايح مقدّمات دائمة بانوار اليقين * وعدلوا في تحصيل
نظر ياتها الموجهة الى ضروريات الدين * فيدهم مسلمات الهدى
متحدسة بمقبولات السنة ومتواترات الكتاب * وشاهدتهم المشهورات
من وهميات الضلال منعكة الى سواء سبيل الوهاب * وقد اطلقوا
في رياض المطالب عن قيود التقليد الى جهات التحقيق * وحلوا في بوادي
المبادئ القريبة والبعيدة على جياذ التوفيق * ماطلع على جنان الجنان
طوال العرفان عن افق الاكتساب * وماسطع اذعان الازهان بمطالع
ايقان يوجب حسن مأب (وبعد) فلما كان المنطق لطاق الافكار *
وبه يرتفع طباق الانظار * وميزان عدول يشخص المضداق عن الكذاب
ومقياس عقول يميز عن العقم كل منجذب * ويهتدى بهداه كل نظار *
كانه علم في رأسه تار * فبهذا كان خادما للعلوم بالاستيعاب * وسيد
القوم خادهم بالاثار المستطاب * وكان بعض المشتغلين غبدي
مشتغلا ذكاء * وفي توقة ذهنه الذكي يحكي ذكاء * قابلا للتحلي
بحواهر الانهار الحدسية من بين الاتراب * مائلا الى تجلي زواهر
الانوار القدسية حين اناب * جمعت له ولا مثاله موائد عوائد * ونظمت
في سلك البيان فرائد فوائد * وربتها على مقدمة وخسة ابواب *
نفعمهم الله تعالى في كل ما يستل ويحجب * وما توفيق الا بالله الجليل *
وهو حسي ونعم الوكيل (مقدمة) وفيها بحثان البحث الاول ان العلم
وهو الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل ان كان ادراكا للنسبة التامة
الخبرية على سبيل الاذعان تصديق والاقتصور سواء كان ادراكا لغير
النسبة او للنسبة الناقصة او التامة الانشائية او الخبرية بدون الاذعان
وكل منهما اباديكي او نظري مكتسب بالنظر وهو ملاحظة المعقول
لتحصيل المجهول * وقيل ترتيب امور معلومة للتأدي الى المجهول فالموصل
الى التصور النظري يسمى معرفا وقولا شارحا واجزاؤه الكليات

٥٦
قوله وهو ملاحظة المعقول

مقدمة وخبرها بحثان

البحث الاول في تعريف العلم

نقسم العلم الى التصور والنظر

كل منهما اباديكي او نظري

٥٦
قوله واجزاؤه

الحس المعلومة بذاهة واكتسابا والموصل الى التصديق النظرى يسمى
 دليلا وجهة واجزاؤه القضايا المعلومة كذلك وقد يقع الخطأ فى كل
 من الاكتسابين فاحتيج الى قانون باحث عن احوال المعلومات من حيث
 ايصال حاصم عن الخطأ وهو المنطق فهو موضوعه المعلومات وغايته العصمة
 عن الخطأ فى الافكار * البحث الثانى ان الدلالة كون الشيء بحيث يحصل
 من فهمه ففهم شيء آخر فالشيء الاول يسمى دالا والثانى مذلولاً فان كان
 الدال لفظاً فالدلالة لفظية والا فغير لفظية وكل منهما ان كانت بواسطة
 الوضع فوضعية او بواسطة الطبع فطبيعية والافعلية ودلالة اللفظ بالوضع
 على تمام ما وضع له مطابقة كدلالة الانسان على مجموع الحيوان الناطق
 وعلى جزئه تضمن ان كان له جزء كدلالته على الحيوان فقط فى ضمن
 دلالته على المجموع وعلى خارج يلزمه فى الذهن التزام كدلالة الضرب
 على الضارب والمضروب ويلزمهما المطابقة يقينا بخلاف العكس كنزوم
 احديهما للآخرى * واللفظ الدال بالوضع ان لم يقصد بجزئه دلالة على جزء
 معناه المطابق لفرد والا فتركب والمفرد ان لم يستقل فى الدلالة على معناه
 فاداة والا فان دل بهيته على احد الازمنة فكلمة والاقاسم والتركيب ان صح
 سكوت المتكلم عليه فقام اما خبرى ان احتمل الصدق والكذب وان شئت
 ان لم يحتمل والافاقص وكل من المفرد والتركيب ان استعمل فيما وضع له
 فى اصطلاح التخاطب حقيقة او فى لازمه مع جواز ارادته فكناية والافق
 العلاقة المعتبرة بينه وبين المراد مجاز وبدونها غلط ولا بد للكناية والمجاز
 من قرينة تدل على المراد والمجاز ان كان بغير علاقة المشابهة مثل الحلول
 والاستعداد والسببية والجوار والعموم والخصوص والمظهرية وغيرها
 فيجاز مرسل كاستعمال اليد فى النعمة والجلل فى التجربة فى معنى الانشاء
 وبالعكس والافستارة اما فى التركيب وتسمى استعارة تمثيلية كاستعمال
 الامثال المضروبة فى اشياء معانيها واما فى المفرد المصرح به فى الكلام
 وتسمى استعارة مصرحة اما اصلية ان كانت فى الاسماء الجامدة والمصادر
 ولو فى ضمن المشتقات كالاسد فى الرجل الشجاع والقتل فى الضرب
 الشديد او تبعية ان كانت فى المشتقات والحروف كنادى فى معنى ينادى

فوضعه المعلومات وغايته

٥٦
قوله بحيث

البحث الثانى فى الدلالة

٥٧
قوله كدلالة

٥٨
قوله بخلاف

نقسم اللفظ الى المفرد والتركيب

نقسم المفرد والتركيب الى الحقيقة والمجاز
 والكناية

٥٩
قوله وكل

٦٠
قوله اوفى لازمه

٦١
قوله مجاز

٦٢
قوله كاستعمال

والقاتل في الضارب الشديد بتبعية استعمال أحد المصدرين في الآخر
وكلام الغرض في الغاية الجزئية بتبعية استعمال مطلق الغرض في مطلق
الغاية وأما في المفرد المرموز إليه في الكلام بآيات لازمه للمنبه وتسمى
استعارة مكنية كلفظ التكلم المستعمل في الحال في قولهم نطق الحلال حيث
شبه الحال بالتكلم بقرينة آيات النطق لها وهذه القرينة تسمى استعارة
تخييلية * ثم اللفظ المفرد أن تعدد معناه الموضوع له في اصطلاح واحد
فمترك بينهما أو في اصطلاحين بأن ينقل من أحدهما إلى الآخر لمناسبة
بينهما فنقول بنسب إلى الناقل من العرف العام أو الخاص والافتحص
وكل من هذه الثلاثة بالقياس إلى المعنى المعين أن تشخص ذلك المعنى يسمى
جزئيا حقيقيا أما علما كريد أو غيره كسماء الاشارات والافان تفاوت في
افرده باولية أو اولوية يسمى مشككا كالابيض والاحمر والافتواظا
كالانسان الغير المتفاوت في افراده وأما التفاوت في العوارض
والاوصاف ولذا اشتهر أن لا تشكك في الذوات والذاتيات * واعلم
أن المعنى أيضا إما مفرد أو مركب هما معنيا اللفظ المفرد والمركب
(الباب الأول في المعاني المفردة * فصل في الكلّي والجزئي) إذا علمت شيئا
يحصل في ذهنك منه صورة هي من حيث قيامها بخصوصية ذهنك علم ومع
قطع النظر عن هذه الحثية معلوم ومفهوم فذلك المفهوم بمجرد النظر إلى
ذاته أن لم يحوز العقل اتحادا مع كثيرين في الخارج فهو جزئي حقيقي كريد
المرتئي والافكلي سواء امتنع فرده في الخارج كتركيب البارئ تعالى واللاشيء
ويسمى كلياً فرضاً أو امكن ولم يوجد كالغناء أو وجد واحد فقط مع
امتناع غيره كواجب الوجود أو مع امكانه كالشمس أو وجد متعدد محصور
كالكوأب السيارة أو غير محصور كالانسان وذلك الاتحاد هو معنى حمل
الكلّي على جزئياته مواطاة وصدقه عليها أما في الواقع أن كانت الجزئيات
موجودة فيه أو في الفرض أن لم توجد إلا في مجرد الفرض * ثم الكلّي أن
ثبت لافراده في الخارج ولو على تقدير وجودها فيه فهو معقول
أول سواء ثبت لها في الخارج فقط كالخارج للنار والبارد للماء أو في
كل من الخارج والذهن كذاتيات الاعيان الحقيقة مثل الانسان والحيوان
أو المقدرة مثل الغناء وكلاهما من الذاتيات مثل الزوج للاربعة

قوله بتبعية

قوله وأما في المفرد

تفسير المفرد إلى المشترك والمفرد

قوله أن لا تشكك

الباب الأول في المعاني المفردة
فصل في الكلّي والجزئي

قوله بمجرد النظر

شع

شع

قوله مثل الزوج

٥٩
قوله منه ما بحث
تفصيل المعقولات الثانية

والفرد للثلاثة وان ثبت لها في الذهن فقط فهو معقول ثان منه ما بحث عنه
في المنطق مفهوم الكلّي - العارض للماهيات ويسمى كليا منطقيا وهو المنقسم
الى الكليات الخمس المنطقية ومعرضه مثل الانسان والحيوان يسمى كليا
طبيعيا منتقما الى الكليات الخمس الطبيعية والمجموع المركب من الكلّي
الطبيعي والمنطقي يسمى كليا عقليا منتقما الى الكليات الخمس العقلية فاذا
قلنا الحيوان جنس ففهوم الحيوان جنس طبيعي ومفهوم الجنس جنس
منطقي ومجموع المفهومين جنس عقلي وهكذا البواقي ومفهوم القضية
والقياس وغيرها من المفاهيم المبسوط عنها في المنطق ومنه ما لا بحث
عنه في المنطق بل في الحكمة والكلام مفهوم الواجب والممكن والمتسع
ولاشيء من هذه الكليات بموجود في الخارج لاستحالة الوجود
بدون الشخص بداهة وان ذهب البعض الى وجود الكل فيه والكثير
الى وجود الطبيعي بناء على انه جزء الموجود في الخارج وهو الفرد
المركب منه ومن الشخصيات كزيد المركب من الانسان والشخصيات
لكنه جزء عقلي - لا خارجي في التحقيق فالحق ان وجوده عبارة عن وجود
افراد له لان نفسه مع كونه معرضا لقابلية التكرار موجود فيه ولذا جعلوا
الكليات واقسامها من العوارض المختصة بالوجود الذهني واما الكلّي
المنطقي والعقلي فكما لا وجود لافئسهما في الخارج لا وجود لافرادهما
فيه لكونها امورا اعتبارية كسائر المعقولات الثانية والجزئي اما مادي
ان كان جسما كزيد او جسمانيا كعوارض المحسوسة واما مجرد كالواجب
تعالى عند الكل كالعقول العشرة والنفوس الانسانية والفلكية عند
الحكماء ولا يرسم صورة جزئية من الشيء في الذهن مالم يدرك باحدى
الحواس الظاهرة او بالوجدان كالمعش المحسوس وجدا * ثم الكليات
ان كان بينهما تصادق في الواقع بالفعل كليا من الجانبين فمتساويان
كالانسان والناطق وكذا نقيضاهما كاللا انسان واللا ناطق او من احد
الجانبين فقط فاعم واخص مطلقا كالحیوان والانسان ونقيضاهما
بالعكس كاللا حيوان واللا انسان او تفارق دائم كليا من الجانبين فتباينان
كليا كالانسان والفرس وكعين احد المتساويين مع نقيض الآخر

٥٩
قوله كمفهوم الواجب
٧٨
شرح

قوله ولذا

٨٤
شرح

قوله عند الكل

قوله عند الحكماء
وان لا يكون الكل
نسب اربعة بحسب اربعة

قوله ان كان

قوله بالفعل

٨٤
قوله كالانسان والناطق

وعين الاخص المطلق مع تقيض الاعم وبين تقيضهما مبيانية جزئية
 هي اعم من المبيانية الكلية كما في تقيض المتناقضين كالانسان واللا انسان
 ومن العموم من وجه كما في تقيض المتضادين وامثالهما وان لم يكن بينهما
 تصادق ولا تفارق كيان بل جزئيان من الجانبين قائم واخص من وجه
 كالانسان والابيض وكعين الاعم المطلق مع تقيض الاخص وبين تقيضهما
 مبيانية جزئية هي اعم ايضا اذ بين تقيض مثل الحيوان واللا انسان مبيانية
 كلية وبين تقيض مثل الانسان والابيض عموم من وجه والجزئي الحقيقي
 اخص مطلقا من الكلية الصادق عليه ومباين لسائر الكليات واما
 الجزئيان فهما اما متباينان كريد وعمره واما متساويان كما اذا اشرنا
 الى زيد بهذا الضاحك وهذا الكاتب فالهذيان متصادقان متساويان
 وهذه هي النسب الاربع بحسب الصدق والحمل وقد تعتبر تلك النسب
 بحسب الصدق والتحقيق باعتبار الازمان والاوزاع لا باعتبار الافراد
 بان يقال المفهومان ان كان بينهما اتصال كلي من الجانبين بان يتحقق
 كل منهما مع الآخر في جميع الازمان والاوزاع الممكنة الاجتماع معه
 فتساويان كطلوع الشمس ووجود النهار او من احد الجانبين فقط قائم
 واخص مطلقا كإضاءة المسجد وطلوع الشمس وان كان بينهما افتراق
 كلي من الجانبين بان لا يتحقق شيء منهما مع الآخر في شيء من الازمان
 والاوزاع فتباينان كلياً كطلوع الشمس ووجود الليل والافاعم واخص
 من وجه كطلوع الشمس وهبوب الريح وهذه هي النسب المعتبرة بين
 القضايا الا انها قد تعتبر بحسب تحققهما وعدم تحققهما في مادة واحدة
 كابين المحصورات والموجهات ككون الكلية اخص من الجزئية والضرورية
 من الدائمة وقد تعتبر بحسب تحققهما وعدم تحققهما مطلقا ولو في مواد
 مختلفة كابين طرفي الشرطيات لكن التحقق وعدم التحقق المعبرين
 في نسب الاتفاقيات الخاصة ماهو بحسب الواقع المحقق اذ المعبر فيها
 الاتصال والافتراق اتفاقا وفي نسب غيرها من الاتفاقيات العامة والزميات
 والعسديات ماهو اعم منه وبما بحسب الفرض اذ المعبر فيها الاتصال
 والافتراق لزوما او فرضا وقد يكون طرفاها او احدها محالا والنسبة

قوله واما الجزئيان

والنسب الاربع بين الكليات بحسب
 الصدق والتحقيق

قوله باعتبار

قوله وهذه

قوله وقد يكون

قوله وين

قوله بمجرّد

قوله كالحّد

فصل في الثاني ظاهره

قوله او غير مميّز

قوله كالشيء

قوله بالنسبة

قوله حقيقة

قوله بمعنى

بين تقيضي كل قسم منها وبين المختلفين كاسبق من غير فرق * واعلم ان
 بين المفهومين مفردين كانا او مركبين او مختلفين نسباً اخرى بحسب
 تجويز العقل بمجرّد النظر الى ذاتهما مع قطع النظر عن الخارج عنهما
 وتسمى نسباً بحسب المفهوم بان يقال ان تصادفاً بحسب ذلك التجويز
 كلياً من الجانبين فتساويان كالحّد التام مع الحدود او من احد الجانبين
 فقط فاعم واخص مطلقاً كالحّد الناقص مع الحدود وان تفارقا كلياً
 من الجانبين فمتباينان كلياً كالتناقضين نحو الانسان واللا انسان والا
 فاعم واخص من وجه كالانسان مع الضاحك او مع الماشي (تنبيه)
 قد يطلق الكلي على الاعم والجزئي على الاخص ويسميان كلياً وجزئياً
 اضافيين فكل جزئي حقيقي جزئي اضافي بدون العكس كافي كلياً اخص
 من كلي آخر واما النسبة بين الكلي الحقيقي والاضافي فبالعكس لان الكلي
 الاضافي اخص مطلقاً من الحقيقي (فصل في الذاتي والعرضي) الكلي
 المحمول على شيء آخر كلياً او جزئياً ان لم يكن خارجاً عن ذاته وحقيقته
 فذاتي له سواء كان عين حقيقته كالحيوان الناطق للانسان او جزءها
 المساوي لها يميزها عن جميع ماعداها كالناطق له او جزءها الاعم
 يميزها في الجملة كالحساس والنامي او غير مميّز اصلاً كالجوهر والحيوان
 والا فعرضي له سواء كان مساوياً لها او اخص مميّزاً عن جميع ماعداها
 كالضاحك بالقوّة او بالهمل او اعم يميزها في الجملة او غير مميّز اصلاً كالشيء
 جميع ذلك للانسان * ثم الذاتي المشترك بين الجزئيات ان اشتركت
 تلك الجزئيات في ذاتي آخر خارج عنه فهو مشترك ناقص بينها كالحيوان
 بالنسبة الى افراد الانسان حيث اشتركت في الناطق ايضاً والناطق
 حيث اشتركت في الحيوان ايضاً والافشترك تام كالانسان بالنسبة الى
 افراده والحيوان بالنسبة الى مجموع افراده فكل ذاتي مميّز للماهية
 في الجملة فهو مشترك ناقص مطلقاً ولو بالنسبة الى افراد نفسه وكل ذاتي
 سواء فهو مشترك تام بالنسبة الى افراد نفسه وناقص بالقياس الى افراد ذاتي
 اخص منه ان وجد الاخص كالحيوان * فاعلم ان مطلوب السائل بكلمة
 ماعن الواحد تمام حقيقته المختصة به بمعنى المختصة بنوعه وعن المتعمّد

تمام الذاتى المشترك بينهما فالسائل بما هو عن زيد طالب للانسان وعن
 الانسان طالب للحيوان الناطق وبماها او بماهم عن زيد وعمرو او مع
 بكر طالب للانسان ايضا وعن الانسان والفرس طالب للحيوان
 وعنهما مع الشجر طالب للجسم النامى ومع الحجر طالب للجسم ومع
 العقل العاشر طالب للجوهر ومطلوب السائل باى شئ ما يميز الذاتى
 المطلوب بكلمة ماهناك تميزا فى الجملة اما يميزه الذاتى ان قيده بقيد
 فى ذاته او يميزه العرضى ان قيده بقيد فى عرضه او المميز المطلق ان لم
 يقيده بشئ فالسائل عن زيد وحده او مع عمرو وبأى شئ هو فى ذاته
 طالب للناطق والحساس او النامى او القابل للإبعاد وبأى شئ فى عرضه
 طالب لمثل الضاحك او الماشى والسائل عن زيد وهذا الفرس
 بأى شئ هما فى ذاتهما طالب للحساس او النامى او القابل وبأى شئ
 فى عرضهما طالب لمثل المتفلسف او المتبحر وقس عليه * أعلم ان ذاتى
 الماهية الحقيقية وعرضيها مالم يكن خارجا عنها او كان خارجا عنها
 فى الواقع من غير مدخل لاعتبارنا ولذا عسر التمييز بينهما واما ذاتى
 الماهية الاعتبارية وعرضيها فيمتاز بمجرد عدم خروجه وبخروجه
 عن الموضوع له ولذا سهل التمييز بينهما (فصل فى الكليات الخمس)
 قد سبق ان الكلى اما ذاتى واما عرضى فالذاتى ان كان عين الحقيقة
 المختصة بجزئياته بحيث يكون محمولا فى جواب السؤال بما هو عن المتعدد
 من تلك الجزئيات وعن الواحد فهو نوع حقيقى كالانسان والشمس
 ويعرف بانه كلى مقول على كثيرين مختلفين بالعوارض لا بالحقيقة
 فى جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية والا فان كان جزأ اعم
 من اجزاء حقيقة من الحقائق بحيث يكون محمولا فى جواب السؤال
 بما هو عن المتعدد من جزئياته لاعتن الواحد فهو جنس لتلك الحقيقة
 كالحيوان للانسان والجوهر للحيوان ويعرف بانه كلى مقول على
 كثيرين مختلفين بالحقائق فى جواب ما هو بحسب الشركة فقط وان لم
 يكن جزأ اعم كذلك بل جزأ يميزها فى الجملة بحيث لا يكون محمولا
 فى جواب ما هو بل فى جواب اى شئ هو فى ذاته فهو فصل لها

قوله الذاتى ٦٤

فصل فى الكليات الخمس

قوله ان كان ٦٤

قوله فان كان ٦٤

قوله بل جزأ ٦٤

قوله كالناطق

مساويا كان او اعم كالناطق والحساس للانسان ويعرف بانه كلى
مقبول على الشيء في جواب اى شئ في ذاته والعرضى ان اختص
بحقيقة واحدة من الحقائق ميّزا لها عن جميع ماعداها بحيث يكون
محمولا في جواب اى شئ في عرضه فهو الخاصة لها مساويا كان
او اخص كالضاحك بالقوة او بالفعل للانسان والمتفس للحيوان
وتعرف بانها كلية مختصة بالشيء يقال عليه في جواب اى شئ في عرضه
وان عم حقائق مختلفة بحيث يكون محمولا على كل منها فهو عرض
عام لها كالمتفس للانسان والمتحيز للحيوان ويعرف بانه كلى يقال
على ماتحت حقائق مختلفة قولاً عرضياً * واعلم انه قد تصادق هذه
الكليات في مفهوم واحد باعتبارات مختلفة كالماشى فانه خاصة
للحيوان وعرض عام للانسان وكما قالوا ان الكليات الخمسة متصادقة
في مفهوم الملون (فصل في اقسام الذاتيات) النوع اما بسيط لاجزائه
كأنواع الجردات او مركب من الجنس والفصل كالانسان وكذا
الاجناس والفصول فالماهيات بسيطة ومركبة ثم النوع قد يطلق على
النوع الحقيقي كما تقدم والكلية الاخص منه يسمى صفا كالرومى
والزنجى وقد يطلق على ذاتى يحمل عليه وعلى غيره الجنس في جواب
ماها كالحيوان والجسم ويسمى نوعا اضافيا وبين المتعين عموم من وجه
لتصادقهما في النوع الحقيقي المركب من الجنس والفصل كالانسان
وصدق الحقيقي بدون الاضافى في النوع الحقيقي البسيط كالثقطة وبالعكس
في الجنس المدرج تحت جنس آخر كالحيوان وجنس الماهية ان كان
مقولا عليها مع كل واحد من مشاركتها في ذلك الجنس في جواب
ماها فجنس قريب لها كالحيوان للانسان والجسم التام للحيوان
وان لم يكن مقولا عليها مع الكل بل مع بعض دون البعض فجنس
بعيد لها كالجسم للانسان والحيوان وفصلها ايضا اما فصل قريب
لها ان ميّزها عن جميع ما يشاركها في الجنس القريب كالناطق
للانسان والحساس للحيوان واما فصل بعيد لها ان ميّزها عن
مشاركتها في الجنس البعيد فقط كالنمى للانسان والحيوان والفصل

قوله وان عم

فصل في اقسام الذاتيات

قوله كالحيوان

ايضا مقوم للماهية التي كان جزءاً منها ومقسم لما فوقها من الاجناس
كالجنس مقوم للحيوان والانسان ومقسم للجسم النامي والجسم
والجوهر فكل مقوم للعالي بدون العكس وكل مقسم
للسافل مقسم للعالي بدون العكس * ثم الانواع تترتب نزولاً من النوع
العالي كالجسم الى النوع الحقيقي السافل كالانسان ويسمى نوع الانواع
وما بينهما انواعاً متوسطة وكذا الاجناس تترتب صعوداً من الجنس
القريب السافل كالحيوان الى الجنس العالي كالجوهر ويسمى جنس
الاجناس وما بينهما اجناساً متوسطة فين الجنس والنوع الاضافي
عموم من وجه ولا يتكرر جزء واحد من الماهية بعينه فيها ولا تتركب
من امرين متساويين ولا من اجناس وفصول غير متناهية لامتناعها
بل تنتهي الى جنس عال وفصل سافل بسيطين (فصل في اقسام
العرضيات) كل من الخاصة والعرض العام ان امتنع انفكاكه عن
الماهية في احد وجوديهما الخارجي والذهني اوفى كليهما فهو عرض
لازم لها ويسمى الاول لازم الوجود الخارجي كالحار للتار والثاني لازم
الوجود الذهني كالكلبي للعنقاء والثالث لازم الماهية كالزوج للاربية
والا فعرض مفارق سواء فارق بالفعل كالضاحك بالفعل للانسان
اولاً كالمالح للبحر * ثم الخاصة اما شاملة لجميع افراد الماهية كالضاحك
بالقوة او غير شاملة كالضاحك بالفعل وهي ايضا اما خاصة النوع
كما تقدمت واما خاصة الجنس كالتنفس للحيوان والمتحيز للجسم وخاصة
الجنس عرض عام للذاتي الاخص منه وخاصة الذاتي الاخص
خاصة الذاتي الاعم بدون العكس وقد تطلق الخاصة على قسم من
العرض العام وهو ما يميز الماهية عن بعض ماعداها كالتحيز للانسان
والحيوان وتسمى خاصة مضافة وما تقدمت خاصة مطلقة * فالعرض
العام قسمان يميز للماهية في الجملة وغير يميز اصلاً كالشيء والممكن العام
الشاملين للواجب والممكن والمتسع (نتيه) اللزوم الخارجي
هو امتناع انفكاك اللازم عن وجود اللزوم في الخارج تحقيقاً للزوم
الحرارة للتار او تقدير الكزوم التحيز للعنقاء على تقدير وجودها

قوله ثم الانواع

قوله بعينه

فصل اقسام العرضيات

قوله الى جنس

قوله كالكلبي

قوله كالمالح

قوله كالضاحك

قوله اما خاصة

في الخارج واللزوم الذهني هو امتناع انفكاك اللازم عن وجود
 الملزوم في ذهن تحقيقا كلزوم الكلية للعناء او تقدير اكلزوم
 الجزئية لكنه الواجب تعالى على تقدير وجوده في اذهانتا وان لم يكن
 وبين اللزومين عموم من وجه لتصادقهما في لوازم الماهيات
 وافتراق الخارجى في لوازم الوجود الخارجى والذهنى في لوازم
 الوجود الذهنى وكل منهما قد يكون بين مفهومين متصادقين وهو
 المعتبر في العرض اللازم وقد يكون بين غير متصادقين مفردين كانا كلزوم
 الحرارة للنار او مر كين كلزوم احدى القضيتين للآخرى
 والنتيجة للدليل او مختلفين كلزوم المعرفات لتعريفاتها وعلى التقادير
 فكل منهما ان احتاج الجزم به الى دليل فغير بين كلزوم تساوى
 الزوايا الثلث للقاتين للمثلث وكلزوم النتائج للدلالة الغير اليينة الانتاج
 كالشكل الثانى والثالث كما سيحىء والا فبين كلزوم الزوجية للاربعة
 خارجا وذهنا وقد يطلق اللزوم على اللزوم الين بالمعنى الاخص
 عاسبق وهو ما يكون العلم بالملزوم موجبا للعلم باللازم وكافيا في الجزم
 باللزوم بينهما كلزوم المعرفات لتعريفاتها والنتائج للدلالة اليينة
 الانتاج والطرفين للاعراض النسبية والملكات للاعدام المضافة
 اليها مثل الجهل والعمى وهو المعتبر في الدلالة الالتزامية عند اهل
 المعقول واما عند اهل العربية فالمعتبر فيها اللزوم الذهنى في الجملة
 ولو بمعونة القرائن ولذا ادرجوا جميع المعانى المجازية الخارجة
 في المدلولات الالتزامية (الباب الثانى في قول الشارح) وهو قول
 يكتب من تصوّره تصوّر شىء آخر اما بكنهه او بوجه يميزه عما عداه
 فالقول بالكسب يسمى معرفا اسم فاعل وتعريفا والمكتسب يسمى
 معرفا اسم مفعول فان كان بجميع الذاتيات المحضة وهو المركب
 من الجنس والفصل القرين فهو حد تام كالحوان الناطق للانسان
 والجوهر القابل للابعاد للجسم او بعضها المحض كالفضل القريب
 وحده او مع الجنس البعيد فحد ناقص كالناطق للانسان والجوهر
 الحساس للحوان وان لم يكن بالذاتى المحض فان كان بالخاصة مع الجنس

٦٧ قوله مفردين

٦٧ قوله على التقادير

الباب الثانى في قول الشارح

٦٧ قوله قول

٦٨ قوله من تصوّره

٦٩ قوله او بعضها

القريب كالحيوان الضاحك للانسان او مع جميع الذاتيات كالحيوان
 الناطق الضاحك فرسم تام ويسمى الثاني رسما تاما اكمل من الحد التام
 والا فرسم ناقص ولو بالخاصة وحدها او مع العرض العام وان منع
 المتأخرون العرض العام بناء على زعمهم بان العرض بما اخذ في التعريف
 اما التمييز او الاطلاع على الذاتي والحق الجواز اذ العرض الاصل هو
 التوضيح ولذا جاز الرسم الاكمل وايضار بما يحصل به التمييز كما في
 قولهم في تعريف الانسان ماش على قدميه عريض الاظفار بادي البشرية
 مستقيم القائمة نحاك بالطبع ومن قيل الرسم الناقص التوضيح بالمثل
 والتقسيم * ثم التعريف مطلقا اما تحقيق ان قصده تحصيل صورة جديدة
 او تنبيه ان قصده احضار صورة مخزونة ومنه التعريف اللفظي
 وهو تعيين معنى لفظ مبهم بلفظ اوضح منه في الدلالة وايضار التعريف
 مطلقا اما تحقيق ان كان تعريفا لما علم وجوده في الخارج كتعريف
 الانسان بواحد من الحدود والرسوم واما اسمي ان كان كاشفا عما يفهم
 من الاسم من غير ان يعلم وجوده في الخارج سواء كان موجودا
 في نفسه كتعريف شيء من الاعداد قبل العلم بوجوده او لم يكن موجودا
 فيه مع امكانه كتعريف الغناء او مع امتناعه كتعريف اجتماع الضدين
 وسائر الامور الاعتبارية وماهيات الاصناف اعتبارية حاصلة باعتبار
 العوارض المخصوصة مع الانواع فيكون تعريف الرومي بالانسان
 الابيض اسميا فالنوع الحقيقي جنس اعتباري في الماهية الاعتبارية فلا
 اشكال بمحدودها على حدود الحدود * واعلم ان المعرف مطلقا لا بد ان
 يكون معلوما قبل التعريف بوجه ما ولو باعم الوجوه لاستحالة التوجه
 نحو المجهول المطلق والتعريف يقيد علمه بوجه آخر مطلوب (فصل)
 ويشترط في الكل كونه اجلي من المعرف ومعلوما قبله اذا اكتسب علة
 يجب تقدمها على المعلول المكتسب فلا يصح التعريف بنفس الماهية
 المطلوبة كتعريف اللفظ باللفظ ولا بما هو اخفى منها كتعريف النار بما
 يشبه النفس في اللطافة ولا بما يساويها في المعرفة والجهالة كتعريف
 الروح بما يوجب الحس والحركة ولا بما لا يعلم قبلها سواء علم معها كما

قوله حاصلة

قوله فيكون

قوله فلا اشكال

فصل في اشتراط العلم بوجه التعريف

٦٩ قوله كتعريف الاب

٦٩ قوله في نفس

٦٩ قوله حتى

٦٩ قوله ما يجب

٧٠ قوله لان انضمام

الباب الثالث في القضايا

فصل

فالقضية قول

فان حكم فيها بوقوع ثبوت شيء

والمحكوم عليه فمقدما

والشرطية ان حكم فيها

او بوقوع انفصال احداهما

وكل من الحلية والمتصلة
والمتفصلة

في التعريف بما يدور عليها دورا معيا كتعريف الاب بما يشتمل على
 الابن او بالعكس او بعدها كتعريف العلم بعدم الجهل او لا يعلم اصلا كافي
 التعريفات التي تدور عليها دورا تقدي ميا في نفس الامر وشرط التأخرون
 في الكل مساواته للمعترف صدقا فلا يصح بالمباين ولا بالاعم والاختص
 والحق جواز الاعم في الحدة الناقص والاعم والاختص في الرسم الناقص
 فيما يحصل به الغرض من التعريف وان الحدة التام مشروط بالمساواة صدقا
 ومفهوما حتى يبطل بمجرد الاحتمال العقلي بخلاف ما عداه وشرطوا فيه
 ايضا تقديم الجنس على الفصل لكنه عند البعض شرط الاولوية لا الصحة
 ويجب في الكل الاحتراز عن استعمال المجاز او المشترك من غير قرينة
 ظاهرة وعن الاكتفاء بالدلالة الالتزامية على ما يجب اخذه في الحدود
 ولا يمكن تعريف البسائط الابرسوم ناقصة ولا تعدد الحدة التام لشيء
 واحد ولا تعريف الجزئي على وجه جزئي ولو بقيود كثيرة لان انضمام
 الكل الى الكل لا يفيد الجزئية وان امكن تعريفه على وجه كلي ينحصر
 فيه بحسب الخارج كتعريف الله تعالى بواجب الوجود (الباب الثالث
 في القضايا واحكامها * فصل) القضية كالتعريف والدليل اما ملفوظة
 وهي الجملة الخبرية الحاكية عن الواقع وقد سبقت واما معقولة هي معناها
 المؤلف من المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة التامة الخبرية التي هي
 وقوع النسبة اولا وقوعها فالقضية قول ملفوظ او معقول يصح ان يقال
 لقائله انه صادق فيه او كاذب فان حكم فيها بوقوع ثبوت شيء اولا
 وقوعه سميت حلية والمحكوم عليه موضوعا والمحكوم به محمولا كقولنا
 زيد قائم اوليس بقاء والا سميت شرطية والمحكوم عليه مقدما
 والمحكوم به تابيا والشرطية ان حكم فيها بوقوع اتصال مضمون
 قضية بمضمون قضية اخرى اولا وقوعه سميت متصلة نحو كل
 كانت الشمس طالعة فالتهار موجود اوليس كلما كانت طالعة فالليل
 موجود او بوقوع انفصال احدهما عن الآخر اولا وقوعه سميت
 منفصلة نحو اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون فردا
 اوليس اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا
 وكل من الحلية والمتصلة والمتفصلة اما موجبة ان حكم فيها

(بوقوع)

بوقوع النسبة واما سالبة ان حكم فيها بلا وقوعها فقد ظهر أن اجزاء كل قضية موجبة كانت او سالبة ثلثة المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة التامة الخبرية التي هي الوقوع في الموجبات واللا وقوع في السوالب واما نفس الثبوت والاتصال والانفصال المسماة بالنسبة بين فخارجة عن الاجزاء خروجه البصر عن العمى عند اهل التحقيق من القدماء ولا تنعقد القضية ما لم يتعلق بهذه الاجزاء الثلثة ادراكات اربعة بصور المحكوم عليه بكنهه او بوجه صادق عليه مصحح للحكم عليه وتصور المحكوم به كذلك وتصور النسبة التامة الخبرية كذلك ثم الاذان بها جازما او غير جازم ثابتا او غير ثابت مطابقا للواقع او غير مطابق وهذا الاذان مشروط بهذه التصورات الثلثة وهو على اطلاقه يسمى تصديقا وحكما وبشرط تعلقه بالوقوع يسمى ايجابا وايضا وبشرط تعلقه باللاوقوع يسمى سلبا واتزاعا وقد يطلق الايجاب والايقاع على الوقوع والسلب والاتزاع على اللاوقوع كما يطلق الحكم على كل منهما * واللفظ الدال على الوقوع او اللاوقوع ولو بالاتزام يسمى رابطة وهي في الحملات اما نفس المحمول المرتبط بنفسه كما في قام زيد او جزؤه كما في زيد قائم ابوه او خارج عنه كما في زيد هو الجسم وكادوات النفي في نحو لم يقم زيد وليس زيد قائما وكذا كان زيد قائما وامثاله ومثل الاخير يسمى رابطة زمانية وفي الشرطيات ادوات الاتصال والانفصال وسلبهما فالقضية مطلقا ان اشتملت على الرابطة الخارجية تسمى ثلاثية كما تقدم والاثنائية نحو زيد جسم وامثاله * واعلم ان الموضوع اما ذكرى هو ما فهم من لفظ الموضوع كليا كان او جزئيا ويسمى عنوان الموضوع ^{في الحقيقة} ووصفه في الكلّي والافراد المتدرجة تحته تسمى ذات الموضوع واما حقيقى هو ما قصد بالحكم عليه فربما يختلفان في القضية فيما قصد الحكم على ذات الموضوع وكان العنوان مرآة للملاحظة نحو كل انسان او بعضه حيوان وربما يتحدان فيما عداه مما كان الموضوع جزئيا حقيقيا او كليا قصد الحكم عليه نحو زيد عالم والانسان كلّي وذات الموضوع ماصدق عليه العنوان بالفعل ولو في احد الازمنة عند الشيخ وهو الحق وبالامكان

فقد ظهر أن اجزاء كل قضية

٧٥
قوله واما نفس
قوله المسماة

ولا تنعقد القضية

٧٦
قوله ثم الاذان

وهو على اطلاقه يسمى تصديقا

وقد يطلق الايجاب والايقاع

واللفظ الدال

٧٧
قوله واما نفس

قوله في زيد قائم

قوله ومثل

فالقضية مطلقا ان اشتملت

واعلم ان الموضوع

فربما يختلفان

وربما يتحدان

وذات الموضوع ماصدق عليه

الفاقي عند الفارابي تقولنا كل مركوب السلطان فرس صادق بالاعتبار

الاول دون الثاني لامكان ركوبه على الحمار وصدق العنوان على ذاته
يسمى عقد الوضع وصدق المحمول عليه باحدى الجهات الاتية يسمى
عقد الحمل ولايراد بالمحمول الافراد في القضايا المتعارفة بل في المنحرفات
نحو الانسان كل ناطق (فصل) المحلية مطلقا موجبة كانت او سالبة
ان كان موضوعها الذكري جزئيا حقيقيا سميت شخصية ومخصوصة
نحو زيد او هذا عالم اوليس بعالم وان كان كليا فان كان الحكم على العنوان
من غير أن يقصد سرايته الى ذات الموضوع سميت طبيعية وان امكن
سرايته في نفسه نحو الانسان حيوان ناطق او كلئ اوليس بنحس
وان كان الحكم عليه مع قصد السراية الى ماتحته من الافراد الشخصية
او النوعية فان لم يبين فيها كمية الافراد كلا او بعضا سميت مهمة لنحو
الانسان في خسر اوليس في خسر والاسميت محصورة ومسورة والدال
على الكمية سورا اما كلية ان حكم فيها على كل فرد واما جزئية ان حكم
فيها على بعض الافراد فالحصوات اربع اشرفها الموجبة الكلية
وسورها نحو كل ولا تصدق الا فيما كان المحمول مساويا للموضوع
الذكري او اعم منه مطلقا نحو كل انسان ناطق او حيوان ثم السالبة
الكلية وسورها نحو لا شيء ولا تصدق الا فيما كانا متباينين كليا نحو لا شيء
من الانسان فرس ثم الموجبة الجزئية وسورها نحو بعض وتصدق
فيما عدا المتباينين كليا نحو بعض الحيوان انسان ثم السالبة الجزئية وسورها
نحو بعض ليس وليس كل وتصدق فيما لم يكن المحمول مساويا للموضوع
او اعم منه مطلقا نحو بعض الحيوان ليس بانسان فكل من الكليتين اخص
مطلقا بحسب التحقق من الجزئية الموافقة لها في الكيف اعنى الايجاب
والسلب ومباينة للجزئية المخالفة لها فيه وبين الكليتين مباينة كلية وبين
الجزئيتين عموم من وجه والمهمة في قوة الجزئية والشخصية في حكم
الكلية ولا استعمال للطبيعات في العلوم الحكمية الباحة عن احوال اعيان
الموجودات (فائدتان) احديهما ان لام التعريف في نحو قولك الانسان
كذا ان حملت على العهد الخارجى الشخصى كانت قضية شخصية

٧٠ قوله صادق

وصدق العنوان على ذاته يسمى

عقد الوضع

ولايراد بالمحمول الافراد

٧١ قوله ولايراد

فصل المحلية

٧٢ قوله من الافراد

اما كلية واما جزئية

اشرفها الموجبة

٧٣ قوله وليس

وال

٧٤ قوله والمهمة الشخصية

٧٥ قوله الباحة

ولا استعمال للطبيعات

ان لام التعريف

٧٦ قوله على العهد

قوله او من حيث

وثانيتها ان كلمة كل

وان حلت على الجنس من حيث هو هو كانت طبيعية او من حيث
تحققه في ضمن الافراد مطلقا كانت مبهمة او في ضمن كل فرد كما هو
الاستغراق كانت كلية او في ضمن البعض الغير المعين كما هو العهد
الذهني كانت جزئية فهي على الاخيرين سور وثانيتها ان كلمة كل
قد تستعمل افراديا يراد به كل فرد من الافراد الممكنة المحققة في
الخارجيات او المقدرة في الحقيقيات او من الافراد الذهنية في الذهنيات
كما اذا اضيفت الى النكرة فحينئذ تكون سورا كما سبق وقد تستعمل
مجموعيا يراد به مجموع الاجزاء كما اذا اضيفت الى المعرفة نحو كل
الزمان اكلته فحينئذ لا تكون سورا بل عنوان الموضوع كما في قوله
مجموع افراد الانسان فان اريد المجموع المشخص كانت شخصية
او كل مجموع او بعضه كانت كلية او جزئية على حسب الارادة
(فصل) المحلية مطلقا ان حكم فيها بوقوع الثبوت الخارجي اولا
وقوعه للموضوع باعتبار مكانه ووجوده في الخارج تحقيقا ولو في احد
الازمنة سميت خارجية كافي كل نار حارة او تقديرا سميت حقيقية كافي
هذا المثال وكما في كل غنقاء طائر بمعنى كل ما لو وجد من الافراد الممكنة
كان نارا او غنقاء بالفعل هو على تقدير وجوده في الخارج يكون حارا
او طائرا في الخارج وان حكم فيها بوقوع الثبوت الذهني اولا وقوعه
لما اعتبر وجوده في الذهن تحقيقا ولو في احد الازمنة او تقديرا سميت
ذهنية سواء كان موضوعها ممكنا يوجد في الازهان بلا فرض كقولنا
زيد ممكن واربعة من الممكنات زوج وتسمى ذهنية حقيقية او ممتمنا
يحتاج وجوده في الذهن الى الفرض كالحكم على المحالات نحو زوجية
الحسة متصورة واجتماع التقيضين محال وتسمى ذهنية فرضية فقولك
اجتماع التقيضين بصير مثلا ان كان بمعنى ان الاجتماع الموجود
المحقق في الخارج بصير في الخارج كان موجبة خارجية كاذبة واذا سلبته
بذلك المعنى كان سالبة خارجية صادقة لاستحالة كذب التقيضين
معا وان كان بمعنى ان الاجتماع الممكن في ذاته هو على تقدير
وجوده في الخارج يكون بصيرا في الخارج كان موجبة حقيقية كاذبة واذا

فصل المحامية

قوله باعتبار

قوله سواء كان

قوله واذا سلبته

سلبته ذلك المعنى كان سالبة حقيقة صادقة وان كان بمعنى ان الاجتماع
الموجود في الذهن تحقيقا او فرضا بصير في الذهن كان موجبة ذهنية
كاذبة واذا سلبته بذلك المعنى كان سالبة ذهنية صادقة فالوجود المعتبر
في موجبة كل نوع منها معتبر في سالبته ايضا ولذا وقع التناقض بينهما
والوجود المعتبر مع موضوع الخارجية هو الوجود الخارجي المحقق ولو
في احد الازمنة ومع موضوع الحقيقة هو الوجود الخارجي المقدّر والاعم
من المحقق ومن المفروض الغير المحقق ابدا ومع موضوع الذهنية هو
الوجود الذهني المحقق ولو في احد الازمنة او المفروض الغير المحقق
فيه ابدا والمراد من الفرد المفروض ما فرض وجوده حال كونه فردا
للنوع فيدخل الحمار في مركوب السلطان في الحقيقة والذهنية لا
في الخارجية اذ الفعل الذي اعتبره الشيخ في عقد الوضع فعل محقق
في الواقع في الخارجية واعم منه ومن الفعل الفرضي في الحقيقة
والذهنية فالملوجبات الكلّيات من الخارجية والحقيقة والذهنية كل
منها اعم من وجه من الاخرين لصدق الكل فيما كان الموضوع
موجودا في الخارج والذهن والمحمول ثابتا في الوجودين نحو كل
انسان حيوان وكل اربعة زوج وصدق الخارجية بدونهما فيما انحصر
العنوان والحكم في الخارج في بعض افراده الممكنة نحو كل مركوب
السلطان فرس اذا انحصرا في الفرس وصدق الحقيقة بدونهما فيما
كان الموضوع مقدّرا محضا والمحمول من عوارض الوجود الخارجي
نحو كل عتقاء يطير وصدق الذهنية بدونهما فيما كان المحمول من
المقولات الثانية نحو كل انسان ممكن وكذا بين نقائضها اعني السوالب
الجزئية الخارجية والحقيقة والذهنية لصدق الكل في سلب بعض
الانواع عن بعض وسلب العوارض عن غير موضوعاتها نحو بعض
الفرس ليس بانسان او ضاحك لا في الخارج ولا في ذهن من الازمان
وصدق الخارجية بدون الحقيقة في سلب عوارض الوجود الخارجي
عن الموضوع المعدوم في الخارج نحو بعض العتقاء ليس بصيرا في الخارج
وبدون الذهنية في سلب عوارض الوجود الذهني عن موضوعاتها

٧٤ قوله كان نوصية

٧٤ قوله فالوجود

٧٥ قوله ولذا وقع

٧٥ قوله فعل محقق

فالموجبات الكلّيات الخارجية

٧٥ قوله نحو كل

٧٥ قوله وسلب العوارض

نحو بعض العنقاء ليس بممكن في الخارج وصدق الحقيقة بدون الخارجية
 في مثل بعض المركوب ليس بفرس وبدون الذهنية في مثل بعض
 العنقاء ليس بممكن في الخارج وصدق الذهنية بدونها في سلب عوارض
 الوجود الخارجي عن موضوعاتها نحو ليس بعض النار بحارة في الذهن
 واما الموجبات الجزئيات فالخارجية اخص مطلقا من الحقيقة وهو
 ظاهر وقيضاها بالعكس لما سبق وكل من الخارجية والحقيقة اعم من
 وجه من الذهنية لصدق الكل في نحو بعض الانسان حيوان وصدقها
 بدون الذهنية في نحو بعض النار حارة وبالعكس في نحو بعض الانسان
 ممكن وكذا ين نقيضيهما اعني السالبتين الكليتين الخارجية والحقيقة
 وبين نقيضها اعني السالبة الكلية الذهنية. ويظهر ذلك بالامثلة السابقة
 في بيان العموم من وجه بين السوالب الجزئية لصدقها سوالب كليات
 ايضا غير مثال المركوب (فصل في العدول والتحصيل) المحلية مطلقا
 ان كان ظرفاها وجوديين لفظا ومعنى تسمى محصلة نحو الانسان حيوان
 اوليس بفرس والافعدولة الموضوع او المحمول او الطرفين نحو اللاحق
 حماد والعنقرب لاعالم او اعنى وقد تنخص المحصلة بالموجبة منها وتسمى
 السالبة بسيطة والفرق بين الموجبة المعدولة المحمول وبين السالبة
 البسيطة لفظي ومعنوي اما اللفظي فبان الغالب في العدول مثل لا وغير
 وفي السلب مثل ليس بتقديم رابطة الايجاب على اداة السلب في
 المعدولة نحو زيد هو ليس بقائم وتأخيرها في البسيطة نحو زيد ليس
 هو بقائم وبهذا يفرق بين موجبة الشرطيات وسالبتها واما المعنوي
 فبان المعدولة حاكمة بوقوع ثبوت المحمول العدمي وهو ربط السلب
 والبسيطة حاكمة بلا وقوع المحمول الوجودي وهو سلب الربط وايضا
 السالبة البسيطة من كل نوع من الخارجية والحقيقة والذهنية اعم مطلقا
 من موجبة المعدولة المحمول لان صدق موجبة كل نوع يتوقف على
 تحقق الوجود المعبر مع موضوعه في الواقع بخلاف سالبة فيصدق السالبة
 البسيطة من الخارجية مع موجبتها المعدولة المحمول فيها وجد الموضوع
 في الخارج تحقيقا وانفك عنه المحمول فيه نحو كل انسان ليس بفرس

قوله وهو ظاهر
 قوله ونقيضاها

قوله وكذا ين
 قوله ويظهر

فصل في العدول

وقد تنخص المحصلة

قوله بتقديم

قوله يتوقف

او لا فرس وبدونها في اعداء سواء امكن الموضوع ولم يوجد في الخارج
 تحقيقا نحو لاشئ من العنقاء بحجم في الخارج او لم يمكن نحو ليس شريك
 الباري تعالى بصيرا في الخارج ومن الحقيقة مع موجبها المعدولة فيما
 امكن الموضوع وانفك عنه المحمول على تقدير وجوده في الخارج نحو
 العنقاء او الفرس ليس بكتاب او لا كاتب في الخارج وبدونها فيما لم يمكن
 كما في سلب العوارض الخارجية عن المحالات نحو لاشئ من الشريك
 بصير في الخارج ومن الذهنية الحقيقية مع موجبها المعدولة فيما وجد
 الموضوع بذاته في الذهن تحقيقا او تقديرا وانفك عنه المحمول فيه نحو
 الاربعة ليست بفرد او لا فرد في الذهن وبدونها فيما لم يوجد في الذهن
 بذاته بل بواسطة الفرض نحو لاشئ من المحالات ببصير في الذهن
 او بموجود في نفسه ومن الذهنية الفرضية مع موجبها المعدولة فيما وجد
 الموضوع في الذهن بواسطة الفرض وانفك عنه المحمول فيه كما في هذا
 المثال وبدونها فيما لم يوجد في الذهن اصلا نحو لاشئ من المعلوم المطلق
 بمعلوم ولذا قالوا السالبة البسيطة والمعدولة المحمول متلازمان فيما وجد
 الموضوع وكذا السالبة المعدولة المحمول اعم مطلقا من الموجبة المحصلة
 ومتلازمة معها فيما وجد الموضوع نحو ليس الانسان لانا طفا والا انسان
 ناطق (تنبيه) قد يحكم بثبوت حكم السالبة لموضوعها كان يقال اجتماع
 القبيضين هو ليس بصيرا بمعنى انه متصف بعدم البصر وسماها المتأخرون
 موجبة سالبة المحمول وحكموا بانها مساوية للسالبة البسيطة واعلم من
 الموجبة المعدولة المحمولة حيث تصدق عند عدم الموضوع ايضا دون
 المعدولة المحمول لكنها في التحقيق موجبة معدولة المحمولة من الذهنية
 فيقتضى صدقها وجود الموضوع في الذهن حال اعتبار الحكم ان آنا فان
 وان ساعة فساعة وان دائما فدائم وهكذا بخلاف السالبة الذهنية
 وان توقف انعقاد الكل على وجود الموضوع في الذهن حال الحكم
 (فصل) الحلية مطلقا لا بد لنسبتها الايجابية او السلبية من كيفية
 الضرورة والا ضرورية والدوام واللا دوام والفعل والامكان
 في نفس الامر وتلك الكيفية تسمى مادة القضية فان لم يبين في الحلية

٧٦ قوله فيما وجد

٧٧ قوله لاشئ

٧٨ قوله لكنها

٧٩ قوله انعقاد

فصل الحلية

فان لم يبين في الحلية

كيفية النسبة تسمى مطابقة كالاتمة السابقة والافوجهة ومما به البيان
من اللفظ الدال على الكيفية او حكم العقل بها مطابقين للمادة او غير
مطابقين جهة وكذب الموجهة كما يكون بعدم مطابقة النسبة للواقع
يكون بعدم مطابقة الجهة للمادة فالموجهة ان حكم فيها بضرورة النسبة
الثامة الخيرية مادام ذات الموضوع موجودا او معدوما في الخارج
تحقيقا في الخارجية او تقديرا في الحقيقة او في الذهن في الذهنية تسمى
ضرورية مطلقة نحو كل انسان حيوان او ليس يفرس بالضرورة مادام
موجودا ولا شيء من الحالات ببصير في الخارج بالضرورة مادام معدوما
فيه او بضرورتها مادام وصف الموضوع فشرطة عامة اما بمعنى
ان النسبة ضرورية بشرط الوصف ووقته وان لم يكن نفس ذلك الوصف
ضروريا للذات في وقته نحو كل كاتب متحرك الاصابع او ليس بساكنها
بالضرورة مادام كاتب اي بشرط الكتابة في ذلك الوقت او بمعنى انها
ضرورية في وقت الوصف وان لم يكن للوصف مدخل في الضرورة
نحو كل كاتب حيوان بالضرورة مادام كاتبا فين المعنيين بعموم من وجه
اذ يتفارقان في هذين المثالين ويصدقان معا فيما كان العنوان الذي له
مدخل في الضرورة ضروريا للذات في وقته نحو كل انسان حيوان وكل
منخفض مظلّم او بضرورتها في وقت معين عنه الحاكم من بين اوقات
الموضوع فوقية مطلقة او في وقت مالم يعينه وان كان متينا في نفسه
فمتشعبة مطلقة نحو كل قمر منخفض او ليس بمضئ بالضرورة وقت
الحيلولة او في وقت ما من اوقاته او بدوامها مادام الذات فدائمة مطلقة
كثال الضرورية او مادام الوصف فعرفية عامة كتمثال المشروطة
او بفعليتها بمعنى خروجها الى الفعل ازلا وابد او في احد الازمنة ولو مرة
فمطلقة عامة نحو كل حيوان متفلس بالفعل او بامكانها بمعنى سلب الضرورة
الذاتية عن جانبها المخالف لها فممكنة عامة نحو كل انسان كاتب بالامكان
العام وهذه الثمانية هي البسائط المشهورة واعم الجهات الامكان العام
ثم الاطلاق العام ثم الدوام واخصها الضرورة لكن الضرورة الوصفية
بكل من المعنيين اعم من وجه من الدوام الذاتي وان كان اخص مطلقا

وكاتب المحصورة

فالمحصورة

قوله مادام

او بضرورتها

قوله بشرط الوصف

قوله فيما كان

او بضرورتها

قوله كل منخفض

او في وقت مالم يعينه

او بدوامها

قوله وبدوامها

قوله ازلا وابد

او بامكانها

قوله كل انسان

وهذه الثمانية

راعم الجهات

من الدوام الوصفى وكل من الضرورتين الوقتين اعم من وجه من الدوامين
واما النسبة بين الضرورتين والدوامين فالضرورة بشرط الوصف اعم
من وجه من سائر الضرورات وما في جميع اوقات الذات من الضرورة
والدوام اخص مطلقا مما في بعضها كما ان ما في وقت مخصوص اخص
مطلقا مما في مطلق الوقت وقد قيد بالادوام الذاتي المشروطة والعرفية
العامتان قسميان مشروطة خاصة وعرفية خاصة نحو كل كاتب متحرك
الاصابع بالضرورة او دائما مادام كاتباً لا دائماً بحسب الذات والوقتتان
المطلقتان والمطلقة العامة قسمي وقية ومنتشرة ووجودية لادائمة نحو
كل قر منخفض بالضرورة وقت الحيلولة او في وقت ما او بالفعل لادائماً
وقد قيد المطلقة العامة والممكنة العامة باللاضرورة الذاتية في الجانب
الموافق قسميان وجودية لاضرورية وبمكنة خاصة نحو كل حيوان
متنفس بالفعل او بالامكان العام باللاضرورة الذاتية وكثيرا ما يكتفى
في الممكنة الخاصة بعبارة اخرى بان يقال كل حيوان متنفس بالامكان
الخاص لان المكان الخاص هو سلب الضرورة الذاتية عن طرفي
النسبة معا وهذه السبع مركبات من حكيمين بسيطين متوافقين في الموضوع
الحقيقي والمحمول والكمية من الكلية والجزئية متخالفين في الكيفية
من الايجاب والسلب لان الادوام اشارة الى مطلقة عامة واللاضرورة
الى ممكنة عامة موافقتين للبيضة المقيدة بهما في الموضوع والمحمول
والكمية ومخالفتين لها في الكيفية * واعلم ان ههنا موجبات اخرى ربما
يحتاج اليها في ابواب التناقض والعكس والاختلاطات فان العملية
ان حكم فيها بفعلية النسبة في وقت معين فتسمى مطلقة وقية
او في وقت ما مطلقة منتشرة او في بعض اوقات وصف الموضوع
فحينية مطلقة وان حكم فيها بسلب الضرورة الوصفية عن الجانب
المخالف فتسمى حينية ممكنة او بسلب الضرورة في وقت معين عنه
فممكنة وقية او في وقت ما ممكنة دائمة وهذه الست بسائط غير مشهورة
وقد قيد الحينية المطلقة بالادوام الذاتي فتسمى حينية لادائمة وهذه
مركبة غير مشهورة ويمكن مركبات اخرى اذا يمكن قيد ما عدا الضرورية

وقد قيد بالادوام

والوقتتان

وقد قيد الحاطقة

وكثيرا ما يكتفى

وهذه السبع

قوله في الموضوع
واعلم ان ههنا

وان حكم فيها

وقد قيد

ويمكن

باللاضرورة الذاتية وماعدا الدائمين باللاادوام الذاتي كما أمكن تقييد

قوله وماعدا

قوله او المنتشرة

تبيين

ماعدا المنتشرة العامة باللاضرورة الوصفية وماعدا العامين باللاادوام الوصفي وماعدا الوقية او المنتشرة المطلقة باللاضرورة الوقية المعينة او غير المعينة وان لم يعتبروا جميعها (تبيين) الضرورة تطلق عندهم على الضرورة الناشئة عن ذات الموضوع وهي الوجوب الذاتي الذي هو أن يكون ذات الموضوع وماهية آية عن انفكك النسبة بحيث لو فرض الانفكك انقلب الى ماهية اخرى فسلم الفردية واجب لذات الاربعة والا انقلب الى ماهية واحد من الافراد دون ثبوت الزوجية لها ولو فرض انفكك الزوجية لم يلزم الانقلاب بل غاية ما يلزم ان لا تكون موجودة في شيء من الخارج والذهن ولا امتناع فيه اذ ليس الوجود في احدهما مقتضى ماهيتهما قالو وجوب بهذا المعنى انما يتحقق في الايجاب المتوقف على وجود الموضوع حيث يكون الموضوع واجب الوجود نحو الله تعالى عالم او حتى بالضرورة بخلاف السلب الغير المتوقف عليه ولذا كان ضرورة سلب الفرسية عن الانسان مثلاً وجوباً ذاتياً اذ لا يكون فرساً بالضرورة سواء وجد في الخارج او في ذهن اولم يوجد في شيء منهما ولم يكن ضرورة ثبوت ذاتياته وسائر لوازمه وجوباً ذاتياً وتطلق على الضرورة بشرط المحول الواقع نحو زيد قائم بالضرورة بشرط كونه قائماً بالقبول او ليس بقاعد بالضرورة بشرط ان لا يكون قاعداً بالفعل اذ الممكن بعد تحققه بعلة الموجبة في وقت لا يمكن ان لا يتحقق في ذلك الوقت وان كان فعلاً اختيارياً لا يجب ايقاعه على الفاعل في ذلك الوقت فهو بشرط ايقاعه ضروري في ذلك الوقت لا بدونه فالضرورة بشرط المحمول مساوية للفعل فلهم ضرورات ست الضرورة الناشئة عن ذات الموضوع والضرورة الذاتية اعني الضرورة في جميع اوقات الذات والضرورة الوصفية والضرورة الوقية المعينة والضرورة الوقية الغير المعينة والضرورة بشرط المحمول ومطلق الوجوب كمطلق الضرورة شامل للكل والوجوب الذاتي مختص بالاولى والوجوب بالغير بماعداها فان سلب عن الطرفين المخالف للضرورة بمعنى الوجوب الذاتي فالامكان ذاتي

قوله نحو

قوله بشرط ~~وهو ان لا يكون قائماً بالقبول~~ على الضرورة

فان سلب

او مطلق الضرورة فالامكان وقوعي ويسمى امكانا بحسب نفس الامر
او الضرورة الذاتية فالامكان عامي او الضرورة الوصفية فالامكان
حيني او الضرورة الوقفية المعينة فالامكان وقعي او الضرورة في وقت ما
فالامكان دوامي وكل منها اما امكان عام كما سبق واما خاص ان سلب
الضرورة المأخوذة في مفهومه عن الطرفين ويسمى الخاص من العامي
امكانا خاصيا ومن الوقوعي امكانا استقباليا اذ لا يمكن سلب مطلق
الضرورة الشاملة للضرورة بشرط المحمول عن الطرفين الا بالنسبة
الى زمان الاستقبال كقيام زيد وعدم قيامه غدا وهو الامكان البصر
الخالى عن جميع الضرورات بخلاف البواق فان احد طرفيها قد يشتمل
على ضرورة ما واصلها الضرورة بشرط المحمول وقد يطلق الامكان
على سلب الضرورة الذاتية والوصفية والوقفية عن الطرفين وان وجدت
الضرورة بشرط المحمول في احدهما ويسمى امكانا خاصا (فصل)
الشرطية ان حكم فيها بوجوب اتصال التالي للمقدم او انفصاله عنه
لعلاقة معلومة توجيه كعلية المقدم للتالي في المتصلة او لنقيضه في المنفصلة
او معلوليتها لاحدهما او معلوليتها لعل واحد او بسلب ذلك الوجوب
سميت المتصلة لزومية نحو كلما كانت الشمس طالعة يلزم او يكون
النهار موجودا او لا يلزم ان يكون الليل موجودا والمنفصلة عنادية نحو
لا محالة اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون فردا وليس اما
ان يكون زوجا او متقسما بمتساويين وان حكم فيها باتفاق الاتصال
او الانفصال من غير علاقة مشعور بها او بسلب ذلك الاتفاق سميتا
اتفاقيتين نحو كلما كان الانسان ناطقا فالفرس صاهل واما ان يكون
الانسان موجودا واما ان يكون العناء موجودا فالمتصلة الاتفاقية بهذا
المعنى ما يحكم فيه باتفاق التالي للمقدم في الصدق المحقق بالفعل او بسلب
ذلك الاتفاق ويسمى اتفاقية خاصة وقد يطلق على المعنى الاعم وهو
ما يحكم فيه باتفاق صدق التالي تحقيقا لصدق المقدم فرضا وان لم تصدق
في نفسه او بسلب ذلك الاتفاق وتسمى اتفاقية عامة كما في قولنا كلما كان
الفرس كاتبا فالانسان ناطق ثم المنفصلة مطلقا ان كانت حاكمة

٨٤ قوله وهو

٨٤ قوله واصلها

فصل

٨٤ قوله كعلية

٨٤ قوله باتفاق

وان حكم

فالمتصلة

ثم المنفصلة

قوله في الصدق

او في الصدق

او في الكذب

وقد يطلق

بالانفصال في الصدق والكذب منا اوبسلب ذلك الانفصال سميت
 منفصلة حقيقية كما سبق اوفى الصدق فقط اوبسلب سميت مانعة الجمع
 نحو اما ان يكون هذا الشيء حجرا او شجرا اوفى الكذب فقط اوبسلب
 سميت مانعة الخلو نحو اما ان يكون هذا الشيء لا حجرا ولا شجرا وقد
 يطلق الاخيرتان على المعنى الاعم الشامل للمنفصلة الحقيقية بخلاف
 قيد فقط عنها ويجرى جميع الاقسام الثلاثة في الحلية المرددة المحمول
 بل في مطلق التردد اذ التردد كما يكون بين القضايا كما في المنفصلات يكون
 بين المفردات المحمولة على شيء كما في الحملات المرددة المحمول وفي التقسيمات
 وغير المحمولة كما في سائر القيود والكل لا يخلو عن اخدها في الاغلب وقد
 يكون كل من هذه المنفصلات ذات اجزاء ثلاثة فصاعدا نحو العدد
 اما زائد او ناقص او مساو بخلاف المتصلات ثم الحكم في الشرطية مطلقا
 ان كان على جميع الازمان والاوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم وان
 كانت متمتعة في نفسها فكلية اما موجبة وسورها في المتصلات نحو كلما
 ومهما ومتى وفي المنفصلات نحو دائما والى الابد واما سالبة وسورها فيهما
 نحو ليس الابد دائما ليس او على بعضها المطلق فجزئية اما موجبة
 وسورها فيهما نحو قد يكون واما سالبة وسورها فيهما نحو قد لا يكون
 او على بعضها المعين فشخصية نحو اذا حلت الشمس بنقطة الحمل
 في السنة الآتية كان كذا والافهملة كالمصدرة بلفظ ان واذا ولو بدون
 تعيين الوضع لانها للاهمال هناك فيجرى فيها المحصورات الارباع
 وما في حكمها ايضا لكن فيها باعتبار ازمان المحكوم عليه واوضاعه
 وفي الحملات باعتبار افراده وانما تصدق الموجبة الكلية من المتصلة
 فيما كان التالي مساويا للمقدم او اعم منه مطلقا ومن مانعة الجمع فيما كان
 بينهما تباين كلي ومن مانعة الخلو فيما كان بين تقيضهما تباين كلي والسالبة
 الجزئية من كل نوع منها تصدق في مادة لم تصدق فيها موجبة الكلية
 وانما تصدق السالبة الكلية من المتصلة فيما كان بينهما تباين كلي
 ومن مانعة الجمع فيما كان بينهما مساواة ومن مانعة الخلو فيما كان بين
 تقيضهما مساواة والموجبة الجزئية من كل نوع منها تصدق في المواد

قوله والكل وقد يكون
 قوله كل من
 قوله العدد اما ثم الحكم

اما موجبة

واما سالبة

او على بعضها

او على بعضها

دالا فجزئية

تجبر من غيرها

وانما تصدق

٨٤ قوله لكن

٨٤ قوله لا تصدق

٨٤ قوله مختصة

٨٤ قوله بغير

وايضاً طرأها

وقد اشير

٨٤ قوله بتقديم

٨٥ قوله هو وضع

٨٥ قوله فلا يصدق

وطرفا محتمل

التي كذب فيها سالبة الكلية وطرفا الشرطية في الاصل قضيتان اما
 حليتان كالامثلة المتقدمة او متصلتان نحو كما ثبت انه كلما كانت الشمس
 طالعة فالنهار موجود يلزم انه كلما لم يكن النهار موجودا لم تكن الشمس
 طالعة او منفصلتان نحو كما ثبت انه دائما اما ان يكون هذا العدد زوجا
 او فردا يلزم انه دائما اما ان يكون متقسما بمتساويين او لا يكون
 او مختلفان فهذه ستة اقسام الا ان ادوات الاتصال والانفصال اخرجهما
 عن حدة القضية بالفعل وهما ايضا اما صادقتان نحو كلما كان زيد انسانا
 كان حيوانا او كاذبتان نحو كلما كان زيد فرسا كان صاهلا او مختلفتان
 بان يكون المقدم كاذبا والتالي صادقا نحو كلما كان زيد فرسا كان حيوانا
 او بالعكس كمكس الاخير مستويا لكن الموجبة الكلية من المتصلة الزومية
 لا تصدق في الرابع بل مختصة بالثلاثة الاول كان مطلق الاتفاقية الموجبة
 الكلية او الجزئية منها مختصة بالصادقتين او بنال صادق ومطلق
 الموجبة كلية كانت او جزئية عنادية كانت او اتفاقية من المنفصلة
 الحقيقية مختصة بالمتحقتين ومن مانعة للجمع مختصة بغير الصادقتين ومن
 مانعة لخلو بغير الكاذبتين وايضا طرفاها كطرفي المحصلة والمعدولة
 اما موجبتان كما سبق او سالبتان نحو كلما لم تكن الشمس طالعة لم يكن
 النهار موجودا او مختلفتان نحو كلما كانت طالعة لم يكن الليل موجودا
 ولا عبرة في ايجاب الشرطية وسلبها بايجاب الاطراف وسلبها ايضا بل
 بوقوع الاتصال والانفصال ولا وقوعهما فالحكم يلزم السلب ايجاب
 و بسلب اللزوم سلب وقد اشير الى الفرق اللفظي بتقديم اداة السلب
 على اداة الشرط في السالبة نحو ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل
 موجود (تنبيه) كل حكيم لا يلزم من فرض اجتماعهما في الواقع محال
 فينهما لزوم جزئي على بعض الاوضاع الممكنة هو وضع وجوده
 مع الاخر وان لم يجتمعا في الواقع اصلا كوجود الانسان ووجود العنقاء
 فلا يصدق هناك السالبة الكلية من الزومية وان صدقت من الاتفاقية
 وكل حكيم لا يلزم من فرض انفكاك احدهما عن الاخر محال فليس
 بينهما لزوم كلي وان لم ينفك احدهما عن الاخر ابدا كناطقية الانسان

وتأهية الحار لجواز الانفكاك على بعض الاوضاع الممكنة هو وضع
وجوده بدون الآخر فلا تصدق هناك الموجبة الكلية من اللزومية
وان صدقت من الاتفاقية وكذا الكلام في العنادية الكلية والجزئية وما
قال الكاشي من ان بين كل شيئين حتى التقيضين لزوما جزئيا ببرهان
من الشكل الثالث بان يقال كلما تحقق التقيض تحقق احدهما وكما تحقق
التقيضان تحقق الآخر فقد يكون اذا تحقق احدا التقيضين تحقق التقيض
الآخر ففسفسطة لان الاصغر والا كبر ان قيدا بقيد وحده فسدت
المقدمةتان وان قيدا بقيد مع الآخر اوفى ضمن المجموع صحتا وصحت
النتيجة لكن اللازم حينئذ قد يكون اذا تحقق احدا التقيضين مع الآخر
تحقق الآخر معه وهو غير المطلوب وكذا اذا لم يقيد بقيد لان المقدمةتين
حينئذ انما تصدقان اذا انصرف المطلق الى القيد الثاني فهما مقيدان به معنى
والابطال انكاس الموجبة الكلية للزومية الى الموجبة الجزئية للزومية
وستنضح (فصل في التناقض) وهو اختلاف القضيتين بالاجاب
والسلب بحيث يقتضى لذاته امتناع صدقهما معا وكذبهما معا ويشترط
التناقض في الكل باتحاد القضيتين في المحكوم عليه الذكري والمحكوم به
وقيودها الملحوظة باسرها واختلافهما في الكيف والجهة وفي
المحصورات معهما باختلافهما في كمية المحكوم عليه لكذب الكليتين
وصدق الجزئيتين معا فيما كان الموضوع او المقدم اعم نحو كل حيوان
انسان ولا شيء من الحيوان بانسان وبعض الحيوان انسان وبعضه ليس
بانسان ونحو كلما كانت الارض مضيئة فالشمس طالعة ودائما ليس اذا
كانت مضيئة فالشمس طالعة وقد يكون اذا كانت مضيئة كانت طالعة وقد
لا يكون فالمتناقض للموجبة المخصوصة هو السالبة المخصوصة وبالعكس
وللموجبة الكلية هو السالبة الجزئية وللسالبة الكلية هو الموجبة الجزئية واما
بحسب الجهة فالمتناقض للضرورة هو الممكنة العامة المخالف لها في الكيف
وللدائمة هو المطلقة العامة وللمشروطة العامة هو الحينية الممكنة وللعرفية
العامة هو الحينية المطلقة وللوقية المطلقة هو الممكنة الوقية وللمنتشرة
المطلقة هو الممكنة الدائمة * واما تفانض المركبات فهو المفهوم

٨٥ قوله وكذا الكلام

٨٥ قوله كلما تحقق

٨٥ قوله ففسفسطة

٨٥ قوله وهو غير

فصل في التناقض

ويشترط

وفي المحصورات

واما بحسب الجهة

٨٥ قوله هو السالبة الجزئية

٨٦ قوله هو الممكنة العامة

واما تفانض المركبات

المردد بين نقيض جزئها فنقيض قولك كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً دائماً قولك اما بعض الكتاب ليس بمتحرك الاصابع بالامكان الحقي وأما بعض الكتاب متحرك الاصابع بالدوام الذاتي ويسهل ذلك بعد تحقيق نقائص البسائط على ما سبق لكن التردد في نقائص المركبات الجزئية بالنسبة الى كل فرد فرد بمعنى ان كل فرد لا يتخلو عن حكمي نقيضيهما على ان يكون حليمة كلية مرددة المحمول بالنسبة الى نفس النقيضين القضيتين الكليتين على ان يكون منفصلة مانعة الخلو كما في نقائص المركبات الكلية لان تلك المنفصلة كاذبة مع الجزئية المركبة فيما كان المحمول ثابتاً لبعض الافراد دائماً مسلوباً عن البعض الآخر دائماً كما في بعض الجسم حيوان بالفعل دائماً وهو كاذب مع كذب قولنا اما لاشئ من الجسم بحیوان دائماً واما كل جسم حيوان دائماً بخلاف تلك الحليمة المرددة المحمول اذ كل جسم لا يتخلو عن دوام الحيوانية او دوام اللا حيوانية فهي صادقة مع كذب الاصل ونقيض كل نوع من الخارجية والحقيقية والذهنية موافق له في ذلك النوع ومخالف له في الكيف والكم كما ان نقيض الشرطية موافق لها في الجنس من الاتصال والانفصال وفي النوع من الزوم والعتاد والاتفاق ومخالف له في الكيف والكم جميع ذلك بناء على ان نقيض كل شيء في الحقيقة رفعه وان اطلقوه مجازاً على ما يساوي النقيض الحقيقي ولذا جعلوا الاطلاق العام نقيضاً للدوام الذاتي مع ان نقيضه الحقيقي رفع الدوام وقد يطلق التناقض على اختلاف المفهومين المفردين عدولاً وتحصيلاً بحيث لا يصدقان معا على شيء واحد ولا يرتفعان معا عن موجود في طرف الثبوت وان جاز ارتفعا عن المعدوم فيه كالانسان والانسان فيسمى كل منهما نقيضاً للآخر كما سبق في باب الكليات واما النقيضان بالمعنى الاول فلا يجتمعان ولا يرتفعان لاعتن موضوع موجود ولا عن موضوع معدوم (فصل في العكس المستوي) وهو تبديل احد جزئي القضية بالآخر مع بقاء كيف الاصل وصدقه في جميع المواد وقد يطلق على اخص القضايا اللازمة للاصل الخاصة

٨٦
قوله كافي٨٧
قوله وهو كاذب٨٨
قوله بخلاف

ونقيض كل فرع

كما ان نقيض الشرطية

جميع ذلك

وقد يطلق التناقض

فصل في العكس المستوي

٨٧
قوله وقد يطلق

بالتبديل ولا اعتبار لعكس المنفصلات لعدم امتياز احسب جزئها
 عن الآخر بالطبع ولا فائدة في عكس الاتفاقيات فالمعتبر المفيد ليس
 الا عكس الحليات والمتصلات اللزومية فالموجبة كلية كانت او جزئية
 لا تنعكس الى موجبة كلية لصدق الاصل بدونها فيما كان المحمول
 او التالي اعم نحو كل انسان حيوان وكلما كانت الشمس طالعة فالمسجد
 مضى ولا يصدق عكسهما الكلي بل الى موجبة جزئية فقط فمن
 الدائميتين والعامتين تنعكسان الى حينية مطلقة فاذا قلت كل انسان
 او بعضه حيوان باحدى الجهات الاربع من الضرورة والدوام مادام
 الذات او مادام الوصف ينعكس الكل الى قولنا بعض الحيوان انسان
 بالفعل حين هو حيوان ومن الخاصتين الى حينية لادائمة ومن الوقتيتين
 والوجوديتين والمطلقة العامة الى مطلقة عامة ولا عكس للممكنتين
 على مذهب الشيخ في عقد الوضع والسالبة الكلية تنعكس الى نفسها فمن
 الدائميتين الى دائمة كلية ومن العامتين الى عرفية عامة كلية ومن الخاصتين
 الى عرفية عامة كلية مقيدة باللادوام الذاتي في البعض وهذه
 هي القضايا الست المنعكسة السوالب ولا عكس للبواقي التسع والسالبة
 الجزئية لا عكس لها الا في الخاصتين تنعكس فيهما الى العرفية الخاصة
 الموافقة لهما في الكيف والكم وانعكس القضايا الى عكسها عكسا
 مستويا او عكس نقيض ثابت بالخلف وهو أن يضم نقيض العكس
 الى الاصل لينظم قياس منتج لنا في الاصل وعدم انعكاسها راسا او الى
 ما هو اخص من عكسها ثابت بالتخلف في بعض المواد * فان قلت
 فلا عكس للموجبة المتصلة ايضا لصدق الاصل بدون العكس في قولنا
 كلما تحقق النقيضان تحقق احدهما نعم على تقدير كون تحقق احدهما
 مع الآخر يصدق عكسه الجزئي لكن ذلك التقدير من الاوضاع المستتعة
 الاجتماع مع ذلك المقدم الممكن * قلت لما كان تالي الاصل مقيدا بقيد مع
 الآخر اوفى ضمن المجموع كما عرفت كان ذلك التقدير من اجزاء
 المقدم المحال لامن الاوضاع المستتعة الاجتماع مع المقدم الممكن فلا
 اشكال (فائدة) لما كان مطلق العكس مستويا كان او عكس نقيض

ولا اعتبار

فالموجبة

ولا عكس

قوله على مذهب

وانعكاس القضايا

وعدم انعكاسها

قوله كان ذلك

فصل

٨٨ قوله وبالعكس

٨٨ قوله على التفصيل

وعند المتأخرين

٨٨ قوله والشرطية

٨٨ قوله ولاعكس

الباب الرابع
الدليل

قوله ولو في الادعاء

وتلك القضية

٨٩ قوله وقد تطلق

لازما للاصل فتنى انعكس الاعم من بين هذه القضايا انعكس الاخص
منها ايضا ومهما لم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم (فصل)
في عكس التقيض هو عند القدماء جعل تقيض المحكوم به محكوما عليه
وتقيض المحكوم عليه محكوما به مع بقاء الصدق والكيف وحكم
الموجبات من الحملات والشرطيات ههنا حكم السوالب في العكس
المستوى وبالعكس فالوجبة الكلية تنعكس الى نفسها فتقولك كل انسان
حيوان ينعكس الى قولنا كل لحيوان هو لا انسان ولا عكس للوجبة
الجزئية الا في الخاصتين تنعكس فيهما الى عريضة عامة جزئية والسالبة
كلية كانت او جزئية تنعكس الى سالبة جزئية على التفصيل المذكور
وعند المتأخرين هو جعل تقيض المحكوم به محكوما عليه وعين المحكوم
عليه محكوما به مع بقاء الصدق دون الكيف حتى تكون عكس قولك
كل انسان حيوان قولك لاشئ من اللاحيان بانسان وحكم الموجبات
ههنا ايضا حكم السوالب في العكس المستوى لكن بدون العكس
فالوجبات منعكسة الى ما انعكست اليه بالعكس المستوى واما السوالب
فكلية كانت او جزئية تنعكس الى موجبة جزئية فمن الخاصتين الى
حينية لادائمة ومن الوقتيتين والوجوديتين الى مطلقة عامة
والشرطية الموجبة الكلية تنعكس الى سالبة كلية ولاعكس
للوقاي من الحملات والشرطيات (الباب الرابع في صورة الادلة
والحجج) الدليل قول مؤلف من قضيتين فصاعدا يكتب من
التضديق به التصديق بقضية اخرى ولو في الادعاء ظاهرا سواء كان له
استلزام كلي لتلك القضية بالذات او بواسطة مقدمة اجنبية او غريبة
او لم يكن وسواء اكتب منه اليقين كافي البراهين او الظن كافي الامارات
او غيرها كافي السفسطة وتلك القضية المكتسبة تسمى مطلوبا ومدعى
ونتيجة له وقد تطلق النتيجة على اخص القضايا اللازمة له والقضية
التي يتوقف محتمه على صدقها تسمى مقدمة له سواء كانت جزءا
منه كالصغرى والكبرى او خارجه عنه كالمقدمة الاجنبية او الغريبة
وكالحكم الضمني بإيجاب الصغرى الشكل الاول وكلية كبراه ونحوها

وقد تخص المقدمة بالقضايا الاجزاء وقد تطوي بعضها لظهورها او يشار
اليها بلفظ وحدة الدليل مشروطة بصحة مادته وصورته اما صحة الصورة
فبان تكون مستجمة لشرائط تذكرها بعد واما صحة المادة فبان
تكون صادقة ومناسبة للمطلوب بحيث ينتقل من العلم بها مع الصورة
الصحيحة الى العلم بالمطلوب فلا يصح المادة الغير المرتبطة كزوجية
الا ربعة بالنسبة الى حدوث العالم ولا المادة التي لا يمكن ان تعلم بالعلم
المناسب للمطلب كالمقدمة الظنية في البرهان اذ لا يكتسب اليقين الا من
اليقين ولا المادة التي لا تعلم قبل المطلوب سواء علمت معه كالمادة التي
تدور عليه دورا معيا كما في الاستدلال باخذ المتضايقين على الآخر
او علمت بعده كمادة الادلة المشتعلة على المصادرة بلا دور باطل
او لم يعلم اصلا كمادة الادلة التي تدور عليه دورا باطلا اذ العلم
الكاسب علة يجب تقهدها على العلول المكتسب فالدليل اربعة اقسام
قسم مستلزم للنتيجة بالذات وهو القياس وسيجيء تفصيله وقسم مستلزم
بواسطة صدق المقدمة الاجنبية هي مقدمة خارجة عن الدليل غير
لازمة لاحدى القضايا المأخوذة فيه في كل مادة كما في قياس المساواة
كقولنا الدرّة في الحقّة والحقّة في البيت فالدرّة في البيت بواسطة
صدق ان ظرف ظرف في الظروف الخارجية وكما في الادلة
المنتجة لنتيجة غير موافقة للمطلوب في الاطراف كقولنا كل انسان جسم
لانه حيوان وكل حيوان حساس فانه انما يستلزم المدعى بواسطة
صدق قولنا وكل حساس جسم وقد تكذب تلك المقدمة المشتعلة على
الاكبر كما اذا سبق هذا الدليل لدعوى ان كل انسان رومي كما تكذب
في قياس المساواة في نحو اجتماع التقيض في الذهن والذهن في
الخارج وقسم مستلزم بواسطة المقدمة الغريبة هي مقدمة خارجة
عن الدليل لازمة في كل مادة لاحدى القضايا المأخوذة فيه غير
موافقة لها في الاطراف وهو الادلة المستلزمة بواسطة عكس التقيض
نحو كل انسان جسم لانه حيوان وكل لا جسم هو لا حيوان فانه انما
يستلزمه بواسطة عكس تقيض الكبرى ليرتد الى الشكل الاول وقسم

٨٩
قوله او يشار
وصحة الدليل وقد تطوي

٨٩
قوله في الاستدلال

٨٩
قوله كمادة
خالد ليل

٨٩
قوله في الظروف

٨٩
قوله هي مقدمة وقسم

٨٩
قوله وقسم

غير مستلزم كليا وان استلزم العلم به الظن بالنتيجة بناء على ان حصول
الظن بالشيء من الشيء لا يتوقف على الاستلزام الكلي بينهما كما في
الظن بالمطر عند استقبال السحاب المظلم مع التخلف كثيرا ومن هذا
القسم الاستقراء الناقص وهو الاستدلال على الحكم الكلي بتبع أكثر
جزئياته كقولك كل حيوان غير التمساح يحررك فكذلك الأسفل عند المضغ
لان الانسان كذلك والفرس وغيرهما مما رأيناه من الحيوانات كذلك
ومنه التمثيل المسمى عند الفقهاء قياسا وهو اثبات حكم في شيء لوجوده
في مثله بعلية الجامع بينهما كقولنا العالم كالبيت في التأليف والبيت
حادث فالعالم حادث وأثبتوا عليه الجامع اما بالدوران هو ترتب الشيء
على ماله صلوح العلية وجودا وعندما ويسمى الشيء الاول دأرا
والثاني مدارا كأن يقال علة الحدوث هو التأليف لانه يدور عليه
وجودا كما في البيت وعندما كما في الواجب تعالى واما بالترديد كأن يقال
علة الحدوث اما التأليف او الامكان والثاني باطل لصفات الواجب
تعالى فتبين الاول فظهر أن الاستلزام الكلي من مقدمات البرهان
دون الامارة * واعلم ان نتيجة الدليل تابعة لآخر مقدماته بالمعنى
الاعم كيف وكما وعلمنا (فصل) القياس دليل يستلزم النتيجة لذاته
والمراد من الاستلزام الذاتي ان لا يكون بواسطة مقدمة اجنبية
او ضربية وان كان بواسطة اخرى كالعكس المستوي في الاشكال
الغير البينة الانتاج فالقياس ان اشتمل على مادة النتيجة وصورتها
مما او صورة نقيضها يسمى قياسا استثنائيا والمشتمل على صورتها
مستقيما كقولنا كلما كان العالم متغيرا كان حادثا لكنه متغير فهو
حادث وعلى صورة نقيضها غير مستقيم كقولنا لو لم يكن حادثا
لم يكن متغيرا لكنه متغير فيكون حادثا والمقدمة التي ربما تصدر
بكلمة لكن مقدمة استثنائية مطلقا وواضحة في المستقيم ورافعة
في غير المستقيم والمقدمة الاخرى شرطية وان اشتمل على مادتها
فقط يسمى اقترانيا كقولنا لان العالم متغير وكل متغير حادث
فالعالم حادث والمحكوم عليه في المطلوب حدا اصغر والمحكوم به

ومنه القسم الاستقراء

ومنه التمثيل

واثبتوا

واعلم
فصل

٩٠ قوله كيف وكما

٩٠ قوله يستلزم

فالقياس

٩١ قوله ربما

٩١ قوله والمقدمة

والمحكوم عليه

حدا اكبر والمقدمة التي فيها الاصغر صغرى والتي فيها الاكبر كبرى
والجزء المتكرر المشترك بين الصغرى والكبرى حد الاوسط لتوسطه
بين طرفي المطلوب في الشكل الاول المعيار للبواقي او لتوسطه بين العقل
والنتيجة ولذا يطرح عندها الهيئة الحاصلة من اقتران الحد الاوسط
بالآخرين محلا او وضعاً يسمى شكلاً ومن اقتران الصغرى بالكبرى
كفاً او كما ضرباً وقد يطلق الصغرى على المقدمة الاولى والكبرى على
ما بعدها وان لم تشتملا على الاصغر والاكبر (فصل) القياس الاستثنائي
مطلقاً لا يتركب من حليتين بل من حلية وشرطية او من شرطيتين وهو
بجميع اقسامه بين الانتاج وشرط انتاجه كون المقدمة الشرطية موجبة
لزومية او عنادية وكون احدي مقدمتيه كلية باعتبار الازمان والايضاح
ان لم يتحد حكمهما في الوقت والوضع والافتيح بدون كلية شيء منهما
كقول المنجم اذا اقترن السعدان في هذه السنة مع طلوع نجم كذا
يكون سلطان الاسلام غالباً لكنه اقترنا في هذه السنة مع طلوعه
فيكون غالباً ان شاء الله تعالى فان كان الشرطية فيه متصلة فاستثناء
عين المقدمة ينتج عين التالي دون العكس واستثناء نقيض التالي ينتج
نقيض المقدمة دون العكس وقد تقدم مثالهما المؤلف من شرطية
وحلية واما المؤلف من الشرطيتين فكقولنا كلما ثبت انه كلما لم يكن
حادثاً لم يكن متغيراً ثبت انه كلما كان متغيراً كان حادثاً لكن ثبت
الشرطية الواقعة مقدماً فيثبت الواقعة تالياً ولكن لم يثبت الواقعة
تالياً فلا يثبت الواقعة مقدماً وان كانت منفصلة حقيقية فاستثناء
عين اى الجزئين ينتج نقيض الآخر كما نفع الجمع نحو هذا الشيء
اما حجر او شجر لكنه حجر فليس بشجر اوله شجر فليس بحجر
واستثناء نقيض ايها ينتج عين الآخر كما نفع الخلو نحو هذا اما
لا حجر ولا شجر لكنه حجر فيكون لا شجراً اوله شجر فيكون لا حجر
(فصل) الاقتراني ان تركب من حليتين صرقة يسمى اقترانياً
حلياً كما تقدم والا فشرطياً سواء تركب من متصلتين نحو كلما كان
العالم متغيراً كان ممكناً غير لازم لذات الواجب تعالى وكلما كان

والجزء المتكرر

قوله ولذا والهيئة

قوله وان لم تشتملا
قوله القياس وهو

قوله كلية
قوله ان لم يتحد

فان كان

قوله لكن ثبت

فصل

قوله كان ممكناً غير لازم

بممكن كذلك كان حادثا ينتج انه كلما كان متغيرا كان حادثا او من
 منفصلين نحو الشيء اما ان يكون واجبا بالذات او لا يكون والثاني
 اما ان يكون بممكن بالذات او ممتعا بالذات ينتج ان الشيء اما ان
 يكون واجبا بالذات او بممكن بالذات او ممتعا بالذات او من متصلة
 وحلية نحو كلما كان العالم متغيرا كان بممكنا غير لازم وكل ممكن غير لازم
 فهو حادث ينتج انه كلما كان متغيرا كان حادثا او من منفصلة وحلية
 نحو الموجود اما واجب بالذات او مالا يقتضي ذاته شيئا من الوجود
 والعدم وكل مالا يقتضيه فهو ممكن ينتج ان الموجود اما واجب
 بالذات او ممكن او من متصلة ومنفصلة نحو كلما لم يكن الشيء واجبا
 بالذات كان ذاته غير مقتض للوجود ومالا يقتضي ذاته الوجودا بممكن
 او ممتنع ينتج انه كلما لم يكن الشيء واجبا بالذات فهو اما ممكن او ممتنع
 فالاقتراني الشرطي خمسة اقسام وكل من الاقتراني الحلي والشرطي
 ان كان الحد الاوسط فيه محكوما به او عليه في الصغرى سواء لنفس الصغرى
 او لاحد طرفيها فهو اقتراني متعارف كالامثلة المذكورة وان لم يكن
 كذلك بل من متعلقات احدها فغير متعارف اما الحلي فكقولنا الدرة
 في الصدف وكل صدف جسم فالدرة في الجسم واما الشرطي فكقولهم
 كلما كانت الارض ثقيلة مطلقة كانت في مركز العالم ومركز العالم وسط
 الافلاك ينتج لذاته انها كلما كانت ثقيلة مطلقة كانت في وسط الافلاك
 ويتألف من الاشكال الاربعة بشروطها كالتعارف * واعلم ان غير
 المتعارف ان اتحد فيه محمول الصغرى والكبرى فله تيجتان احدهما
 باثبات كلا المحمولين فيها وهي لازمة له لذاته والاخرى باسقاط احد
 المحمولين فيها وهي الصادقة فيما صدقت المقدمة الاجنبية لاقيا كذبت
 فذلك القياس بالنسبة الى النتيجة الثانية يسمى قياس المساواة واما بالنسبة
 الى النتيجة الاولى فندرج في القياس المستلزم لذاته كالذي اختلف فيه
 المحمولان فقولنا الواحد نصف الاثنين والاثنان نصف الاربعة قياس
 غير متعارف مستلزم لذاته ان الواحد نصف نصف الاربعة وقياس
 مساواة بالنسبة الى نتيجة ان الواحد نصف الاربعة لكنه غير منتج له

٩٤ قوله غير لازم

وكل من الاقتراني

٩٥ قوله سواء لنفس

٩٦ قوله ويتألف

لكذب المقدمة الاجنية القائلة بان نصف النصف لانه ربع وكذا
 خروج التمثيل عن حد القياس انما هو بالنسبة الى النتيجة الغير المشتملة
 على اداة التشبيه بالنسبة الى النتيجة المشتملة عليها فقولا التبيذ كالحمر
 والحمر حرام قياس غير متعارف مستلزم لذاته ان التبيذ كالحرام وتمثيل
 بالنسبة الى دعوى ان التبيذ حرام (قائدة) للقياس اطلاق آخر على غير
 المستلزم لذاته كقياس المساواة وعلى المستلزم لذاته لا بطريق النظر
 والاكتساب كما في القياسات الخفية للديهيات كاستثنائي (فصل) القياس
 الاقتراني المتعارف حمليا كان او شرطيا ان كان الحد الاوسط فيه محكوما به
 في الصغرى ومحكوما عليه في الكبرى فهو الشكل الاول او بالعكس فهو
 الشكل الرابع او محكوما به فيهما فهو الشكل الثاني او محكوما عليه فيهما فهو
 الشكل الثالث والشكل الاول منها لكونه على نظم طبيعي بين الانتاج
 والبواقى نظرية ثابتة بالخلف والعكس اما الخلف فهو ابطال صدق الشكل
 النظري بدون نتيجته بضم نقيض النتيجة الى احدى مقدماته لينتظم قياس
 معلوم الانتاج لما ينافي المقدمة الاخرى ويلزم اجتماع التقيضين واما العكس
 فهو اثبات لزوم النتيجة له بضم احدى مقدماته الى عكس الاخرى مستويا
 او احد العكس الى الآخر لينتظم قياس معلوم الانتاج لتلك النتيجة او لما
 ينعكس اليها او بعكس الترتيب بان يجعل الصغرى كبرى وبالعكس لينتظم
 ذلك واحد العكسين او كلاهما هو معنى ارتداد شكل الى شكل آخر ولكل
 من الاشكال الاربعة شروط * اما الشكل الاول فشرط انتاجه كيفما يجاب
 الصغرى وكما كلية الكبرى لاختلاف النتائج ايجابا وسلبا عند عدم احدها
 فضروره النتائج للمحصورات الاربعة مرتبة على وفق ترتيب شرف
 النتائج * الضرب الاول مؤلف من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية وقد
 تقدم مثاله من الحمل والشرطي * الثاني من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة
 كلية نحو كل مخلوق صادر عن الواجب تعالى بالاختيار ولاشئ من الصادر
 بالاختيار بقديم ينتج انه لا شئ من المخلوق بقديم ونحو كلما كان
 صادرا بالاختيار كان حادثا وليس البتة اذا كان حادثا كان قديما ينتج
 انه ليس البتة اذا كان صادرا بالاختيار كان قديما * الثالث من موجبتين

قوله لا بطريق

فصل

قوله محكوما به

والشكل الاول

قوله فشرط اما الشكل الاول

فضروريه

والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية كمثل الضرب الاول اذا جعل
 الصغرى موجبة جزئية * الرابع من المختلفتين في الكيف والكم والكبرى
 سالبة كلية ينتج سالبة جزئية كمثل الضرب الثاني اذا جعل الصغرى
 موجبة جزئية * واما الشكل الثاني فشرط انتاجه اختلاف مقدّمته
 في الكيف وكلية الكبرى لاختلاف النتائج عند فقدانها ايضا فضرورية
 الناتجة للسالبين فقط اربعة مرتبة على وفق ترتيب شرف النتائج
 والصغرى * الاول من كليتين والصغرى موجبة نحو كل جسم مؤلف
 ولا شيء من القديم بمؤلف فلا شيء من الجسم بقديم * الثاني من كليتين
 والصغرى سالبة نحو لا شيء من الجسم بسيط وكل قديم بسيط فلا شيء
 من الجسم بقديم ينتجان سالبة كلية بالخلف وبعكس المقدّمة السالبة
 وحدها في الاول ومع عكس الترتيب والنتيجة في الثاني * الثالث من المختلفتين
 كيفا والصغرى موجبة جزئية كمثل الضرب الاول ايضا * الرابع
 منهما والصغرى سالبة جزئية كمثل الضرب الثاني ينتجان سالبة جزئية
 بالخلف وبعكس الكبرى في الاول * واما الشكل الثالث فشرط انتاجه
 ايجاب الصغرى وكلية احدى مقدّمته للاختلاف بدون احدها
 ايضا فضرورية الناتجة للجزئيتين فقط ستة مرتبة على وفق ترتيب
 شرف النتائج والكبرى مع شرف انفسها * الاول من موجبتين كليتين
 نحو كل مؤلف جسم وكل مؤلف حادث فبعض الجسم حادث ينتج
 موجبة جزئية لأكلية لجواز كون الاصغر فيه اعم من الكبرى * الثاني
 من كليتين والكبرى سالبة نحو كل مؤلف جسم ولا شيء من المؤلف
 بقديم فبعض الجسم ليس بقديم ينتج سالبة جزئية لأكلية لما تقدّم
 * الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية * الرابع
 من المختلفتين كيفا والكبرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية وانتاج
 هذه الاربعة ثابت بالخلف وبعكس الصغرى * الخامس من موجبتين
 والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية بالخلف وبعكس الكبرى مع
 عكس الترتيب والنتيجة * السادس من المختلفتين كيفا والكبرى
 سالبة جزئية ينتج سالبة جزئية بالخلف فقط * واما الشكل الرابع

واما الشكل الثاني
 فضرورية

واما الشكل الثالث

٥٤ قوله لجواز

٥٥ قوله لما تقدم

واما الشكل الرابع

فقد ربه

قوله لما تقدم

فشرط انتاجه الحجاب مقدّمته مع كلية الصغرى او اختلافهما كفاع
كلية احديهما للاختلاف فضروره النّاتجة لما عدا الموجبة الكلية
ثمانية * الاول من موجبتين كليتين نحو كل مؤلف حادث وكل جسم
مؤلف فبعض الحادث جسم ينتج موجبة جزئية لأكلية لما تقدم
* الثاني من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية * الثالث من
كليتين والصغرى سالبة ينتج سالبة كلية وانتاج هذه الثلاثة ثابت بعكس
الترتيب ليرتد الى الشكل الاول المنتج لما يتعكس الى النتيجة * الرابع
من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية بعكس كل من الصغرى
والكبرى ليرتد الى الشكل الاول * الخامس من المختلفتين كيفاً وكلاً والكبرى
سالبة كلية ينتج سالبة جزئية بعكس كل منهما ايضاً * السادس منهما
والصغرى سالبة جزئية ينتج سالبة جزئية بعكس الصغرى ليرتد الى الشكل
الثاني * السابع منهما والصغرى موجبة كلية ينتج سالبة جزئية بعكس
الكبرى ليرتد الى الشكل الثالث * الثامن منهما والصغرى سالبة كلية
ينتج سالبة جزئية بعكس الترتيب ليرتد الى الشكل الاول المنتج لما يتعكس
الى النتيجة ويمكن بيان الحجة الاول بالخلف وقد حصر القدماء ضروره
النّاتجة فيها ذهولا عن انعكاس السالبة الجزئية الى نفسها في الخاصتين
لكن في الاقيسة الاقترانية الشرطية منحصرة فيها وفاقاً (فصل)

فصل

في المختلطات الشكل الاول والثالث شرطهما بحسب الجهة فعلية
الصغرى بان لا تكون ممكنة بل مطلقة عامة او اخص منها واما نتيجتهما
فان لم يكن الكبرى احدى الوصفيات الاربع هي المشروطتان والعرفيتان
بل غيرها فالنتيجة فيهما كالكبرى في الجهة من غير فرق وان كانت
احديهما فهي في الشكل الاول كالصغرى وفي الشكل الثالث كعكس
الصغرى محذوفاً عنهما قيد اللادوام واللاضرورة والضرورة المحصورة
بالصغرى فالباقي جهة النتيجة ان لم يوجد في الكبرى قيد اللادوام
والا فيضم اليه لادوام الكبرى فالجموع جهة نتيجتهما فتنتج المؤلف
من المشروطتين مشروطة في الشكل الاول وحينية مطلقة في الشكل
الثالث ومن الصغرى المشروطة والكبرى العرفية عرفية في الاول وحينية

٩٤

قوله محذوفاً

٩٥

قوله ان لم يوجد

مطلقة في الثالث ايضا ومن الصغرى المطلقة العامة والكبرى المشروطة
الخاصة وجودية لادائمة فيهما * واعلم ان الباقي بعد حذف الضرور
المخصوصة من الضرورة الذاتية دوام ذاتي ومن الضرورة الوصف
دوام وصفي ومن الضرورة الزمنية اطلاق وقتي ومن الضرورة المنتشر
اطلاق منتشر والباقي بعد حذف اللادوام واللاضرورة الذاتية
جهة البسيطة المقيدة بهما * الشكل الثاني شرط انتاجه بحسب الج
امر ان كل منهما احد الامرين الاول صدق الدوام الذاتي على
صفراء بان تكون ضرورية او دائمة مطلقتين او كون كبراه من القضا
الست المنعكسة السوالب وهي الدائمتان والعامتان والخاصتان الثاني ان
لا يستعمل الممكنة فيه الا مع الضرورية المطلقة او مع الكبرى احد
المشروطتين العامة والخاصة واما نتيجته فدائمة مطلقة ان صدق
الدوام الذاتي على احدى مقدمتيه والا فكالصغرى محذوفا عن
قيد اللادوام واللاضرورة والضرورة مطلقا سواء كانت مخصوص
بالصغرى او مشتركة بينهما وبين الكبرى وسواء كانت وصفي
او وقتية او منتشرة * الشكل الرابع شرطه بحسب الجهة امور خمسة
احدها فعلية المقدمات وتانيها كون السالبة المستعملة فيه منعك
وتالثها صدق الدوام الذاتي على صغرى الضرب الثالث والعرفي العا
على كبراه ورابعها كون كبرى الضرب السادس من القضايا المنعك
 وخامسها كون صغرى الضرب الثامن من احدى الخاصتين وكبرا
عما يصدق عليه العرف العام واما النتيجة فهي في الضريين الاولين
كمعكس الصغرى ان صدق الدوام الذاتي على صفراهما او كان
القياس من الست المنعكسة السوالب والا فمطلقة عامة وفي الضرب
الثالث دائمة مطلقة ان صدق الدوام الذاتي على احدى مقدمتي
والا فكمعكس الصغرى وفي الضرب الرابع والخامس دائمة ان صدق
الدوام الذاتي على كبراهما والا فكمعكس الصغرى محذوفا عن
اللاادوام وفي الضرب السادس كنتيجة الشكل الثاني الحاصل
بعد عكس الصغرى وفي السابع كنتيجة الشكل الثالث الحاصل بعد

٩٤ قوله سواء

فصل

عكس الكبرى وفي الثامن كمكس نتيجة الشكل الاول الحاصل بعد عكس
الترتيب كما عرفت (فصل) في الاقترانيات الشرطية وقد عرفت انها
خمس اقسام القسم الاول ما يتركب من متصلتين وهو ثلاثة انواع
لان الحدة الاوسط اما ان يكون جزءاً تاماً من كل منهما اى مقدماً بكماله
او تالياً بكماله في كل منهما واما ان يكون جزءاً ناقصاً من كل منهما بان يكون
محكوماً عليه او به في المقدّم او التالى واما ان يكون جزءاً تاماً من احديهما
وناقصاً من الاخرى بان يكون احد طرفي احديهما شرطية متصلة
او منفصلة النوع الاول وهو المطبوع منها ينتج من الاشكال الاربعة
متصلة على قياس الحملات من غير فرق في شرائط كل شكل وعدد
ضروبه الا الثلاثة الاخيرة من ضروب الشكل الرابع وفي تبعية نتيجة
كل ضرب لآخر مقدّمته في الكيف والكم والجهة من اللزوم
ان تركب من اللزوميتين او الاتفاق ان تركب من الاتفاقيتين
او المختلفتين وفي خصوص الاتفاق وعمومه الا في صورتين احديهما
ان يكون الاتفاقية العامة كبرى في الشكل الثانى وتانيتهما ان يكون
الاتفاقية العامة صغرى للمتبع للسلب من ضروب الشكل الرابع فان
النتيجة فيهما سالبة اتفاقية خاصة لكن ان تركب من المختلفتين فيشترط
لاننتاجه كلية اللزومية مطلقاً فان ما له الى القياس الاستثنائي
المشروط بهما كما يأتى فان كان من الضروب الناتجة للسلب فيشترط
معها ان يكون الموجبة من المقدّمين لزومية وان يكون الاوسط تالياً
في اللزومية وان كان من الضروب الناتجة للإيجاب فيشترط معها
امران احدهما ان يكون الاوسط مقدماً في اللزومية وتانيتهما احد
الامرئين هو اما ان يكون الاتفاقية خاصة او عامة وقعت صغرى
الشكل الاول او كبرى الشكل الثالث هذا قيل المؤلف من الاتفاقيتين
او المختلفتين لا يفيد الغرض من الترتيب وهو العلم بالنتيجة اذ النتيجة
فيه معلومة قبل الترتيب فلا تكون قياساً والجواب عنه بان المعسّر
في القياسية هو الاستلزام الدائى لا الافادة فاسد لان الترتيب المذكور
ليس بنظر والنظر معتبر في مفهوم مطلق الدليل فضلاً عن القياس

٩٤
قوله فان كان

٩٥
قوله وقعت

والحق انه لا افادة في غير المؤلف من الزومتين الا المؤلف من
 الاتفاقيتين الخاصتين الناتج للسلب فانه مفيد في كل شكل مع ان المؤلف
 من الاتفاقيتين العامتين غير منعقد في الشكل الثاني وعقب في الرابع كما
 حقق في موضعه واما ما اورده الشيخ من الشك على المؤلف من
 الزومتين من الشكل الاول بان قولنا كلما كان الاثنان فردا كان عددا
 وكلما كان عددا كان زوجا صادق مع كذب النتيجة فدفوع بمثل ما قدمنا
 من ان الاوسط مفيد بقيد في ضمن الفردية فحينئذ كذبت الكبرى لا بما
 اشار اليه في الشفاء من ان الصغرى كاذبة بحسب نفس الامر صادقة
 الزاما لانها صادقة بتحقيقا والزاما ولا بما قيل ان حملت الكبرى على
 الزومية كذبت كلية لان الفردية من اوضاع العددية فلا يلزم الزومية
 على هذا الوضع وان حملت على الاتفاقية انتفى شرط الانتاج من كون
 الاوسط مقدما في الزومية كما تقدم لان مقدم الكبرى عددية الاثنان
 لا مطلق العددية ليكون الفردية من اوضاعها الممكنة الاجتماع
 معها النوع الثاني يعتقد فيه الاشكال الاربعة باعتبار الاجزاء
 الناقصة للطرفين فله اصناف اربعة لان انعقاد تلك الاشكال
 اما بين مقدمي المقدمتين او بين التالين او بين مقدم الصغرى وتالي
 الكبرى او بالعكس ونتيجة الكل متصلة جزئية مقدما متصلة مؤلفة
 من الطرفين الغير المشترك للصغرى ومن نتيجة التأليف بين المتشاركين
 وتاليها متصلة مؤلفة من الطرفين الغير المشترك للكبرى ومن نتيجة
 التأليف بشرط ان يكون وضع الطرفين الغير المتشاركين في النتيجة
 كوضعها في القياس من كونها مقدما او تاليا كقولنا كلما كان كل
 انسان حيوانا كان كل رومي جسما وكلما كان كل جسم متغيرا كان
 بعض الموجود حادئا ينتج انه قد يكون اذا صدق قولنا كلما كان كل
 انسان حيوانا كان كل رومي متغيرا يصدق قولنا اذا كان كل رومي
 متغيرا كان بعض الموجود حادئا وهذه النتيجة لا تتوقف على اشمال
 الشكل المتعقد على شرائط الانتاج بحسب الكمية والكيفية
 والجهة لكن المشتمل مشروط بكون المتصلة المشاركة للتالي

من المقدّمتين موجبة فالمشاركة بين التاليتين مشروطة بالبحاب
المقدّمتين وبين المقدّم والتالى بالبحاب احديهما وبين المقدّمتين غير
مشروطة بالبحاب شئ وغير المشتمل من الصنف الاول مشروطة
بامرين احدهما كلية احدى المتصلتين وثانيهما بعد رعاية القوى
الآتية ان يكون احد المتشاركين بنفسه او بالكلية المفروضة مع
نتيجة التأليف او كلية عكسها المفروضين منتجاً لمقدّم تلك المتصلة
الكلية ومن الصنف الثانى مشروطة بكون نتيجة التأليف مع احد
المتشاركين منتجة للمشاركة الآخر اذا اتفقت المتصلتان فى الكيف
ومع احاطة طرفي الموجبة منهما منتجة لتالى السالبة اذا اختلفا ومن
الصنفين الاخيرين مشروط باحد هذين الاستنتاجين فى الصنفين
الاولين. الا ان الصنف الرابع ينتج تلك المتصلة كلية فيما اذا كانت
المتصلتان موجبتين كليتين وكان تالى الصغرى بنفسه او بكلية مع
نتيجة التأليف او عكسها الكلية منتجاً لمقدّم الكبرى كما فى المثال
المذكور اذا فرض مقدّم الكبرى جملة جزئية (فوائد نافعة) فيما
قبل. وبعد منها ان جزئية مقدّم المتصلة الكلية موجبة كانت او سالبة
فى قوة كلية فتضى صدقت ومقدّمها جزئى صدقت ومقدّمها كلية
ومنها ان كلية مقدّم المتصلة الجزئية الموجبة او السالبة فى قوة جزئية
ومنها ان جزئية تالى السالبة الكلية او الجزئية فى قوة كلية ومنها ان
كلية تالى الموجبة الكلية او الجزئية فى قوة جزئية (النوع الثالث)
له ثمانية اصناف لان الشرطية التى هى احد جزئى احدى المتصلتين
اما متصلة او منفصلة بمقدّم الصغرى او الكبرى او تالى احديهما
ويسعقد بين المتشاركين فى كل صنف الاشكال الاربعة بضر وبها والنتيجة
فى الكل متصلة احد طرفيها متصلة او منفصلة كقولنا كلما كان العالم ممكناً
فكلما تعدد الاله يلزم امكان التمانع بينهما وكما امكن التمانع يلزم امكان
اجتماع التقيضين ينتج انه كلما كان العالم ممكناً فكلما تعدد الاله يلزم امكان
اجتماع التقيضين وهذا النوع كالقياس المؤلف من الجملة والمتصلة فى
شرائط الانباج وعدد الضروب فى كل صنف وستعرفها (القسم الثانى)

فوائد نافعة

قوله اذا فرض

ما يتركب من منفصلتين وله ايضا ثلاثة انواع النوع الاول ما يكون
اشراك مقدمتين في جزء تام من كل منهما وله ستة اصناف لانه
مؤلف من حقيقتين او من حقيقة مع مانعة الجمع او مع مانعة الخلو
او مانعتي الجمع او مانعتي الخلو او مانعة الجمع مع مانعة الخلو ولا يتميز
الاشكال الاربعة في المؤلف من المتجانسين منها بالطبع بل بالوضع
فقط ويشترط في انتاج الكل ايجاب احدي المقدمتين وكلية احديهما
ومنافاة السالبة للموجة المستعلمتين فيه بان لا يصدق نوع تلك
النسالة في مادة تلك الموجبة ولذا ينتج سالبة كل نوع من انواع
المنفصلة مع موجبه لامع موجبة نوع آخر الا سالبة المانعة الجمع
او الخلو مع الموجبة الحقيقية لامتناع صدقهما في مادتهما واما النتائج
فالمؤلف من الموجبتين الكليتين ينتج في الصنف الاول متصلتين
موجبتين كليتين من الطرفين ومنفصلة سالبة كلية بانواعها الثلاثة
كقولنا دائما اما ان يكون الواجب تعالى فاعلا مختارا او يكون العالم
قديما والبة اما ان يكون العالم قديما او حادثا ينتج انه كلما كان الواجب
تعالى فاعلا مختارا كان العالم حادثا وبالعكس الكلي وانه ليس البتة
اما ان يكون فاعلا مختارا او يكون العالم حادثا وفي الصنف الثاني
والثالث والسادس متصلة موجبة كلية مقدمة منها من غير الحقيقية
في الثاني ومن الحقيقية في الثالث ومن مانعة الجمع في السادس
وفي الصنف الرابع والخامس متصلتين موجبتين جزئيتين كل منهما
مؤلفة من الطرفين في الخامس ومن تقيضي الطرفين في الرابع
والمؤلف من موجبتين احديهما جزئية فهو في النتيجة كالرابع
في الرابع والسادس ان كانت الجزئية في السادس مانعة الجمع وكالخامس
فيما عداها من الاصناف الاربعة والصنف السادس فيما كانت الجزئية
مانعة الخلو والمؤلف من الموجبة والسالبة عقيم في السادس ومنتج
في الاول احدي متصلتين سالبتين جزئيتين لاعلى التعيين مقدم
احديهما طرف الموجبة وتاليها طرف السالبة والاخرى
بالعكس وفي البواقي احديهما على التعيين مقدمة منها من مانعة الجمع

في الثاني ومن الحقيقية في الثالث ومن السالبة في الرابع ومن
 الموجبة في الخامس (النوع الثاني) ما يكون اشتراهما في جزء ناقص
 من كل منهما وهو المطبوع ويتألف بين المتشاركين الاشكال الاربعة
 بضروبها وربما يجتمع في قياس واحد منه شكلان فصاعدا اما من نوع
 او من انواع ويشترط في انتاجه امور اربعة ايجاب المقدماتين وكلية
 احديهما وصدق منع الحلو بالمعنى الاعم عليهما واشتغال الشكل
 المنعقد الواحد او المتعدد على شرائط الانتاج والنتيجة منفصلة موجبة
 مانعة الحلو بذلك المعنى ايضا مركبة من نتيجة التأليف والجزء الغير
 المشارك ان وجد ذلك الجزء والا فمن نتائج التأليفات وله اصناف خمسة
 لا مزيد عليها الاول ما يشارك جزء واحد من احديهما جزءاً واحداً
 من الاخرى مشاركة منتجة ينتج منفصلة ذات اجزاء ثلاثة الطرفين
 الغير المتشاركين ونتيجة التأليف كقولنا اما ان يكون كل جسم متغيراً
 اولاً متغيراً واما ان يكون كل متغير حادثاً او بعض الممكن قديماً ينتج
 انه اما يكون كل جسم حادثاً او لا متغيراً وبعض الممكن قديماً الثاني
 ما يشارك جزء من احديهما جزئين من الاخرى ينتج منفصلة ذات
 اجزاء ثلاثة الطرف الغير المشارك ونتيجتي التأليفين كقولنا اما ان يكون
 كل جسم لا متغيراً او متغيراً واما ان يكون كل متغير حادثاً او كل متغير
 قديماً ينتج اما ان يكون كل جسم لا متغيراً او حادثاً او قديماً الثالث
 ما يشارك جزء من احديهما جزءاً من الاخرى والجزء الآخر من الاولى
 جزءاً آخر من الثانية انتج باعتبار المتشاركين منفصلتين كل منهما
 ذات اجزاء ثلاثة كما انتج الاول الرابع ما يشارك كل جزء من احديهما
 كل جزء من الاخرى ينتج منفصلة ذات اجزاء اربعة هي نتائج التأليفات
 الاربعة الخامسة ما يشارك جزء من احديهما كل جزء من الاخرى والجزء
 الآخر من الاولى احد جزئي الاخرى فقط ينتج منفصلتين كل منهما
 ذات اجزاء ثلاثة كما انتج الثاني (النوع الثالث) ما يكون اشتراهما
 في جزء تام من احديهما وناقص من الاخرى بان يكون احدهما طرفي
 احديهما شرطية متصلة او منفصلة ويشترط انتاجه باشتغال المتشاركين

على تأليف منتج من احد الاشكال الاربعة ويكون المنفصلة الشرطية
الجزء موجبة مائة الحلو بالمعنى الاعم والنتيجة ايضا موجبة مانعة
الحلو المؤلف من الجزء الغير المشترك ومن نتيجة التأليف بين تلك
الشرطية والمنفصلة البسيطة فان كانت تلك الشرطية منفصلة
فحكمتها مع المنفصلة البسيطة كحكم القياس المركب من المنفصلتين
المشاركتين في جزء تام من كل منهما في الشرائط والنتائج وقد سبق
فيؤخذ نتيجة التأليف بحسبهما وتعمل احد جزئي النتيجة كقولنا اما
ان يكون العدد زوجا او فردا واما ان لا يكون العدد كذا واما ان يكون
العدد فردا واما ان يكون منقسما ينتج اما انه كلما كان العدد زوجا
كان منقسما وبالعكس واما ان لا يكون العدد كذا وان كانت متصلة
فحكمتها معها كحكم القياس المركب من المنفصلة والمتصلة وسيجيء
فتؤخذ نتيجة التأليف بحسبهما كقولنا دائما اما كلما كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود واما الشمس مظلمة ودائما اما ان يكون النهار
موجودا او الليل موجودا ينتج اما ان يكون الشمس طالعة او الليل موجودا
واما ان يكون الشمس مظلمة (القسم الثالث) ما يتركب من الحلية والمتصلة
ولا يمكن المشاركة بين الحلية والشرطية الا في جزء تام من الحلية ناقص
من الشرطية وينعقد الاشكال الاربعة بضرب وبها بين المشاركين وله انواع
اربعة لان المشاركة للحلية اما تالي المتصلة والحلية كبرى وهو المطبوع
او صغرى واما مقدم المتصلة والحلية كبرى او صغرى والنتيجة في الكل متصلة
تابعة للمتصلة في الكيف فالنوعان الاولان ينتجان متصلة مقدما مقدما
المتصلة وتاليها نتيجة التأليف بين التالى الصغرى والحلية الكبرى
في الاول وبالعكس في الثاني كقولنا كلما كان العالم متحيزا كان متغيرا وكل
متغير حادث ينتج انه كلما كان متحيزا كان حادثا وشرط اتناهما ان يكون
تأليف هذه الحلية مع ذلك التالى متجاووا بالقوة لنتيجة التأليف ان كانت
المتصلة موجبة ومع نتيجة التأليف متجاووا بالقوة لتالى المتصلة السالبة
ان كانت سالبة والنوعان الاخران ينتجان متصلة مقدما مقدما نتيجة التأليف
بين المقدم الصغرى والحلية الكبرى في الثالث وبالعكس في الرابع وتاليها

٥٥ قوله ينتج

٥٥ قوله منتج

تألي المتصلة كقولنا العالم متغير وكلما كان كل متغير حادثا كان الفلك
 حادثا ينتج كلما كان العالم حادثا كان الفلك حادثا ولا يشترط فيهما اشتغال
 المتشاركين على تأليف منتج فان اشتغلا على تأليف منتج بالفعل او
 بالقوة بناء على القوى السابقة ينتجان مطلقا سواء كانت المتصلة موجبة
 او سالبة كلية او جزئية والافيشترط امران احدهما كلية المتصلة وثانيهما
 كون الحلية مع نتيجة التأليف او مع كلية عكسها المفروضتين منتجا
 لمقدم تلك المتصلة الكلية كقولنا كلما كان كل انسان حيوانا كان كل
 رومى حساسا وكل فرس حيوان ينتج كلما كان كل انسان فرسا كان
 كل رومى حساسا (القسم الرابع) ما يتركب من الحلية والمنفصلة سواء
 كانت الحلية كبرى او صغرى وهو على نوعين * النوع الاول ما ينتج
 حلية واحدة وهو المسمى بالقياس المقسم المركب من منفصلة
 وحليات بعدد اجزاء الانفصال كل حلية منها مشاركة لجزء آخر
 من اجزاء تلك المنفصلة بحيث يتأليف بين الاجزاء والحليات اقيسة
 متغايرة في الاوسط متحدة في النتيجة التي هي تلك الحلية اما من شكل
 او من اشكال مختلفة وشرط انتاجه ان يكون المنفصلة فيه موجبة
 كلية مانعة الخلو بالمعنى الاعم واشتغال جميع تلك الاشكال على شرائط
 الانتاج حتى يشترط في الشكل الاول ايجاب اجزاء الانفصال الصغريات
 وكلية الحليات الكبريات وبالعكس كقولنا اما ان يكون العالم جوهر
 او عرضا وكل جوهر حادث وكل عرض حادث فبالعالم حادث
 (تنبيه) القياس المقسم وامثاله في الحقيقة قياس مركب من اقيسة
 مفصولة. النتائج كما سيأتى بناء على ان المنفصلة مع كل حلية قياس
 بسيط منتج لمنفصلة مؤلفة من نتيجة التأليف والجزء الغير المشارك كما
 يأتى * النوع الثاني ما ينتج شرطية واحدة او متعددة وهو القياس
 الغير المقسم المؤلف من منفصلة وحلية واحدة وحليات متعددة مشاركة
 لجزء من اجزائها او لاجزاء متعددة اما بعدد الاجزاء او اقل منها او اكثر
 بان يشارك حليتان او اكثر لجزء واحد وله ثلثة اصناف لان المنفصلة
 فيه اما مانعة الخلو او مانعة الجمع او حقيقية وينعقد الاشكال الاربعة

٩٦
قوله بناء

٩٧
قوله ينتج كلما

٩٨
قوله متحدة

نتيجة

٩٦ قوله متجة

بضر وبها في الكل * فالصنف الاول يشترط اتجاها بكون المشاركة
منتجة مشتملة على شرائط الانتاج حينئذ ينتج منفصلة موجبة مانعة
الخلو مؤلفة من نتيجة التأليف ومن الجزء الغير المشارك اما واحدة
ان كانت المشاركة واحدة بان يكون الحلية واحدة مشاركة لجزء واحد
كقولنا اما ان يكون هذا العدد عددا منقسما او فردا وكل منقسم زوج
ينتج اما ان يكون هذا زوجا او فردا وحينئذ يكون القياس بسيطا واما
متعددة ان كانت المشاركة متعددة بان يشارك حلية واحدة لجزئين فصاعدا
او حليتين متعددة لجزء واحد او متعدد حينئذ هو باعتبار كل مشاركة
قياس بسيط ينتج تلك المنفصلة وباعتبار مجموع المشاركين فصاعدا
قياس مركب ينتج منفصلة موجبة اخرى اما مؤلفة من نتائج التأليفات
ان لم يوجد الجزء الغير المشارك والا فؤلفة منها ومن ذلك الجزء سواء
كان عدد الحليتين مساويا لعدد الاجزاء وهو ظاهر او اقل منها كقولنا
اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا وكل عدد كم ينتج باعتبار البساطة
قولنا اما ان يكون بعض الزوج كما او هذا العدد فردا وقولنا اما ان يكون
هذا العدد زوجا او بعض الفرد كما وباعتبار التركيب قولنا اما ان يكون
بعض الزوج كما او بعض الفرد كما او اكثر منها ليكن حينئذ ينتج باعتبار
التركيب منفصلات عديدة مركبة من نتائج التأليفات كقولنا اما ان يكون
هذا العدد منقسما او لا منقسما وكل منقسم زوج وكل لا منقسم فرد
وكل لا منقسم كم ينتج باعتبار التركيب قولنا هذا العدد اما زوج او فرد
وقولنا هذا اما زوج او كم وقولنا هذا العدد اما زوج او فرد وكم وربما
يتحد بعض نتائج التأليفات مع بعض دون بعض آخر حينئذ تجعل
المتحدان جزءا واحدا من النتيجة المنفصلة وغير المتحدة او الجزء الغير
المشارك جزءا آخر منها * والصنف الثاني غير مشروط بكون المشاركة
منتجة لكن ان كانت منتجة ففيها كانت المشاركة واحدة انتج سالبة
جزئية متصلة مقدما منها نتيجة التأليف وتالياها الجزء الغير المشارك كقولنا
اما ان يكون هذا الجسم حجرا او شجرا او كل شجر متحيز ينتج قد لا يكون
اذا كان هذا الجسم متحيزا كان حجرا وفيما كانت متعددة انتج متصلات

٩٧ قوله والا فؤلفة

٩٨ قوله ينتج

٩٩ قوله انتج

متعددة كذلك كالذا بد لنا الكبرى في هذا المثال قولنا وكل جسم
متحيز ينتج قد لا يكون اذا كان بعض الحجر متحيزا كان هذا الجسم
شجرا وقد لا يكون اذا كان بعض الشجر متحيزا كان هذا الجسم حجرا
ولا ينتج باعتبار مجموع المشاركتين فصاعدا سالبة واحدة متصلة مؤلفة
من نتائج التاليفات حتى لا ينتج المثال قولنا قد لا يكون اذا كان بعض الحجر
متحيزا كان بعض الشجر متحيزا للتخلف في بعض المواد وان لم تكن
منتجة فشرط انتاجه ان تكون نتيجة التاليف المفروضة مع المحلقة منتجة
للجزء المشارك من المنفصلة فحينئذ ينتج منفصلة موجبة مانعة الجمع مؤلفة
من نتيجة التاليف ومن الجزء الغير المشارك اما واحدة ان كانت المشاركة
واحدة كقولك اما ان يكون هذا الشيء متحيزا او جوهره مجردا وكل
جسم متحيز ينتج اما ان يكون هذا الشيء عجبيا او جوهره مجردا او متعددة
ان كانت المشاركة متعددة وهو حينئذ باعتبار كل مشاركة قياس بسيط ينتج
تلك المنفصلة وباعتبار مجموع المشاركتين فصاعدا قياس مركب ينتج
منفصلة موجبة اخرى مانعة الجمع مؤلفة من ذلك او من نتائج التاليفات
سواء كانت المحلقة واحدة كقولنا اما ان يكون الاله الواحد موجودا
او الاله المتعدد موجودا وكل واجب موجود ينتج باعتبار البساطة قولنا
اما ان يكون الاله الواحد واجبا او المتعدد موجودا وقولنا اما ان يكون
الاله الواحد موجودا او المتعدد واجبا وباعتبار التركيب قولنا اما ان يكون
الاله الواحد واجبا او المتعدد واجبا او متعددة كقولنا اما ان يكون الاله
الواحد قديما او المتعدد موجودا وكل واجب قديم وكل مجرد موجود
جميع ما ذكر في الصنفين اذا كانت المنفصلة موجبة واما اذا كانت سالبة
فحكم مانعة الخلو السالبة حكم مانعة الجمع الموجبة في الاشتراط باستنتاج
الجزء المشارك من نتيجة التاليف مع المحلقة وحكم مانعة الجمع السالبة
حكم مانعة الخلو الموجبة في الاشتراط بكون المشاركة منتجة لكن
النتيجة فيهما سالبة من نوع المنفصلة فالضابط في نتيجة الصنفين انها
منفصلة تابعة للمنفصلة في الكم والكيف والجنس اعني المنفصلة
والنوع اعني مانعة الخلو ومانعة الجمع الا اذا كانت المشاركة منتجة فيما

٩٧
قوله للتخلف

٩٧
قوله كقولك

٩٧
قوله وكل

٩٧
قوله وباعتبار
قوله او متعددة

كانت المنفصلة موجبة مانعة الجمع كما عرفت * والصنف الثالث ان كانت
المنفصلة فيه موجبة ينتج ما تنجبه الصنفان الاولان بشرطيهما فيما كانت
المنفصلة فيهما موجبة والا فلا ينتج القسم الخامس ما يتركب من المنفصلة
والمتصلة وله ايضا ثلاثة انواع (النوع الاول) ما يكون الاوسط جزأاً تاماً
من كل منهما ولا يتميز الاشكال الاربعة فيه بالطبع بل بالوضع فقط فله اربعة
اصناف لان المتصلة اما صغرى او كبرى وعلى التقديرين فالاوسط امام مقدّمها
او تاليها وشرط في الكل كلية احدي المقدّمتين وإيجاب احديهما وبعد ذلك
فالمتصلة اما موجبة او سالبة فان كانت موجبة فالمنفصلة ايضا اما موجبة
فشرط انتاجه ان يكون الاوسط مقدّم المتصلة ان كانت المنفصلة مانعة
الخلو او تاليها ان كانت مانعة الجمع او سالبة فالشرط بالعكس والنتيجة فيهما
منفصلة موافقة للمنفصلة في الكيف والنوع كقولنا كلما كان العالم حادثاً
كان موجوده فاعلا مختاراً واما ان يكون موجوده فاعلا مختاراً او فاعلاً
موجباً ينتج اما ان يكون العالم حادثاً او يكون موجوده فاعلاً موجباً مانعة الجمع
وان كانت المتصلة سالبة فالشرط احد الامرين اما كلية المتصلة او كون
الاوسط تاليها ان كانت المنفصلة مانعة الخلو او مقدّمها ان كانت مانعة
الجمع فان كانت المنفصلة مانعة الخلو الكلية فان كانت المتصلة ايضا كلية
ينتج القياس نتيجتين مانعة الخلو ومانعة الجمع موافقتين للمنفصلة
في الكم والكيف كقولنا ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة فالليل
موجود ودائماً اما ان يكون الليل موجوداً او الارض مضيئة ينتج ليس
البتة اما ان يكون الشمس طالعة او الارض مضيئة وان كانت المتصلة
جزئية اتج مانعة الجمع فقط موافقة للمتصلة كما وكيفا وان كانت غير
مانعة الخلو الكلية فسواء كانت مانعة الجمع او مانعة الخلو الجزئية نتج
سالبة جزئية مانعة الخلو (تنبيه) اشترط انتاج الموجبتين بكون
الاوسط مقدّم المتصلة في مانعة الخلو او تاليها في مانعة الجمع اذا التزم
موافقة النتيجة للقياس في الحدود فان لم يلتزم ذلك فالمؤلف منهما ينتج
بدون ذلك الشرط موجبة متصلة جزئية مؤلفة من تقيض الاصغر
وعين الاكبر فيما تركب من مانعة الخلو ومن عين الاصغر وتقيض
الاكبر فيما تركب من مانعة الجمع واما اذا كانت المنفصلة حقيقية فان كانت

٩٨ قوله بدون ذلك

موجبة انتج نتيجتي الباقيتين وان كانت سالبة فلا ينتج شيئا (النوع الثاني) ما يكون الاوسط جزءاً ناقصاً من كل منهما وله ستة عشر صنفاً لان المنفصلة فيه اما مانعة الخلو او مانعة الجمع وكل منهما اما موجبة او سالبة والمتصلة اما صغرى او كبرى والجزء المشارك من المتصلة اما مقدّمها أو تأليها وينعقد الاشكال الاربعة بضر وبها في كل منها والكل ينتج نتيجتين احديهما متصلة مركبة من الطرف الغير المشارك من المتصلة ومن منفصلة مؤلفة من نتيجة التأليف بين المتشاركين ومن الطرف الغير المشارك من المنفصلة والاخرى منفصلة مركبة من الطرف الغير المشارك من المنفصلة ومن متصلة مؤلفة من نتيجة التأليف ومن الطرف الغير المشارك من المتصلة كقولنا كلما كان العالم متغيراً كان حادثاً ودائماً اما ان يكون كل حادث ممكناً او يكون غير الواجب واجبا ينتج قولنا كلما كان العالم متغيراً فدائماً اما ان يكون العالم ممكناً او غير الواجب واجبا وقولنا اما ان يكون غير الواجب واجبا واما كلما كان العالم متغيراً كان ممكناً وحكمه باعتبار النتيجة الاولى بحكم القياس المركب من المحلية والمتصلة في الشرائط والتأليف بناء على ان المنفصلة فيه بمنزلة المحلية وباعتبار النتيجة الثانية بحكم القياس المركب من المحلية والمنفصلة بناء على ان المتصلة بمنزلة المحلية (النوع الثالث) ما يكون الاوسط جزءاً تاماً من احديهما وناقصاً من الاخرى فان كان جزءاً تاماً من المتصلة كان حكمه حكم القياس المؤلف من المحلية والمنفصلة ويكون المتصلة مكان المحلية فالنتيجة فيه منفصلة مؤلفة من الطرف الغير المشارك من المنفصلة ومن نتيجة التأليف بين الشرطيتين المتشاركيتين وان كان جزءاً من المنفصلة كان حكمه حكم القياس المؤلف من المحلية والمتصلة والمنفصلة مكان المحلية فالنتيجة فيه متصلة مؤلفة من الطرف الغير المشارك من المتصلة ومن نتيجة التأليف بين المتشاركيتين (فصل) القياس مطلقاً ان تألف من مقدّمين فقد يسمى قياساً بسيطاً كما كثرت الامثلة المتقدمة في الاقتراني والاستثنائي وان تألف من اكثر منهما فقياساً مركباً وهو اما مركب من اقترانيين فصاعداً او من استثنائيين فصاعداً

فصله

٤٨

قوله او من استثنائيين

٩٦ قوله كقولنا هذا

والمؤلف من الاقتراحي

٩٨ قوله والاصدق

وان لم تألف من الاقتراحي

(الباب الخامس)

او من الاقتراحي والاستثنائي وعلى كل تقدير هو اما موصول النتائج
ان اوصل الى كل قياس بسيط نتيجته فضمت الى مقدمة اخرى
ليحصل بسيط آخر وهكذا الى حصول اصل المطلوب كقولنا هذا
الشيخ جسم لانه انسان وكل انسان حيوان فهذا حيوان ثم هذا
حيوان وكل حيوان جسم فهذا جسم وهو المطلوب واما موصول
النتائج ان فصل عن بعض البسائط نتيجته كقولنا لان هذا الشيخ انسان
وكل انسان حيوان وكل حيوان جسم فهذا جسم وكالقياس المقسم
وامثاله كما اشرنا والاستقراء التام قسم من المقسم والمؤلف من الاقتراحي
والاستثنائي ان تألف من الاقتراحي والاستثنائي الغير المستقيم يسمى
عندهم قياسا خلفيا كقولهم لا يمكن صدق الشكل الثاني او الثالث
بدون صدق نتيجته والاصدق نقيض النتيجة مع صدق كل
من المقدمة متين منتظما مع احديهما على هيئة شكل معلوم الانتاج لما ينافي
المقدمة الاخرى وكما صدق النقيض كذلك يلزم صدق المقدمة
الاخرى وكذبها معا هذا خلف اي باطل وان تألف من الاقتراحي
والاستثنائي المستقيم فينبغي ان يسمى قياسا حقيقيا وان لم يسموه باسم
كقولنا كلما كان الشكل الثاني صادقا صدق معه عكس كل من مقدمتيه
منتظما بعض المقدمات مع بعض العكوس على هيئة شكل معلوم الانتاج
لنتيجته وكما صدق العكس كذلك يلزم صدق النتيجة لكن صدق
الشكل الثاني حق فيصدق النتيجة قطعا (الباب الخامس) في مواد
الدلة اعلم ان طرفي النسبة الخبيرة من الوقوع او الاللا وقوع
ان تساويا عند العقل من غير رجحان اصلا فالعلم المتعلق بكل منهما
يسمى شكاً وان ترجح احدهما بنوع من الاذعان والقبول يسمى
العلم به تصديقا واعتقادا فذلك الاعتقاد ان كان جازما بحيث انقطع
احتمال الطرف الآخر بالكلية وثابتا بحيث لا يزول بتشكيك المشكك
ومطابقا للواقع يسمى يقينا او غير مطابق فيسمى جهلا مركبا
او غير ثابت فيسمى تقليدا او غير جازم فيسمى ظنا والعلم المتعلق بنقيض
المظنون يسمى وهما وينقيض المحزوم الذي هو ماعدا المظنون تخيلا

٩٩
قوله فالتقصية

واليقينية

اما البديهييات

٩٩
قوله بمجرد

والثانية المشاهدة

٩٩
قوله اوكل نار

والثالثة قضايافيا سائرها

ارابعة المتواترات

وخامسة المحجرات

سادسة المحجرات

٩٩
قوله بواسطة

قوله ملكة الانتقال

٩٩
قوله بواسطة

فقد ظهر أن الشك والوهم والتخيل تصورات لا تصديقات فالتقصية
اما يقينية او تقليدية او مظنونة او مجعولة جهلا مركبا واليقينية
اما بديهية او نظرية تكتسب منها * اما البديهييات فست * الاولى
الاوليات وهي التي يحكم بها كل عقل سليم قطعيا اي جازما ثابتا
بمجرد تصورات اطرافها مع النسبة كالحكم بامتناع اجتماع النقيضين
او ارتقاعهما وبأن الواحد نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء
* الثانية المشاهدات وهي التي يحكم بها العقل قطعيا بواسطة
مشاهدته الحكم اما بالقوى الظاهرة كالحكم بان هذه النار اوكل
نار حارة وان الشمس مضيئة وتسمى حسيات او بالقوى الباطنة
كالحكم بان لنا جوعا او عطشا او غضا وتسمى وجدانيات وهي
لا تكون يقينية لمن لم يجدها في وجدانه * الثالثة قضايافيا سائرها
وتسمى فطريات وهي التي يحكم بها العقل قطعيا بواسطة القياس
الحقّي اللازم لتصورات اطرافها كالحكم بزوجية الاربعة لانقسامها
بمتساويين * الرابعة المتواترات وهي التي يحكم بها العقل قطعيا
بواسطة قياس حقّي حاصل دفعة عند امتلاء السامعة بتوارد اخبار
المشاهدين للحكم بحيث يمتنع عنده تواطؤهم على الكذب حكم من
لم يشاهد البغداد بوجودها المتواتر وحيث اشترط بمشاهدتهم الحكم
لم يصح تواتر العقليات الغير المحسوسة باحدى الحواس * الخامسة
المحجرات وهي التي يحكم بها العقل قطعيا بواسطة قياس حقّي حاصل
دفعة عند تكرّر مشاهدة ترتب الحكم على التجربة كالحكم بان شرب
السقمونيا يسهل الصفراء وهي لا تكون يقينية عند غير المحجرب الا
بطريق التواتر * السادسة الحدسيات وهي التي يحكم بها العقل قطعيا
بواسطة القياس الحقّي الحاصل دفعة بالحدس الذي هو ملكة الانتقال
الدفعي من المبادئ الى المطالب وتلك الملكة للنفس اما بحسب الفطرة
الاصلية كما في صاحب القوة القدسية بالنسبة الى جميع المطالب واما
بممارسة مبادئ الحكم كما في غيره بالنسبة الى بعضها كالحكم بان نور
القمر مستفاد من الشمس بواسطة القياس الحقّي الحاصل دفعة عند تكرّر

مشاهدة اختلافات تشكلاته النورية عند قربه من الشمس وبعده
وهي ايضا لا تكون يقينية لغير المتحدثين الا بواسطة الاستدلال بذلك
القياس الخفي او غيره وحينئذ تكون نظرية بالنسبة اليه وان كانت
بدئية بالنسبة الى المتحدثين * واما النظريات فهي القضايا التي يحكم
بها العقل قطعا بواسطة البراهين وترتيب مقدماتها تدريجا واما
التقليدية فهي القضية التي يحكم بها العقل جزما بمجرد تقليد الغير
والسمع منه الغير البالغ حد التواتر يحكم من في شاهق الجبل جزما
بوجود الواجب تعالى بالاستدلال بالمصنوعات بل بمجرد السماع من
شخص او شخصين وهذه القضية بدئية عند المقلد زعما لانه لا نظرية
يستدل عليها بخبر الغير للتناهي بين التقليد والاستدلال عليه ولان
الاستدلال بخبر الآحاد لا يفيد الجرم اصلا * واما الظنيات فهي القضايا
المأخوذة من القرائن والامارات يحكم بها العقل حكما راجعا مع تجويز
تقصيها مرجوحا كالحكم بكون الطواف بالليل سارقا وجميعها نظريات
واما الجهلية المركبة فهي القضية الكاذبة التي يحكم بها العقل المشوب
بالوهم قطعا اما زعم البدهة او بواسطة الدليل الفاسد مادة او صورة
بزعم البرهان كحكم الحكماء بقديم العالم فبعضها بدئية زعما وبعضها
نظرية فالجهليات لا تكون الا كاذبة كما ان اليقنيات لا تكون الا صادقة
واما التقليديات والظنيات فبعضها صادقة والبعض كاذبة (ثم
القضايا) باعتبار تركيب الادلة منها سبعة اقسام * منها اليقنيات
بدئية كانت او نظرية كما سبق * ومنها المشهورات عند جميع الناس
كالحكم بان الظلم قبيح او عند طائفة كالحكم بطلان مطلق التسلسل
ولو غير مرتبة الاجزاء او غير مجتمعة في الوجود عند المتكلمين واما
الحكماء وقد شرطوا في بطلانه الترتيب والاجتماع * ومنها المسلمات
بين المستدل وخصمه او بين اهل علم كتسليم الفقهاء مسائل علم
الاصول * ومنها المقبولات المأخوذة عن محسن فيه الاعتقاد كالمأخوذة
عن الانبياء عليهم الصلوات والعلماء * ومنها المظنونيات كاتقدم * ومنها
الخيالات وهي التي تخيل بها لياتر نفس السامع قبضا او بسطا مع

واما النظريات

واما التقليدية

٩٠٠ قوله للتناهي

واما الظنيات

واما الجهلية

٩٠٠ قوله العقل

ثم القضايا

ومنها المشهورات

٩٠٠ قوله كالحكم

ومنها المسلمات

ومنها المقبولات

ومنها المظنونيات

ومنها الخيالات

ومنها المحرمات

قوله اعم بما
قوله وهذه

فصل الدليل

قوله ان كان جميع

ولا فان كان

ومن المقبولات

قوله ترغيب

ومن الخيالات

ومن الموهومات

قوله من حيث

ومن يستعملها

الجزم بكذبها كالحكم بان الحر يا قوته سيالة والعسل مرة مهوّة
 * ومنها الموهومات وهي القضايا التي يحكم بها الوهم قطعا في غير
 المحسوسات قياسا على المحسوسات تحكم البعض بان كل موجود فله
 مكان وجهة قياسا على ما شاهدوه من الاجسام والمراد من القياس على
 المحسوس اعم بما بالذات او بالواسطة فالموهومات هي الجهليات وهذه
 الاقسام السبعة متصادقة اذ قد يكون الحكم الواحد المتيقن او المقلد
 او المظنون او المجهول مشهورا او مسلما او مقبولا وقد يكون الموهوم
 بل المتيقن عند طائفة تخيلا عند اخرى الا ان المقدمة قد تؤخذ
 في الدليل من حيث كونها يقينية او من حيث كونها مشهورة او مسلمة
 او مقبولة الى غير ذلك (فصل في الصناعات الخمس) الدليل قياسا كان او
 غيره ان كان جميع مقدماته بالمعنى الاعم يقينية من حيث انها يقينية يسمى
 برهانا كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث والغرض
 منه تحصيل اليقين الذي هو اكمل المعارف والا فان كان بعض مقدماته
 من المشهورات او المسلمات من حيث انها كذلك يسمى جدلا كقولك
 هذا الفعل قبيح لانه ظلم وكل ظلم قبيح والغرض منه الزام الخصم واقناع
 العاقل عن ادراك البرهان وماللاقناع يسمى دليلا اقناعيا او من
 المقبولات او المظنونات من حيث انها كذلك فيسمى خطابة كقولك
 هذا الرجل الطواف ينبغي ان يحترز عنه لانه سارق وكل سارق ينبغي
 ان يحترز عنه والغرض منه ترغيب الناس فيما ينفعهم وتفريقهم عما
 يضرهم كما يفعله الخطباء والوعاظ وكل من الدليل الثقلي والامارة قسم
 منها * ومن الخيالات من حيث انها تخيلات فيسمى شعريا كقول الشاعر
 * لو لم يكن نية الجوزاء خدمته * لما رأيت عليه عقد متطق * ومن
 الموهومات من حيث انها موهومات فيسمى سفسة كقول الفرقة
 الصالة الواجب تعالى له مكان وفي جهة لانه موجود وكل موجود له
 مكان وجهة فالدليل الفاسد مادة او صورة على اطلاقه سفسة واعظم
 منافع معرفتها التوقي عنها وبشرط علم المستدل بفساده يسمى مغالطة
 والغرض منها تعليط الخصم واسكاته ومن يستعملها في مقابلة الحكم

سوفسطائي وفي مقابلة الجدلي مشاغبي واما الغرض من السفسطة
 في غير صورة المغالطة فزعم تحصيل العلم (تنبيه) اقوى العلوم الجازم
 الثابت ثم الثابت واضعها الغير الجازم وكل منها يفيد مثله وما دونه
 في القوة ولا يفيد ما فوقه (فصل) الدليل ان كان الجزء المتوسط بين
 العقل والنتيجة منه علة لها في الذهن والخارج فلمي كالاستدلال
 بتعفن الاخلاط على الحمى وبوجود النار على الدخان ليلا او في الذهن
 فقط بان يكون علمه علة لعلمها فقط فاني سواء كان معلولا مساويا
 لها في الخارج كالاستدلال بالحمى على التعفن وبوجود الدخان على
 النار نهارا او كانا معلولى علة واحدة كالاستدلال بالحمى على الصداع
 وبالدخان على الحرارة سواء قررت الجميع اقترانيا او استثنائيا او غيرها
 وايضا الدليل ان توقف على حكاية كلام الغير فقلتي والا فقلتي
 (خاتمة) اسامي العلوم كالمنطق والكلام والنحو وغيرها قد تطلق
 على المسائل وقد تطلق على الادراكات بها عن دليلها وقد تطلق على
 الملكة الحاصلة من تكرار تلك الادراكات فحقيقة العلم بالمعنيين
 الاخيرين الادراكات والملكة وبالمعنى الاول مجموع المسائل الكثيرة
 التي تضبطها جهة وحدة ذاتية هي الموضوع كالمعلومات للمنطق
 وعرضية هي الغاية كالعصمة له وموضوع كل علم ما يبحث فيه عن
 عوارض الذاتية اللاحقة له لذاته او لمساويه بان يحمل هو او عرضه
 الذاتي او نوع احدهما موضوعا للمسئلة ويحمل عليه عرضه الذاتي
 او نوعه وهو في بعض العلوم امر واحد كالكلية في الصرف وفي البعض
 الاخر امور متعددة متناسبة في امر يعتد به عند اهل ذلك الفن كالمعلومات
 التصويرية والتصديقية المتشاركة في الايصال في المنطق فمسائل كل فن
 حلقات موجبات ضروريات كلييات يبرهن عليها في ذلك الفن ان كانت
 نظرية فيؤول بها ما وقع في كتب الفنون من الشرطيات والسوالب
 والموجبات المهملات والجزئيات والموجبات الكليات الغير الضروريات
 وقد جعل المبادئ جزءا من العلم تسامحا وهي اما تصورية هي تعريفات
 الموضوعات واجزائها وجزئياتها وتعريفات المحمولات التي هي

١٠٩ قوله وكل منها

١٠٩ قوله ان كان فصل

١٠٩ قوله كالاستدلال
او في الذهن

١٠٤ قوله بان يكون

١٠٤ قوله معلوما مساويا

وايضا

١٠٤ قوله ان توقف

خاتمة

وموضوع كل علم

١٠٤ قوله فمسائل

١٠٤ قوله ان كانت

وقد جعل

١٠٤ قوله تعريفات الموضوعات

العوارض الذاتية حدودا كانت أو رسوما واما تصديقية هي الحكم
بموضوعية موضوع العلم ودلائل المسائل والقضايا التي تتألف هي منها
وتلك القضايا اما بديهية بذاتها وتسمى علوما متعارفة أو نظرية يدعن
بها المتعلم ويقلها بحسن ظن للمستدل وتسمى اصولا موضوعا أو بالشك
والإنكار الى ان تتبين في محلها وتسمى مصادرات ولا يجب ان تكون
تلك القضايا من مسائل ذلك الفن بل يجوز أن يكون من مسائل علم آخر
وان لا يكون من مسائل علم مدون أصلا وبما ذكرنا ظهر أن قول
الشيخ الرئيس ابن سينا مهملات العلوم كليات ومطلقاتها
ضروريات غير مختص بالعلوم الحكمية

كما وهم ولكن هذا آخر الكلام

محمد العزير

العلام



وتلك القضايا

قوله "ونظريه يدعن"

حاشية البرهان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢ قوله (احكامه الخمسة) الخ هي الوجوب والتدب والاباحة والكراهة
والحرمة ٢ قوله (الامانات المحمولات) الخ وهي الامانات التي عرضت
على السموات والارض والجبال فاشفقن منها وحملها الانسان فاعرف
٣ قوله (وهو ملاحظة المعقول) الخ المراد من الملاحظة والترتيب ما هو
الاختياري كما هو المتبادر من الافعال الاختيارية المسندة الى ذوى
الاختيار فيخرج الملاحظات الاضطرارية في الحدسيات وغيرها مما كان
الحكم فيها بواسطة القياس الخفى الحاصل دفعة بالا اضطرار لا بالا اختيار
من البدييات ٣ قوله (واجزاؤه الكليات الخمس) الخ هذا مبنى على التغليب
والافانوع الحقيقي ليس بحزء منه اصلا ٤ قوله (بحيث يحصل) الخ صيغة
المضارع للاستمرار فلا يكون الحصول في بعض الاوقات دون بعض دلالة
والدوام بين الفهمين كناية عن الزوم بينهما بقريته انهم عرفوا الدلالة
بالزوم بين العلمين فينطبق على ما ذكره وتأمل ٤ قوله (كدلالة الضرب)
الخ عدل عن المثالين المشهورين من قابل العلم للانسان والزوج للاربعة
لانهما ليسا بمطابقين للممثل على مذهب اهل المعقول من اشتراط الزوم

الين بالمعنى الاخص في الالتزام بخلاف الضارب والمضروب للضرب
فان الضرب من مقولة الفعل وهي من الاعراض النسبية وجميع
الاعراض النسبية من المقولات السبعة المفصلة في الحكمة يتوقف تصورها
على تصور طرفيها **ع قوله** (بخلاف العكس) اي ليس لزومهما بالمطابقة
متيقنا سواء كان عدم اللزوم متيقنا كما في التضمن فان المطابقة متحققة
بدونه في الماهيات البسيطة او لم يكن شيء من اللزوم وعدمه متيقنا
كما في لزوم الالتزام اذ يجوز أن يكون لكل ماهية مركبة وبسيطة لازم
ذهني وان لا يكون لبعضها **ع وقوله** كزوم احدهما للآخرى من قيل الثاني
اما لزوم الالتزام للتضمن فلما مر من جواز أن يوجد لكل ماهية مركبة
لازم ذهني وان لا يوجد لبعضها واما لزوم التضمن للالتزام فلانه يجوز
ان يختص الالتزام بالماهيات المركبة وان لا يختص **ع قوله** (وكل من
المفرد والمركب) الى آخره انما تعرنا لتفصيل ابحاث الحقيقة والمجاز مع ان
كتب المنطق خالية عنها لتوقف الافادة والاستفادة عليها كثيرا وهم
انما تعرنا لمباحث الالفاظ لاجل ذلك التوقف فلا وجه لتعريضهم
لما عداها دونها كما لا يخفى **ع قوله** (او في لازمه مع جواز) الخ ينبغي ان يعلم
ان المراد باللزوم ههنا هو اللزوم المعتبر عند اهل العربية وهو اللزوم
في الجملة كليا كان او جزئيا عقليا كان او عرفيا وهو ظاهر **ع قوله** (مجاز)
قد يطلق المجاز على ما يعم الكناية والمجاز **ع قوله** (كاستعمال اليد) الى آخره
مثال المجاز المرسل المفرد **ع وقوله** والجميل الخبرية في معنى الانشاء الى آخره
مثال المركب **ع قوله** (بتبعية استعمال احد المصدرين) الى آخره لان
للمشتقات وضيعين وضع المادة ووضع الهيئة فالاستعارة فيها قد تكون
بتبعية الاستعارة في المادة كما في القاتل لمعنى الضارب الشديد بان يشبه
الضرب الشديد بالقتل في كمال التأثير فيستعمل القتل الذي هو المصدر
المذكور في ضمن القاتل في ذلك المعنى المشبه استعارة اصلية ثم يعتبر
استعمال القاتل في الضارب ضربا شديدا كما يستتبعه الاستعارة الاولى
الاصلية فيكون الاستعارة في القاتل تبعية وقد تكون بتبعية الاستعارة
في الهيئة كما في نادى لمعنى ينادى بان يشبه النداء المستقبل بالنداء الماضي
الذي هو المصدر الضمني لنادى ثم يستعمل ذلك المصدر المذكور في ضمن
ذكر نادى في النداء المستقبل استعارة اصلية ثم يعتبر الاستعارة في الفعل

لاستيعاب الاستعارة الاولى الاصلية اياها فيكون الاستعارة في الفعل
 بتبعية الاستعارة في الهيئة فتأمل هـ قوله (واما في المفرد المرموز اليه)
 الى آخره هذا مذهب السلف وهو المختار بخلاف ما ذهب اليه السكاكي
 من ان المستعار هو لفظ المشبه المصرح به في الكلام كلفظ الحال في مثالنا
 ولا يخفى ان لفظ الحال حقيقة لا مجاز فضلا عن الاستعارة وبخلاف
 ما ذهب اليه الخطيب من انها التشبيه المضمر في النفس وهو في المثال
 تشبيه الحال بالشخص المتكلم ولا يخفى ان التشبيه معنى قائم بالذهن
 لا لفظ والاستعارة من قيل اللفظ بخلاف لفظ المتكلم وان لم يكن مصرحاً به
 في الكلام كما لا يخفى هـ قوله (لا تشكك في الذوات) الخ الذوات ههنا بمعنى
 الماهيات الحقيقية والذاتيات بمعنى اجزائها لا بمعنى مطلق الماهيات
 واجزائها حتى يتوجه عليه ان للعوارض ايضا ماهيات واجزاء ماهيات
 فاذا لم يكن تشكك في شيء من الماهيات واجزائها يلزم ان لا يوجد
 في العرضيات والافاضات انكم اعترقتم بوجوده فيهما وحاصل
 الدفع ان ماهيات العرضيات كالضاحك والماشي حاصلة باعتبارنا
 الضحك والمشي مثلاً مع الماهية الانسانية التي لا مدخل فيها لا اعتبارنا
 اصلا فهما من الماهيات الاعتبارية بخلاف الانسان وكلامنا في الماهيات
 الحقيقية واجزائها وفيه نظر لان الحمرة والياض مع كونهما من
 الماهيات الحقيقية كليان مشككان كالأحمر والأبيض ولذا قيل ان هذا
 المشهور غير بين ولا مبين هـ قوله (بمجرد النظر الى ذاته) الخ اي مع قطع
 النظر عن جميع الامور الخارجة عن ذاته فلا يخرج عن الكلّي مفهوم
 واجب الوجود لان امتناع تكرره في الخارج عند العقل بالنظر الى برهان
 التوحيد لا بمجرد النظر الى ذاته والا لاستغنى عن ذلك البرهان كل
 من يتصوره بعنوان واجب الوجود وهو باطل ولا يخرج ايضا مفهوم
 اللاشيء لان امتناع صدقه على شيء من الاشياء عند العقل بملاحظة
 كون كل شيء شيئاً في الواقع وذلك الكون خارج عن مفهوم اللاشيء
 فاذا قطع النظر عن ذلك الكون يحوز العقل صدقه على جميع الاشياء
 واما قوله في الخارج في قوله مع كثيرين في الخارج فثلاً يلزم ان يكون

زيد كلياً اذا تصوره جماعة لان ما في ذهن كل منهم مطابق لكثيرين
 موجودين في سائر الازهان لافي الخارج والمراد هو الثاني فلا يلزم شيء
 قوله (مثل الزوج للاربعة) الى آخره فان الاربعة سواء وجدت في الخارج
 كاربعة من الناس او في الذهن فقط كاربعة شمس يثبت لها الزوجية
 حيث وجدت بخلاف الحار للنار فان الحرارة انما تثبت لها في الخارج
 لافي الذهن والا لكان الذهن حاراً عند تصورها لا يقال هذا الدليل
 جار في الزوجية اذ نقول لو عرضت للاربعة في الذهن لكان الذهن
 زوجاً واللازم باطل لاننا نقول ليست الزوجية سارية الى محل معروضها
 بخلاف الحرارة نعم ربما يتصور مع النار وصف الحرارة لكن الحرارة
 حينئذ موجودة في الذهن بصورتها لابتدائها والكلام في الوجود بذاتها
 والاربعة الموجودة في الذهن يثبت لها الزوجية بذاتها وان غفلنا عن
 زوجيتها لم نتصور قوله (منه ما بحث عنه في المنطق) الى آخره لا يقال
 مفهوم الجزئي جزئي منطقي مع صدقه على الموجودات الخارجية كزيد
 وعمر وغيرهما لاننا نقول انما يصدق على الصور العقلية منهم لا على انفسهم
 باعتبار الخارج فان زيد امثلاً باعتبار وجوده الخارجي ليس بكلي ولا جزئي
 بل باعتبار وجوده الذهني لما عرفت انهما قسمان للموجود الذهني من حيث
 انه الموجود الذهني فافرادها في الحقيقة ليس الا الموجودات الذهنية
 الاعتبارية مثل هذا المانع عن الشركة مشير الى زيد الجزئي ومرادنا تلك
 الافراد الاعتبارية لا مطلق الافراد فلا اشكال قوله (كفهوم الواجب
 والممكن) الخ اما كون المتع والمعدوم وغيرها مما لا وجود لموضوعه
 في الخارج كذلك فظاهر اذ لا يمكن عروضهما له في الخارج لما تقرّر
 عندهم من ان ثبوت الشيء للشيء في ظرف من الخارج والذهن فرع
 وجود المتيث له في ذلك الظرف ثبوت امثاله للموضوع في الذهن
 فقط فيكون معقولا ثانياً واما كون مفهوم الواجب والممكن وامثالهما
 معقولات ثانية فلان الوجوب والامكان سابقان على الوجود الخارجي
 والثابت في الخارج يجب ان يتأخر عن وجوده الخارجي لما تقرّر ولذا
 جعلوا الوجود معقولا ثانياً اذ الشيء لا يتأخر عن نفسه وفيه نظر لان ما يجب

ان يتأخر عن الوجود الخارجي هو ثبوت المفهوم في الخارج لا نفس ذلك المفهوم الثابت ألا يرى ان الذاتيات ولو ازمها سابقة على الوجود الخارجي حيث ثبتت لافرادها في الذهن قبل وجودها الخارجي مع انها ثابتة لها في كلا الوجودين والصواب ان يقال ان الوجوب والامتناع والامكان لما كان عبارة عن اقتضاء الذات الوجود او العدم وعدم الاقتضاء كان كل منها نسبة بين الماهية والوجود والعدم والنسب امور اتزاعية ينزعها الذهن عما وجد فيه فقط ٦ قوله (ولذا جعلوا الكلية) الخ بان اخذوا في مفهومها المفهوم من حيث هو مفهوم ولو كان القابلية للتكثر عارضة لما في الخارج ايضا لما قيدوا المفهوم بقيد الحيثية ليعم الموجود الخارجي والذهني جميعا ٦ قوله (عند الكل) الى آخره اي عند المتكلمين والحكماء ولا يتجه عليه ان الواجب تعالى لا يتصوره احد دائما عند البعض وبالضرورة عند البعض الآخر والجزئية والكلية فرعان للتصور لانا نقول غير المتصور كنه الواجب تعالى لاهويته الخارجية فيجوز أن يتصوره احد على وجه يعرضه الجزئية مع عدم العلم بكنهه كما اذ رأينا شبحا من بغيد لا نعرف كنهه ولو سلم فهما فرعان للتصور المفروض لا التصور المحقق ولا شك ان هويته تعالى لو تصورت لكانت مانعة عن وقوع الشراكة فيها وان لم تتصور ابدا او بالضرورة ٦ قوله (عند الحكماء) انما قيد بذلك لان هذه الاشياء اجسام لطيفة عند المتكلمين فلا تكون مجردات عندهم ولا عند الكل كما لا يخفى ٦ قوله (ان كان بينهما تصادق في الواقع) الى آخره اشار بقوله في الواقع الى ان مدار هذا التقسيم هو الصدق وعدم الصدق في الواقع سواء في الخارج كما بين الانسان والحيوان او في الذهن كما بين الممتنع والمعدوم لا الصدق وعدم الصدق بحسب تجويز العقل لا مطلقا والا لانحصر النسبة في المساواة اذ كل كلي بحسب ذلك التجويز صادق على كل شيء ولا بشرط قصر النظر على ذات المفهومين المتسميين لان تقسيم النسب بحسب ذلك التجويز على وجه آخر كما يأتي وبقوله بالفعل ههنا وبالذوام في الافتراق الى ما قالوا من ان مرجع المساواة الى صدق موجبتين كليتين مطلقتين

عامتين من الجانبين و مرجع العموم المطلق الى صدق موجبة كلية
مطلقة عامة من جانب وسالبة جزئية دائمة من جانب آخر و مرجع
التباين الكلي الى صدق السالبتين كليتين دائمتين من الجانبين
و مرجع العموم من وجه الى صدق موجبتين جزئيتين مطلقتين
عامتين وسالبتين جزئيتين دائمتين من الجانبين ٦ قوله (بالفعل) الى
آخره هذا الفعل هو الفعل المحقق في الواقع فيما وجد الافراد فيه
والفعل المفروض فيما لم توجد فيه سواء كان مفروضا فرض ممكن
ولذا كان الطائر اعم مطلقا من العنقاء او فرض محال ولذا كان
الاشيء مساويا للاممكن العام لانهما متصادقان في الواقع كلياً حكماً
ذهنيا فرضيا لانه كلما كان امر متصفا بالاشيء يلزم ان يكون متصفا
باللاممكن العام لا يقال كل ما انصف بمفهوم فهو شيء ويمكن عام فلا نسلم
ان المتصف بالاشيء متصف باللاممكن بل متصف بنقيضه لانا نقول
اتصافه بالممكن لا يقدح اتصافه بنقيضه ايضا لانه لما كان محالا فعلى تقدير
وجوده واتصافه بالاشيء يلزم اتصافه بالنقيضين في الواقع فتأمل فيه
٦ قوله (كالا انسان والناطق) الى آخره كون الناطق مساويا للانسان
مبنى على زعم الحكماء من كون الملك والجن جوهرين مجردين
لا يمكن صدور النطق والضحك منهما والا فعلى مذهب المتكلمين
القائلين بانهما اجسام لطيفة فالناطق والضاحك اعم من الانسان ٧
قوله (واما الجزئيان فهما مامتاينان) الخ فان قلت كيف تجزئ بينهما
المباينة الكلية والمساواة مع امتناع التصادق والتفارق الكليين بين
الجزئيين قلت سيأتي ان الشخصيتين الموجبتين والسالبتين الصادقتين
من الجانبين في حكم القضيتين الكليتين فلا اشكال ٧ قوله (باعتبار الازمان
والاوضاع الممكنة الاجتماع مع) لم يقل باعتبار الازمان والاوضاع المحققة لانه
لا ينطبق على نسب اللزوميات بل على نسب الاتفاقيات فقط بخلاف الاوضاع
الممكنة الاعم من المحققة فالمراد من الاوضاع في نسب الاتفاقيات الخاصة
هو الاوضاع المحققة وفي نسب اللزوميات والاتفاقيات العامة اعم منها
ومن المفروضة الممكنة الاجتماع ٧ قوله (وهذه هي النسب المعبرة بين

القضايا) الى آخره فالتحقق بالنسبة الى القضايا متحقق في ضمن تحقق مضمونها في الواقع المحقق او المفروض واذا تحقق مضمون القضية يلزم ان يكون تلك القضية صادقة لا كاذبة هذا وانما اعتبر في نسب القضايا صدقها بمعنى تحقق مضمونها في الواقع لاصدقها بالمعنى المقابل للكذب اذ لو اعتبر الثاني لكنت جميع القضايا الصادقة متساوية لان كل قضية صادقة فهي صادقة ازلا وابدا بخلاف تحقق مضمونها ألا يرى بان قولنا طوفان نوح عليه السلام واقع صادق في كل وقت مع ان تحقق مضمونه في وقت معين لا في كل وقت كما حققه بعض الافاضل فتأمل فيه فانه دقيق ٧ قوله (وقد يكون طرفاها او احدهما) الى آخره كون الطرفين محالين في نسب اللزوميات والعناديات وكون احدهما محالا في نسب اللزوميات والعناديات والاتفاقيات العامة فلا بد من تعميم الاوضاع من الاوضاع المحققة والمفروضة ٨ قوله (وبين المختلفتين) الى آخره من عين احدهما ونقيض الآخر ٨ قوله (بمجرد النظر الى ذاتهما) الى آخره هذا غير ما اعتبر في كلية كل كلي من قطع النظر عما سوى ذلك الكلي ولذا جوز العقل صدقه على كل شيء ولم يجوز صدقهما على كل شيء في المتقاضين كالانسان والانسان بل قطع النظر عما سوى المفهومين وقطع النظر عما سوى احدهما متباينان لا يجتمعان في محل واحد اصلا كما لا يخفى ٨ قوله (كالحد الناقص مع المحدود) الى آخره كالجسم الناطق مع الانسان اذلا اعتبر في مفهوم الانسان الجسم والناطق وقيد آخره هو الحساس المأخوذ في الحيوان المأخوذ في الانسان صدق عند العقل بمجرد النظر الى ذاتهما ان كل انسان جسم ناطق بدون العكس اذ يجوز عند العقل ان يكون هناك جسم ناطق غير حساس فيكون جسما ناطقا ولا يكون انسا نا فيثبت العموم بحسب التجويز وان كان ذلك الجسم محالا في نفسه بخلاف الحد التام معه اذ كل ما اعتبر في احدهما معتبر في الآخر فينبغي بحسب ذلك التجويز مساواة ٨ قوله (او غير مميز اصلا) الى آخره هذا مبنى على ان المعتبر في المميز الذاتي في اصطلاحهم هو المميز عما يشاركه في الجنس فوجه تميزا بالذات فلا يكون الحيوان مميزا ذاتيا

في اصطلاحهم وان ميز الانسان عمدا الحيوان لان تميزه للانسان
 بواسطة الفصول المأخوذة فيه كالحساس والنمى والقابل للإبعاد
 بالذات اذ قد اخذ فيه الجنس العالى الذى لا يتصور أن يكون ميزا للانسان
 عما يشاركه في جنس فوقه اذ لا جنس فوقه فكان الحيوان مشتملا على
 المميز في الجملة وعلى غير المميز أصلا فلا يكون ميزا بالذات بل بواسطة
 بعض اجزائه ولك ان تقول المميز في اصطلاحهم ما يكون مقولا
 في جواب اى شئ هو وذلك الجواب مشروط بان لا يكون مشتركا تاما
 كما ذكرنا فلا يكون الحيوان وامثاله ميزا أصلا ٨ قوله (كالشئ) الخ
 فانه بمعنى ما يمكن ان يعلم ويخبر عنه وهو بهذا المعنى عارض لكل شئ
 واجبا كان او ممكنا او ممتعا فلا يتصور أن يكون نميزا لشئ عن شئ
 فضلا عن المشاركات الجنسية فتأمل ٨ قوله (بالنسبة الى مجموع
 افراد) الخ زاد المجموع لما سبق انه بالنسبة الى بعض افراد الذى هو افراد
 الانسان كان مشتركا ناقصا ٨ قوله (حقيقته المختصة به بمعنى المختصة
 بنوعه) الخ اى ليست مشتركة بين نوعه وبين نوع آخر فلا يرد أن الانسان
 ليس حقيقة مختصة بزيد وقد قلتم انه مقول في جواب السؤال بما هو
 عن زيد وحده وان السائل عن الواحد طالب لتام حقيقته المختصة به
 * ثم اعلم ان المقول في جواب ما هو على ثلاثة اقسام قسم يكون مقولا
 في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية وهو النوع الحقيقى
 كالانسان وقسم يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة دون
 الخصوصية وهو الجنس كالحوان وقسم بالعكس اى يكون مقولا
 في جوابه بحسب الخصوصية دون الشركة وهو الحد التام بالنسبة
 الى المحدود كالحوان الناطق للانسان كما قالوا ٨ قوله (بمعنى المختصة
 بنوعه) اى بنوع ذلك الواحد * ولقائل ان يقول هذا المعنى يستلزم
 اختصاص الشئ لنفسه وهو فاسد وذلك الاستلزام ظاهر لمن
 تأمل معنى تمام الحقيقة المختصة وهو النوع كالانسان ويمكن
 ان يجاب عيه بان تمام الحقيقة المختصة اعم من النوع الحقيقى والحد
 التام فحينئذ يكون الاختصاص من قيل اختصاص الأعم بالأخص

او بان يقال ان المراد بقوله بمعنى المختصة بنوعه المختصة بفرد نوعه
 بناء على ان الاختصاص اضافي كما لا يخفى **قوله** (الذاتي المطلوب
 بكلمة ما) وهو تام الحقيقة المختصة للواحد وتام الذاتي المشترك للمتعدد
 وقوله تميزا في الجملة لا بد منه هنا اذ كما يجوز أن يكون مطلوبة ما يميز
 عن جميع الاغيار كالتألق للانسان كذلك يجوز أن يكون ما يميز
 عن بعض الاغيار كالحساس للانسان وان لم يصح في جوابه الحجة الناقصة
 بمجرد الفصل البعيد وسيأتي جواز التعريف بالاعم في الحدود والرسوم
 الناقصة فتأمل **قوله** (ان كان عين الحقيقة) الخ لا يخفى ان التعرض
 بكونه عين الحقيقة او جزؤها مما لا حاجة اليه في هذا التقسيم بل يكفيه
 الحيثيات المذكورة لكننا قصدنا التنبيه على ان كل نوع حقيقي عين
 حقيقة ما تجتمع من الجزئيات وكل جنس هو جزء اعم وكل فصل مساو
 او اعم **قوله** (فان كان جزأ اعم من اجزاء حقيقة من الحقائق) لا يخفى
 ان الظاهر أن يقول من اجزائها لكننا عدلنا عنه الى ما ترى لثلاثتهم
 اختصاص الجنس والفصل بالحقيقة المختصة التي هي النوع الحقيقي
 اذ كما للانواع اجناس وفصول كذلك للاجناس والفصول اجناس
 وفصول كالجسم النامي والحساس للحيوان **قوله** (بل جزأ يميزها
 في الجملة) الخ اي سواء ميزها عن جميع الاغيار من المشاركات الجنسية
 كالفصل القريب او عن بعضها كالفصل البعيد فانه اذا سئل عن زيد
 وحده او مع عمرو وبأي شيء هو في ذاته كان الجواب التألق او الحساس
 او القابل كما يكون الجواب اذا سئل عنه مع هذا الفرس هو الحساس او ما
 فوقه من الفصول البعيدة **قوله** (كالتألق والحساس) لا يخفى ان النطق
 والحس ولولا القوة من عوارض الانسان والحيوان لكنهما اقرب
 العوارض اليهما ولما جزموا ان في الانسان جزأ جوهريا يميزه عن سائر
 الحيوانات وراء جزء الحيوان وفي الحيوان جزأ جوهريا يميزه عن سائر
 الاجسام النامية ولم يعرفوا كنه هذين الامرين وضعوا اقرب عوارضهما
 مقام هذين الامرين وارادوا بهما الامرين الجوهرين اللذين هما
 مبدأ النطق والحس كما حققه بعض المحققين وكذا الكلام في النامي

والقابل للابعاد وغيرها من العوارض التي وضعوها مقام الفصول
 ١٠ قوله (وان عم حقائق مختلفة) الى آخره فعرض عام سواء كان مميزا
 في الجملة او لا فعلى هذا يلزم ان يكون العرض العام مقولا في جواب اى
 شئ في عرضه لما عرفت انه سؤال عن المميز في الجملة وقد قالوا انه غير
 مقول في جواب ماهو ولا في جواب ماهو ولا في جواب اى شئ هو لا يقال
 ليس مقولا في جوابه الا من حيث كونه مميزا في الجملة وهو بهذا الاعتبار ليس
 بعرض عام بل خاصة لانا نقول قد حقق في محله ان الخاصة قسمان خاصة
 مطلقة وهي الخاصة المميزة عن جميع الاغيار وخاصة مضافة هي المميزة عن
 بعضها وان الخاصة التي هي قسيمة للكليات الاربعة هي الخاصة المطلقة فلما
 اعتبر في مفهوم الخاصة ههنا التمييز عن جميع الاغيار خرج عنها الخاصة
 الاضافية فاما ان تدخل في العرض العام او تبقى واسطة بين الكليات
 الخمس والثاني باطل فتعين الاول ولا مخلص الا بان يقال السؤال
 باى شئ في عرضه سؤال عن المميز عن جميع الاغيار وان كان السؤال
 باى شئ هو في ذاته سؤالا عن المميز في الجملة ولا ينفى ما فيه من التحكم
 او بان يقال عدم كون العرض العام مقولا في جواب اى شئ في عرضه مبنى
 على مذهب المتأخرين الغير المجوزين للتعريف بالاعم لاعلى مذهب
 القدماء المجوزين لذلك ولذا تركنا في مفهوم العرض العام عدم كونه مقولا
 في جواب ماهو ولا في جواب اى شئ هو فتأمل فيه ١٠ قوله (كالحيوان
 والجسم) فانه اذا سئل عن الحيوان والشجر بما هما يحمل عليهما
 في الجواب الجنس القريب للحيوان وهو الجسم النامي واذا سئل
 عن الجسم والعقل العاشر بما هما يحمل عليهما الجنس العالى
 وهو الجوهر فكان كل من الحيوان والجسم نوعا اضافيا كالانسان
 ١١ قوله (ثم الأنواع تترتب) الى آخره اعلم انهم وضعوا للتمثيل
 والتوضيح كليات مرتبة صعودا ونزولا وهي الانسان المحدود عندهم
 بالحيوان الناطق * ثم الحيوان المحدود بالجسم النامي الحساس المتحرك
 بالارادة اخذوا كلا من الحساس والمتحرك بالارادة مع تساويهما
 لترتددهم في ان فصله القريب هو الحساس او المتحرك * ثم الجسم النامي

وضعوه مركبا لعدم وجدانهم في كلام العرب مفردا موضوعا لمجموع
 الجسم النامي * ثم الجسم المحدود بجوهر قابل للابعاد الثلاثة اي الطول
 والعرض والعمق * ثم الجوهر المرسوم بماهية لو وجدت في الخارج
 كانت لافي موضوع ولم يجدوه لانه جنس عال ليس فوقه جنس آخر
 فلا يمكن تحديده تاما ولا ناقصا ولا رسمه تاما لتوقف الكل على جنس
 فوق الجوهر وانما يمكن الرسم الناقص كما سيحییء الاشارة اليه وانما اعتبر
 النزول في الانواع والصعود في الاجناس لان النوعية الاضافية المرتبة
 باعتبار الخصوص والجنسية باعتبار العموم حتى لو قيل نوع الحيوان
 يفهم منه المفهوم الاخص منه ولو قيل جنس الحيوان يفهم منه المفهوم
 الاعم منه ف لترتب في الانواع لا يكون الا بطريق النزول وفي الاجناس
 لا يكون الا بطريق الصعود وعبارة الصعود والنزول مبنية على ان
 ماتحت الشيء لا يكون شاملا له ولغيره في الاغلب بخلاف ما فوقه كما
 في طبقات العناصر والافلاك **١١ قوله** (بعينه) الخ اشارة الى ان اعتبار الجزء
 مرتين بالحيثيتين جائز كاعتبار الجوهر جنسا عاليا من حيث انه مفهوم
 عام وعارض لانواع الجوهر في ماهية الانسان واعتبار الناطق فصلا
 مثلا فيها من حيث انه فرد خاص ومفروض للجوهر **١١ قوله** (الى جنس
 عال وفصل) الى آخر وقد قالوا ببساطة الجنس العالی وسكتوا عن
 ببساطة الفصل السافل كالناطق مع انه يجب ان يكون بسيطا ايضا
 لانه لو تركب فاما ان يتركب من امرين متساويين وهو باطل وامان
 جنس وفصل فذلك الجنس لا يجوز أن يكون عرضا لثلا يلزم تقوّم
 الانسان الجوهر بالعرض فانه باطل فهو امان الاجناس البعيدة للانسان
 وامان فصوله البعيدة وعلى التقديرين يلزم تكرار الجنس الواحد والفصل
 الواحد في الماهية وهو ايضا باطل * فان قلت فالفصل القريب للانسان
 فرد من افراد الجوهر لامن افراد العرض لثلا يلزم التقوّم المذكور
 فيعود محذور التكرار لتحقق مطلق الجوهر في ضمن فرد * قلت العود
 ممنوع وانما يعود لو كان ذلك الفرد مركبا من جوهر ومفهوم آخرها
 جنسي وفصل وليس كذلك بل المدعى انه بسيط ولا يلزم من كونه فردا

لاطلاق الجوهر أن يكون مركباً منه واللا يمكن الجوهر المجردة من الماهيات
 البسيطة مع أن العقول والنفس منها عند الحكماء قائل ١١ قوله
 (كالكلية للعنقاء) لم يقل للإنسان والحيوان وغيرها من الماهيات الموجودة
 لأنها قد ترسم في الأذهان جزئية عند الاحساس بها فتفارق عنها
 الكلية فلا يكون الكلية لازمة لها بخلاف العنقاء وغيرها من الماهيات
 التي لم يوجد لها فرد في شيء من الازمنة ولم يتعلق بها احساس اصلا
 فلا ترسم في ذهن من الأذهان على وجه الجزئية في شيء من الازمنة
 فلا يفارقها الكلية بالضرورة مادامت موجودة في الأذهان فتكون
 لازمة لها في الذهن ١١ قوله (كالمالح للبحر) اذ يمكن ازالة الموحدة عنه
 كما يظهر عند التقطر لكنها لا يفارق عن مجموع البحر اصلا فلي تأمل
 ١١ قوله (كالمضحك بالفعل) المضحك لا يقال ان يقول تمثيل الخاصة الغير
 الشاملة به غير صحيح اذ الضحك بالفعل وهو الهيئة الانفعالية للنفس
 الناطقة بواسطة التعجب بالفعل المساوي للإنسان مساو له وشامل
 لان الصياني بل الاطفال في المهد يدركون الامور الغريبة وهو معنى
 التعجب فالمثال الصحيح لها هو الكاتب بالفعل فانه اخص من الانسان
 وغير شامل للجميع افراد * اللهم الا ان يراد بالمضحك بالفعل معنى آخر
 وهو الاثار الظاهرة المحسوسة تأمل ١١ قوله (اما خاصة النوع) الى آخره
 ويندرج فيه خاصة الفصل القريب لان المراد اعم من ان يكون خاصة
 للنوع بالذات او بواسطة جزئه المساوي وكذا خاصة الفصل البعيد
 تندرج في خاصة الجنس فلا نقض بهما كما لا يخفى ١٢ قوله (مفردين
 كانا) الى آخره تعميم للمفهومين الشاملين للمتصادقين وغير المتصادقين
 لا تعميم لغير المتصادقين فقط واللا يصح التمثيل بلزوم المعارف لتعريفاتها
 لان المعارف والتعريف متضادان قطعاً وايضا هذا التعميم غير مختص
 بغير متصادقين بل يجري في المتصادقين ايضا لا يخفى ١٢ قوله (وعلى
 التقادير) الى آخره اي على تقدير كون كل من اللزومين بين مفردين
 او مركبين او مختلفين فكل من هذين اللزومين اما بين او غير بين ١٢ قوله
 (قول يكتسب) الى آخره القول بمعنى المقول مفردا كان او مركبا لا بمعنى المركب

لئلا يخرج التعريف المفرد كما يجيء والاكتساب في عرفهم هو التحصيل
 بطريق النظر لا مطلق التحصيل فلا يصدق التعريف على الملزومات بالنسبة
 الى لوازمها البينة ١٢ قوله (من تصوّره) الى آخره احتراز عن التصديقات
 بناء على ان المراد بالتصوّر هو الصورة الحاصلة الغير المفارقة للحكم المقابلة
 للتصديق كما هو المتبادر ١٢ قوله (وبعضها المحض) الى آخره يريد عليه انه
 يستلزم ان يكون المركب من الفصلين البعيد والقريب او البعدين ان يجوز
 التعريف بالاعم وان يكون مجرد الجنس ان يجوز مع ذلك التعريف بالمفرد
 حدا ناقصا وليس كذلك * والجواب ان ذلك مجرد احتمال عقلي غير محقق
 فلا ينتقض به التعريف ولو سلم فلا بأس في كونه جدا ناقصا عندهم
 وكذا الكلام في تعريف الرسم الناقص حيث يستلزم كون المركب
 من الفصل البعيد مع الخاصة او مع العرض العام بل من الفصل القريب
 مع احدهما رسما ناقصا ١٣ قوله (حاصلة باعتبار العوارض المخصوصة)
 الى آخره وذلك لان ماهية الرومي مثلا انما يكون ماهية مقابلة لماهية الزنجي
 باعتبارنا مع الانسان قارة عارض الياض وقارة عارض السواد ثم
 وضعنا لفظ الرومي بازاء الاول ولفظ الزنجي بازاء الثاني والافهما
 ليسا بما هيتين متباينتين في ذاتهما بل داخلان تحت نوع واحد هو
 الانسان فلا اعتبارنا انضمام الابيض والاسود الى الانسان مدخل
 في حصول ماهيتهما فيكونان اعتباريين بخلاف الانسان والفرس
 اذ قد انضم الى الحيوان الناطق في احدهما والصاهل في الآخر
 في الواقع سواء اعتبرنا انضمامهما اليه اولا فلذا كانا من الماهيات الحقيقية
 الموجودة في الواقع مع قطع النظر عن اعتبار معتبر بخلاف ماهيات
 الاصناف وغيرها من مصطلحات العلوم وامثالها فتأمل فيه ١٣ قوله
 (فيكون تعريف الرومي) الخ فان قلت بل هو تعريف حقيقي لكونه معلوم
 الوجود الخارجي قبل التعريف * قلت لما كان من الماهيات الاعتبارية
 لم يكن لنفسه وجود خارجي عند احد ولو عند القائلين بوجود الكلي
 الطبيعي في الخارج بخلاف الانسان والحيوان وغيرها من الماهيات
 الحقيقية ووجود الفرد في الخارج في الجملة لا يقتضي كون الصادق

عليه من الماهيات الحقيقية كالم يقتض ذلك في مفهوم الجزئي والواحد
 والكثير وغيرها فانها امور اعتبارية قطعاً ١٣ قوله (فلا اشكال بمحدودها
 على حدود) الى آخره وجه الاشكال ان الحدود المذكورة منقوضة
 بمحدود الاصناف ورسومها التامة اذ ليس فيها جنس بل نوع حقيقي
 كالانسان في الانسان الابيض * والجواب ان الانسان وان كان نوعاً
 حقيقياً بالنسبة الى الماهيات الحقيقية لكنه جنس اعتباري بالنسبة الى
 ماهية اعتبارية وقد عرفت ان المفهوم الواحد يجوز أن يكون جنساً
 ونوعاً باعتبارين مختلفين فلا اشكال ١٤ قوله (كتعريف الاب بما يشمل)
 الى آخره فان الاب من له الابوة والابن من له البنوة والابوة والبنوة
 متضايقان لا يعقل احدهما بدون الاخرى فان الابوة كون الحيوان
 بحيث خلق من ماء حيوان آخر والبنوة كون الحيوان الآخر بحيث
 خلق من ماء الحيوان الاول ولا يمكن تعقل احدهما دون الآخر
 ولا يتوقف تعقل احدهما على تعقل الآخر بل متعلقان معا بخلاف
 تعقل العلم بعدم الجهل فان الجهل لما كان عبارة عن عدم العلم عما من شأنه
 ان يكون علماً وانما تعرف الاعداد المضافة بملكاتها كان تعقل التعريف
 بعدم الجهل متوقفاً على تعقل العلم ومتأخراً عنه فهذا التوقف من جانب
 واحد فاذا كان التوقف الموجب للتأخر والتقدم من الجانبين يلزم الدور
 الباطل لاستلزام تقدم الشيء على نفسه بخلاف الدور المعنى اذ غاية
 ما يستلزمه ان يكون الشيء مع نفسه وليس بباطل ١٤ قوله (في نفس
 الامر) الخ اي لافي مجرّد الزعم فانه لا يقتضي ان يعلم في الواقع بل في الزعم
 والمراد هو الاول كما في نظائر فاعلم ١٤ قوله (حتى يبطل بمجرّد الاحتمال
 العقلي) الخ فاذا اردنا تحديد الانسان حدّاً تاماً وقلنا انه الجسم الناطق
 رد عليه انه صادق على الجسم الناطق الغير النامي او غير الحساس
 مع انهما ليسا بانسان لان النامي والحساس معتبران في مفهوم الانسان
 مع الجسم والناطق فكل انسان جسم ناطق بدون العكس فيكون
 باطلاً ولا يندفع هذا بانه مجرّد احتمال عقلي بل محال ولا يخل التعريف
 الا بالحق لانه انما يندفع بذلك عن غير الحد التام كما لا يخفى ١٤ قوله

ما يجب اخذه في الحدود يشير الى ان ذلك الاكتفاء ليس بمحذور في
 الرسوم والى ان المحذور في الحدود هو الدلالة الالتزامية على ما يجب
 اخذه فيها لا كل دلالة التزامية ١٤ قوله (لان انضمام الكل الى الكل)
 الخ ومن ههنا يتضح ما قالوا من ان التعريف انما يكون للماهية لا للفرد
 لكن يرد عليه ان مدار التعريف الصحيح على المساواة صدقا فلم
 لا يجوز أن يكون الكل المنحصر في فرد في الخارج تعريفا لذلك الفرد
 * فالحق ان الجزئي الحقيقي لا يقبل التحديد التام ويقبل غيره لاسيما على
 مذهب القدماء المجوزين للتعريف بالاعم ولذا قلنا وان امكن تعريفه الخ
 اشارة الى انه لا يتمتع على مذهب المتأخرين الغير المجوزين للتعريف بالاعم
 فضلا على مذهب القدماء المجوزين لذلك ١٥ قوله (واما نفس الثبوت
 والاتصال والانفصال) الى آخره اشارة الى بطلان ما اشتهر من ان القدماء
 انكروا النسبة بين بين بالكلية وجعلوا الوقوع واللاقوع عبارتين في
 الحلية عن اتحاد المحمول بالموضوع وعدم اتحادهما وفي المتصلة عن
 الاتصال واللاقوع وفي المتصلة عن الانفصال واللاقوع لا عن
 وقوع الاتحاد ولا وقوعه وعن وقوع الاتصال ولا وقوعه وعن وقوع
 الانفصال ولا وقوعه وانما اثبتها المتأخرون وجعلوا الوقوع واللاقوع
 عبارتين عن ذلك فعنى زيد قائم اوليس بقائم عند القدماء ان القائم
 متحد مع زيد اوليس بمتحد وعند المتأخرين ان اتحادهما واقع اوليس
 بواقع ولا يخفى انه فاسد اذ من القدماء من عرف التصديق بادراك
 ان النسبة واقعة اوليست بواقعة ولا شك ان النسبة التي حكم عليها
 بالوقوع او اللا وقوع هي النسبة المشتركة بين الموجبة والسالبة ولو سلم
 انه تعبير باللازم فقول الحكم بعدم الاتحاد مثلا مستحيل بدون تصور
 الاتحاد اذ الاعداد انما تعرف بملكانها فيكون الاتحاد متصورا مشتركا
 بين الموجبة والسالبة فاذا انكرها القدماء يلزمهم الوقوع فيما هربوا
 فكيف ينكرونها بل انهم لم ينكروا ذاتها وانما انكروا كونها من اجزاء
 القضية كما زعمه المتأخرون نعم يتوقف على تصورهما الحكم بالوقوع
 واللاقوع لكن ذلك التوقف لا يستلزم كونها من الاجزاء والالكان

البصر من اجزاء القضية في قولنا العمى صفة عدمية لتوقف تصور
الموضوع عليه مع انه خارج عن اجزاء هذه القضية وفاقا بين الفريقين
فافهم هذا المقام اذ قد ذل فيه اقدام الاعلام والحمد لله على الانعام
١٥ قوله (المسماة بالنسبة بين بين) الى آخره انما سميت بهما لكونها مشتركة
بين الموجبة والسالبة اما جزأكما عند المتأخرين او خارجا موقوفا عليه
كما عند القدماء ١٥ قوله (ثم الاذعان بها) الى آخره اي الادراك الاذعاني
وكلمة ثم ههنا للتراخي الرتبي بناء على ان رتبة الشروط متأخرة عن
رتبة الشرط لالتراخي الزمني والالم يطرد الكلام في الاوليات لان
تأخر الاذعان عن التصورات الثلاثة فيها ليس بالزمان بل بالرتبة وإن
كان تأخرها عنها في النظريات وبعض البديهيات بالزمان فافهم ذلك
١٥ قوله (ولو بالالتزام) اشارة الى دفع ما اوردوا من ان ضمير الفصل
في نحو زيد هو القائم راجع الى الموضوع ومطابق له افراد وتثنية
وجمعا كما في الزيدان هما القائمان والزيدون هم القائمون فيكون دالا على
الموضوع لاعلى النسبة فيكون اسما لا اداة وحاصل الدفع انه انما يتجه
لو كان كل رابطة اداة عندهم وهو ممنوع بل مرادهم ان الدال على
النسبة ولو بالتضمن او بالالتزام نسميه رابطة سواء كان اداة كما
في ادوات النفي او كلمة كما في قام زيد او اسما كما في ضمير الفصل وكروابط
الجمل الواقعة خبرا او حالا او صفة عند الحاجة مع كونها اسما ولا منافاة
بين كونها دالة بالمطابقة على معنى مستقل وبالالتزام على معنى غير مستقل
ولو سلم ان كل رابطة اداة عندهم فليكن تقسيم اللفظ المفرد الى
الاقسام الثلاثة اعنى الاسم والكلمة والاداة تقسيما اعتباريا وليكن
ضمير الفصل اسما باعتبار دلالة المطابقة واداة باعتبار دلالة الالتزامية
والكلمات كلمات باعتبار دلالتها التضمنية على معنى مستقل وادوات
باعتبار دلالتها التضمنية على معنى غير مستقل هو النسبة الجزئية اعنى
النسبة الى فاعل معين فلا حاجة الى ما ذهب اليه العلامة التقي بزازي
في التهذيب من انهم استعاروا ضمير الفصل للدلالة على النسبة ولا يخفى
ما فيه لانه يستلزم ان لا يكون ماقى كلام العرب العرباء رابطة مع انهم

في صدد الابحاث الشاملة لكل كما لا يخفى هذا ١٥ قوله (اما نفس
المحمول المرتبط بنفسه) الى آخره ارتباطه في نحو قام بنفسه مما ذكره الشيخ
في الشفاء ويدل عليه ما ذكره ائمة العربية من ان الافعال موضوعة
لمجموع الحدث والزمان والنسبة الى فاعل معين او الى فاعل ما على
اختلاف بينهم فان قلنا ان كل رابطة اداة عندهم فلا بد أن يحمل
تقسيم اللفظ المفرد الى الاقسام الثلاثة على الاعتباري وان قلنا ان الاداة
بعضها فلا حاجة اليه ١٥ قوله (زيد قائم ابوه) الى آخره فان المحمول
مجموع قائم ابوه لا مجرد قائم والضمير الرابط جزء من ذلك المجموع
وكذا الضمير في قولك زيد ابوه قائم فانه دال على زيد بالمطابقة وعلى
ارتباط الجملة به بالاتزام فيكون رابطة كما عند النحاة ١٥ قوله (ومثل
الاخير يسمى) الى آخره لا يخفى ان النحاة جعلوا مثل كان من الافعال
الناقصة الدالة على معنى مستقل والمنطقيون جعلوه رابطة فينهما تناف
واجيب عنه بانه من باب تخالف الاصطلاحين وفيه نظر لانه اما ان يدل
على معنى مستقل فيبطل ما ذهب اليه اهل المنطق او لا يدل عليه فيبطل
ما ذهب اليه النحاة ولا مخلص الا بما ذكرنا من ان ليس كل رابطة اداة عندهم
او التقسيم الذي اورده اهل المعقول اعتباري قائم ١٦ قوله (صادق
بالاعتبار الاول اى على ان يكون قضية خارجية واما اذا كانت قضية
حقيقية فهي كاذبة بكل من الاعتبارين كما يأتى ١٦ قوله (ولا يراد بالمحمول
الافراد) الخ يشير الى ان المتعارفة المستعملة في العلوم هي القضايا التي
يراد من جانب الموضوع الافراد ومن جانب المحمول المفهوم وما سواها
منحرفة عن الجادة غير متعارفة سواء اريد العكس كما في المثال المذكور
في المتن او اريد من كل من الجانبين الافراد مسوّرين بسور الكلّي
نحو كل انسان كل ناطق او بسور الجزئي نحو بعض الحيوان بعض الجسم
او احدهما بسور الكلّي والاخر بسور الجزئي نحو كل انسان بعض
الحيوان وعكسه او غير مسوّرين واذا اعتبر السلب كان المنحرقات
مرتقية الى عدد كثير وقد فصلها بعضهم ولا فائدة يعتد بها ولذا تركوها
في المتن ١٦ قوله (من الافراد الشخصية) الى آخره ناظر الى مثل قولنا

كل انسان حيوان وقوله او النوعية ناظر الى مثل قولهم كل نوع كلى
فان كلا من القولين محصورة كلية لكن بشكل نحو كل جنس كلى وان
اريد النوع الاضافى فان الجنس العالى كالجوهر ليس بفرد شخصى
ولا نوعى الا ان يراد من النوع ههنا مطلق الكلى الاخص من العنوان
وان كان جنسا او خاصة او غيرها ١٦ قوله (وليس كلى) الى آخره
يشير بزيادة هذا المثال الى ان رفع الايجاب الكلى مندرج عندهم فى السلب
الجزئى ولذا جعلوا نقيض الايجاب الكلى هو السلب الجزئى مع ان
نقيضه الحقيقى هو رفع الايجاب الكلى كما ستعرف ١٦ قوله (والمهملة
فى قوة الجزئية) الى آخره يعنى ان المهملة الموجبة فى قوة الجزئية الموجبة
وان المهملة السالبة فى قوة الجزئية السالبة ومعنى كونها فى قوتها
انهما متلازمان فتى صدقت المهملة صدق هناك الجزئية وبالعكس
والشخصية فى حكم الكلية فى وقوعها كبرى للشكل الاول وفى انعكاسها
عكسا مستويا الى الموجبة الجزئية وعكس نقيض الى الموجبة الكلية
وغیرها ١٦ قوله (الباحثة عن احوال اعيان الموجودات) فيه اشارة
الى ان المراد من عدم استعمالها فيها عدم وقوعها مسائلها لا عدم
وقوعها مطلقا ولو مبادئ لمسائلها فانه محل نظر ١٦ قوله (على العهد
الخارجى الشخصى) كما اذا اريد بالانسان زيد واما النوعى كما اذا
اريد به الرومى فالقضية اما طبيعية ان اريد جنس ذلك النوع من
حيث هو هو او مهملة ان اريد هو من حيث تحققه فى ضمن الافراد
فتأمل ١٧ قوله (او من حيث تحققه فى ضمن الافراد مطلقا) اى من غير
تعريض لبيان كميتهما كلا او بعضها وهذا القسم من اقسام لام الجنس
كلاستغراق والعهد الذهنى الا ان اهل العربية لم يتعروا لبل ادرجوه
فى لام الجنس ولذا امثلوا لام الجنس بقولهم الرجل خير من المرأة مع ان الخيرية
لا تعرض مفهوم الرجل من حيث هو هو بل من حيث تحققه فى ضمن الافراد
وليس المراد أن كل رجل خير من كل امرأة لانه ظاهر الفساد ولا ان بعضا
غير معين من الرجال خير من البعض الغير المعين من النساء اذ لا فائدة يعتد
بها فيه بل المراد أن جنس الرجل من حيث تحققه فى ضمن الافراد

خير من جنس المرأة من حيث تحققها في ضمن الافراد ايضا ليفيد بمعونة
 القرينة فائدة جيدة هي انه ما من خير من النساء الا وفي جنس الرجل
 من هو خير منها ولا يخفى ان هذه الفائدة انما تستفاد من تفضيل الجنس
 على الجنس لا من الاستغراق ولا من العهد الذهني ١٧ قوله (باعتبار امكانه
 ووجوده في الخارج) الى آخره لم يقل للموضوع الممكن الوجود تحقيقا
 بل زاد الاعتبار للإشارة الى ان موضوع الخارجية والحقيقية لا يجب
 ان يكون ممكنا في نفسه وان موضوع الخارجية لا يجب ان يكون موجودا
 محققا في الخارج وان موضوع الحقيقية لا يجب ان يكون موجودا تقديرا
 في الخارج كما يظهر من مثالان اجتماع التقيضين باطل ١٧ قوله (سواء
 كان ممكنا يوجد في الاذهان بلا فرض) الى آخره هذا الامكان امكان عام
 مقيد بجانب الوجود بقرينة مقابلته للممتع فيشمل الواجب تعالى
 والمراد بقوله يوجد في الاذهان المج أنه على تقدير وجوده في الذهن
 يحصل فيه بلا واسطة فرض بناء على ان ماهيات الممكنات حقيقية
 لا فرضية بخلاف المحالات للقطع بان زوجية الخمسة اذا خليت وطبعها
 ليس لها ماهية في الاذهان الا بان يقال لو كانت الخمسة زوجا فتحتاج
 في حصول ماهيتها في الذهن الى فرض وجودها الخارجي بخلاف
 الممكنات فان ماهياتها تحصل في الاذهان بلا احتياج الى فرض وجودها
 الخارجي وانما المحتاج الى فرضه هو الحكم الايجابي عليه خارجا ولذا كان
 ماهيات الممكنات حقيقية وماهيات المحالات فرضية فاعلم ذلك ١٧ قوله
 (واذا سلبته بذلك المعنى) بان تقول ليس الاجتماع الموجود في الخارج
 وجودا محققا ببصير في الخارج كان سالبة خارجية صادقة وقس
 عليه اخواته ١٧ قوله (كان موجبة ذهنية كاذبة) الى آخره لان البصر
 من عوارض الوجود الخارجي فلا يعرض لشيء في الذهن هذا اذا كان
 هذا الحكم ايجابا ذهنيا فرضيا واما اذا كان ايجابا ذهنيا حقيقيا فكما
 يكذب بهذا الاعتبار يكذب باعتبار قيد الوجود في الذهن بلا فرض
 قائل ١٧ قوله (فالوجود المعتبر في موجبة) وكذا الامكان المعتبر مع
 موضوع الحقيقة معتبر في سالبها ايضا والام يمكن بينهما تناقض كما سبق

١٨ قوله (ولذا وقع بينهما تناقض) الى آخره اشارة الى دفع ما ورد و اعلى
 قولهم صدق السلب لا يتوقف على وجود الموضوع بخلاف صدق الايجاب
 وحاصل الايراد أنه لو صدق السلب عند عدم الموضوع لم يكن بين الموجبة
 والسالبة تناقض لجواز صدق الايجاب على جميع الافراد الموجودة
 وصدق السلب عن بعض الافراد المعدومة هذا وحاصل الدفع ان الوجود
 المعتبر في موجبة كل نوع معتبر في سالبته ايضا فيمنع انصراف السلب
 الى الفرد المعدوم ويتحقق التناقض ولا يلزم توقف صدق السلب على وجود
 الموضوع لان الوجود الذي اعتبره الحاكم مع موضوع السالبة واقع في حين
 النفي وصدق النفي لا يتوقف على تحقق القيود الواقعة في حينه بخلاف صدق
 الايجاب فانك اذا قلت ضربت زيدا بالسوط يتوقف صدقه على صدور
 الضرب منك وعلى وقوعه على زيد وعلى وجود السوط واذا قلت
 ما ضربته بالسوط يصدق ذلك وان لم يكن لك سوط اصلا كما لا يخفى
 ١٨ قوله (فعل محقق في الواقع في الخارجية) الخ لم يقل فعل محقق في الخارج
 في الخارجية لان عقد الوضع في الخارجية لا يجب ان يكون صدقا خارجيا
 كعقد الحمل فيها بل قد يكون ذهنيا نحو بعض الممكن انسان او جنم
 او جرهم او حارة او بارد وكذا الكلام في الحقيقة كما ان عقد الوضع
 في الذهنية لا يجب ان يكون ذهنيا كعقد الحمل فيها بل قد يكون خارجيا
 نحو كل حارة ممكن فاختر الواقع الاعم من الخارجي والذهني كنفس الامر
 ١٨ قوله (نحو كل انسان حيوان) الخ لما قد متنا ان ثبوت الذاتيات ولو ازمها
 بحسب الوجودين ١٨ قوله (وسلب العوارض) الخ سواء كانت عوارض
 خارجية كالحرارة والبرودة او ذهنية كالكلية والجزئية او مشتركة بين
 الخارج والذهن كالزوجة والفردية فان سلب جميعها عن غير
 موضوعها صادق بكل من الاعتبارات الثلاثة كما لا يخفى ١٩ قوله (وهو
 ظاهر) الخ لان الموضوع المقدر الوجود اعم مطلقا من الموضوع المحقق
 ففي كل مادة يصدق فيها الموجه الجزئية الخارجية يصدق فيها الموجبة
 الجزئية الحقيقية ولو انحصر العنوان والحكم في بعض افراد امكنة نحو
 بعض مركوب السلطان فرس ١٩ قوله (وتقيضاها) الخ وهما السالبتان

الكلتان الخارجية والحقيقية لما سيأتي ان نقيض كل نوع مائتاه
 في النوع ويخالفه في الكيف والكم ١٩ قوله (وكذا بين نقيضيهما) الى
 آخره يعني كل من السالبة الكلية الخارجية والسالبة الكلية الحقيقية اعم
 من وجه من السالبة الكلية الذهنية وان كان بين اولين عموم مطلق
 ١٩ قوله (ويظهر ذلك) الى آخره اى يظهر كون كل من السالبة الكلية
 الخارجية والحقيقية اعم من وجه من السالبة الكلية الذهنية بتلك الامثلة
 لصدق الكل في نحو لاشيء من الفرس بانسان او ضاحك وصدق
 الخارجية والحقيقية بدون الذهنية في نحو لاشيء من الانسان او العنقاء
 بممكن في الخارج وبالعكس في نحو لاشيء من النار بحارة في الذهن
 فانظر ١٩ قوله (وبتقديم رابطة الايجاب) قيد الرابطة بقيد الايجاب مع
 انهم اطلقوها ههنا لان الرابطة في السالبة اداة السلب فليس فيها
 تأخير رابطتها عن اداة السلب بل تأخير رابطة الايجاب عنها كما لا يخفى
 ١٩ قوله (يتوقف على تحقق الوجود المعبر) الى آخره لم يقل يتوقف على
 وجود الموضوع كما قالوا للاشارة الى تحقيق المقام بما يدفع الاوهام من ان
 ههنا وجودين احدهما الوجود المعبر الذي يعتبره الحاكم مع الموضوع
 وتانيهما الوجود بمعنى التحقق في نفس الامر وبينهما عموم من وجه
 اذ لا يلزم من اعتبار الحاكم وجود الموضوع وجوده في الواقع ولا من
 وجوده في الواقع ان يعتبر الحاكم ذلك الوجود معه وقد يجتمعان
 فالوجود الاول مشترك بين الموجبة والسالبة ليلزم التناقض بينهما كما
 عرفت ولتمتاز السالبة الخارجية عن السالبة الحقيقية والذهنية وبالعكس
 والوجود الذي يتوقف عليه صدق الايجاب دون السلب هو الوجود
 الثاني دون الاول فلا تدافع بين قولهم صدق السالبة لا يتوقف
 على وجود موضوعها وبين قولهم الحكم في السالبة على الموضوع
 الموجود اى المقدّر معه الوجود وان لم يتحقق في الواقع فاعلم ذلك
 اذ قد نزل فيه اقدام كثير من الاعلام ٢٠ قوله (فيا وجد الموضوع
 بذاته في الذهن) الى آخره مما له ماهية حقيقية سواء وجد فيه محققا كما
 في الاربعة الموجودة في الذهن في احد الازمنة او مقدّرا كما في كنه

الواجب تعالى على تقدير القول بإمكان حصوله في الذهن وإن لم يقع
ابدا فالمراد من الذات الماهية الحقيقية التي على تقدير حصولها
في الأذهان تحصل بلا احتياج إلى فرض وجودها الخارجي بخلاف
ماهيات الحالات كما تقدم فالمراد من التقدير ههنا هو الفرض المتعلق
بوجوده الذهني الممكن وبالفرض في قوله بواسطة الفرض هو الفرض
المتعلق بوجوده الخارجي المحال ولذا كانا متقابلين ههنا ٢٠ قوله
(لأشياء من المعدوم المطلق) إلى آخره المعدوم المطلق ما ليس له وجود
اصلا لا في الخارج ولا في ذهن من الأذهان فلا يكون معلوما بالضرورة
لاشتراط العلم بالوجود الذهني * ثم هذه القضية مشروطة عامة لأن المراد
أنه ليس بمعلوم بالضرورة مادام معدوما مطلقا وهذا الحكم صادق
وإن كان معلوما متصورا في هذه القضية بعنوان المعدوم المطلق لأنها
مشروطة وصفية هي حمليّة في الظاهر شرطية في المعنى ولا شك في
صدق الشرطية ههنا بأن يقال كلما كان الشيء معدوما مطلقا يلزم أن لا
يكون معلوما وإن امتنع طرفا هذه الشرطية في الواقع كما لا يخفى ٢٠
قوله (لكنها في التحقيق) إلى آخره لأن محمولها حكم السالبة وهو من
النسب وكل نسبة معقول ثان كما عرفت بخلاف المعدولة في نحو العقب
اعمى أو لا كاتب خارجية أو حقيقية فإن محمولها المفهوم العدمي المركب
من المفهوم الوجودي ومفهوم أداة النقي من غير اعتبار النسبة فيه
ولاجل أن الأداة فيها ليست لسلب النسبة الإيجابية سميت معدولة
للعدول عن حقيقة أداة النقي الموضوعية لسلب النسبة * فإن قلت كيف
ثبت المفهوم لغيره في الخارج مع كون نفسه معدوما في الخارج والثابت
في الخارج يجب أن يكون موجودا فيه * قلت قد تقرر في موضعه
أن ثبوت الشيء للشيء في الخارج بمعنى الثبوت الرباطي المدلول عليه
بالحمل إنما يتوقف على وجود المثبت له فيه لا على وجود الثابت فيه
ولا يندفع بأن يقال قولنا في الخارج قيد المحمول لا قيد الثبوت فيكون
الخارج ظرفا لنفسه لا لوجوده والموجود الخارجي ما كان الخارج
ظرفا لوجوده لا لنفسه ولذا لم يقتض قولنا زيد موجود في الخارج كون

وجود زيد موجودا في الخارج بل اقضى كون نفس زيد موجودا فيه كما حققه الشريف في حاشية المطول لانا نقول الكلام في القضية الخارجية الحاكمة بالثبوت الخارجي فلا محالة يكون قيدا للثبوت لا للمحمول * فان قلت غاية ذلك جواز ثبوت العدمي في الخارج وما الدليل على انه قد يكون ثابتا في الخارج في نحو زيد لا كاتب خارجية او حقيقة * قلت الدليل لزوم ارتفاع النقيضين فان الفرس باعتبار وجوده الخارجي ليس كاتبا فيكون بهذا الاعتبار لا كاتبا والا لارتفع النقيضان عن امر موجود وايضا الموضوع ههنا اعني الفرس موجود فالسالبة البسيطة الخارجية ههنا تستلزم الموجبة المعدولة المحمول من الخارجية * فان قلت هذا جار في ثبوت مفهوم الامكان في الخارج مع انه ليس كذلك اذ نقول زيد باعتبار وجوده الخارجي ليس لا يمكننا والام يكن ممكنا بل واجبا او ممتمعا وهو محال فهو بهذا الاعتبار ممكن والا لارتفع النقيضان عن امر موجود وايضا السالبة المعدولة المحمول مستلزمة للموجبة المحصلة فيما وجد الموضوع * قلت لانسلم انه باعتبار وجوده الخارجي ليس لا يمكننا اذ غاية ما يستلزمه ان لا يكون ممكنا في الخارج بمعنى ان لا يتصف بالامكان في الخارج لا ان لا يكون ممكنا بمعنى ان لا يتصف به في الواقع ولو في الذهن حتى يلزم كونه واجبا او ممتمعا كيف والامكان لما كان معقولا ثانيا لم يكن ثابتا لشيء بحسب الخارج ولما لم يثبت مفهوم الممكن باعتبار الخارج فقد يثبت مفهوم اللاممكن بهذا الاعتبار والا لارتفع النقيضان فالمفهومات العدمية قسما قسم معقول اول مختص بالوجود الخارجي كالاعمى او مشترك بين الوجودين كالابصير واللاممكن وغيرها من نقائص المفهومات المختصة باحد الوجودين او المشتركة وقسم معقول ثان مختص بالوجود الذهني كالمكن والمتمتع وغيرها فافهم هذا المقام ٢٠ قوله (انعقاد الكل) اي انعقاد جميع القضايا ذهنية كانت او خارجية او حقيقة موجبة كانت او سالبة اذ لا بد من تصور الموضوع وفي ذكر الانعقاد اشارة الى ان المتوقف على تصور الموضوع هو نفس الانعقاد لا الصدق

والكلام في الثاني لافي الاول ٢١ قوله (مادام موجودا او معدوما) زاد
 قوله او معدوما لئلا يرد عليه ماورد على من تركه من انه لا يصدق على
 ضرورة السلب عن المعدوم نحو لاشئ من المحال بصير خارجية
 او حقيقية لان قوله مادام موجودا يقتضى وجود الموضوع سواء
 كان قيدا للنسبة او لضرورة رتبا اذ لم يقع ذلك القيد بالنسبة الى السالبة
 في حيز النفي بل السلب على كلا الاحتمالين واقع في حيزه نعم لو كان
 قيدا للنسبة بين بين لما اقتضى ذلك لوقوعه في حيز النفي حينئذ لكن
 كونه قيدا لتلك النسبة باطل كما حققه ابو الفتح في حاشية التهذيب
 وكذا الكلام في التعريفات الآتية تأمل ٢١ قوله (بشرط الوصف)
 اى يحكم فيها بضرورة النسبة بشرط اتصاف ذات الموضوع بوصفه
 ومعنى اشتراط الضرورة بالاتصاف ان يكون للاتصاف به مدخل
 في الضرورة وتتوقف هى عليه سواء كان مستقلا فيها كما في مثال
 تحريك الاصابع اولا كما في قولنا بعض الحار ذائب بالضرورة مادام
 حارا وهو الدهن الحار والمقتضى لضرورة الذوبان مجموع الحرارة
 والدهنية لا يحترق الحرارة والالبكان الحجر الحار ذائبا ايضا * وقوله
 ووقته اشارة الى ان الضرورة المذكورة في غير وقت الوصف لا تسمى
 مشروطة عندهم كما اذا كان العنوان علة معدة للمحمول نحو كل حى
 مائت بالضرورة بعد كونه حيا لامادام حيا وهو ظاهر ٢١ قوله (فيما
 كان العنوان الذى له مدخل) الخ فجميع الذاتيات ولوازمها ولوازم
 احد الوجودين ممسالة مدخل وضرورى في وقته فلم يبق هناك
 الا العرض المفارق وهو قسبان قسم ضرورى في وقته للموضوع كما اذا
 لم يكن من افعاله الاختيارية وقسم ليس بضرورى في وقته كما اذا كان
 من افعاله الاختيارية فاذا كان العنوان من القسم الاول وكان له
 مدخل في الضرورة صدق هناك المعنيان معا في مثال اظلام المنخسف
 واذا كان من القسم الثانى فان كان له مدخل في الضرورة صدق المعنى
 الاول دون الثانى كما في كل كاتب متحرك الاصابع اذ ليس الكتابة ضرورية
 للكاتب في وقتها فضلا عن ضرورة التحريك التابع لها والا فيصدق المعنى

الثاني دون الاول كما في كل كاتب حيوان بالضرورة اذ لا مدخل للكتابة
 في الحيوانية **٢١ قوله** (وكل من خسف مظلم بالضرورة) الى آخره ضرورة
 الانخساف والاظلام وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس مبنى
 على ما زعمه الحكماء من كون الواجب تعالى موجبا في افعاله واما على
 ما ذهب اليه المتكلمون وهو الحق من انه تعالى مختار في جميع افعاله
 فلا ضرورة في شيء منها لجواز خلق الاضاء حينئذ ولجواز ازالة
 الحيلولة كما لا ضرورة للكتابة في وقتها لكونها فعلا اختياريا يمكن تركه
 كلا او جزأ في كل آن من زمانه فاندفع ما قيل ان الضرورة في وقت الوصف
 اعم مطلقا من الضرورة بشرط الوصف فتأمل **٢١ قوله** (او بدوامها
 مادام الذات) اي مادام موجودا او معدوما ولذا غير العنوان لتلايرد عليه
 دوام السلب عن المعدوم على نحو ما سبق في الضرورية المطلقة لكن
 يشكل الامر فيما دام الوصف فليكن السالبة المشروطة والعرفية
 في مثل قولنا لاشيء من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة او بالدوام
 مادام كاتبا موقوفين على وجود الموضوع كجميع سوابل المركبات
 ولا ضرر فيه بعد أن صدقنا عدم الموضوع مثل قولنا لاشيء من المعدوم
 بطائر او كاتب مادام معدوما فتأمل **٢١ قوله** (ازلا وابدأ) اشارة الى جهة
 الاحكام الغير الزمانية نحو الله تعالى حي او عالم بالفعل كما ان قوله او في احد
 الازمنة اشارة الى جهة الاحكام الزمانية الحادثة في الزمان نحو زيد قائم
 بالفعل او قاعد فلا يرد أن في احد الازمنة مستغن عن قوله ازلا وابدأ تأمل
٢١ قوله (كل انسان كاتب بالامكان العام) الى آخره وما يجب ان يعلم ان قولهم
 بالامكان في امثال هذه العبارة ان كان قيذا للنسبة كانت القضية ممكنة
 وان كان قيذا للمحمول كانت مطلقة يمكن تحققها في ضمن الضرورية
 المطلقة لان كون الانسان ممكن الكتابة ضروري له في جميع اوقات
 وجوده وان لم يكن الكتابة بالفعل ضروريا له كما لا يخفى **٢٢ قوله**
 (في الموضوع والمحمول) قيد بهما مع انهما متروكان في سائر الكتب للاشارة
 الى ان مجرد اشتغال القضية على حكيمين مختلفين بالايجاب والسلب
 لا يكفي في كونها مركبة في عرفهم والا لكانت جميع الاحكام الحصرية

قضايا مركبات عندهم نحو ما جاءني الا زيد وليس كذلك بل هي وامثالها بسيطة عندهم لعدم اتحاد الحكيمين المختلفين بالايجاب والسلب فيه في الموضوع اذ ما ثبت له المجيء هو زيد وما سلب عنه ذلك هو غيره فلا يتحدان في الموضوع فيكون القضية المشتملة عليهما بسيطة لا مركبة بخلاف قولنا كل كاتب متحرر ك الاصابع بالفعل لادائما فان معنى لادائما لا شيء من الكاتب بمتحرر ك الاصابع بالفعل وحيث اتحد الحكمان فيه في الموضوع والمحمول والكمية كان قضية مركبة في عرفهم وتقييد الموضوع ههنا بالحقيقي للاحتراز عن الموضوع الذي ذكرى فان اتحداهما في الموضوع الذي ذكرى غير كاف في المركبة بل لابد من اتحداهما في الموضوع الحقيقي والاصلدقت المركبة الجزئية في قولنا بعض الجسم حيوان لادائما لان معنى جزئيتها ان بعض الجسم حيوان دائما وبعضه ليس بحيوان دائما مع ان هذه المركبة الجزئية كاذبة عندهم اذ الحكم في الجزئين فيها على شيء واحد فلو صدقت تلك المركبة لزم ان يوجد جسم يتصف بالحيوانية في وقت ولا يتصف بها في وقت آخر وهو باطل كما سيتضح ٢٣ قوله (وما عدا العامين باللادوام الوصفي) انه يمكن تقييد بعض ما عدا العامين من البسائط باللادوام الوصفي وان لم يمكن تقييد بعض ما عداها الاخر به كالدائمين لثلا يرد ان الضرورية والدائمة مما عداها لا يمكن تقييدها به اذ الضرورة والدوام الذاتيان اخص من الدوام الوصفي ونقيض الاعم مابين لعين الاخص فليحمل على هذا اخوات هذا القول ٢٣ قوله (او المنتشرة) لمنع الخلو فلا يرد ان الوقتية المطلقة مما عدا المنتشرة المطلقة لا يمكن تقييدها باللا ضرورة الوقتية الغير المعينة ويصح الحمل على منع الجمع والخلو فلا يلزم المحذور ايضا بناء على التوجيه السابق ٢٣ قوله (نحو الله تعالى عالم اوحى) الخ فان هذه الصفات لما كانت لوازم وجوده الخارجى فلو فرض انتفاء ثبوتها له تعالى يلزم انتفاء الوجود الملزوم فيلزم انقلاب ماهية الواجب تعالى الى ماهية ممكنة لان كل ماهية يمكن انفكاك الوجود عنها بوجه من الوجوه فهي ممكنة فماهية الواجب تعالى آية

عن انفكاك كل من هذه الصفات فيكون ثبوتها له تعالى واجبا بالذات بخلاف ثبوت لوازم الممكنات لها كما عرفت في الاصل ٢٣ قوله (بشرط المحمول الواقع) اى بشرط وجود المحمول في الموجبة وعدمه في السالبة والمراد من الوجود والعدم باهو الواقع في وقته اذ لا ضرورة اليوم في قيام زيد غدا لا في وجوده لعدم وقوعه بعد ولا في عدمه فيه لعدم تحقق وقته الذى هو الغد وبالجملة لا ضرورة في شئ من طرفي القيام الغير الواقع بعد وان شرط احدهما فالمراد الشرط الواقع لا مطلق الشرط ولو كان مفروضا ولذا قيد بالواقع ٢٤ قوله (وهو الامكان الصرف الخالى) الخ فان قيام زيد غدا مثلا لا ضرورة اليوم في جانبه الايجاب وهو ظاهر والا لكان واقعا بعلمته في اليوم او في الماضى ولا في جانبه السلب لان عدم قيامه في الغد لم يتحقق اليوم وان تحقق عدم قيامه الآن وانما يتحقق شئ من قيامه وعدم قيامه فيه اذا جاء الغد فقيامه في المستقبل ممكن صرف لا ضرورة في شئ من طرفيه بخلاف الامور الواقعة في الحال او في الماضى فانها متحققة في وقتها بالفعل بعلمها الموجبة لها فهي ضرورية واقعا للضرورة بشرط المحمول هكذا حققه الشيخ الرئيس ونقله شارح المطالع وبهذا التقرير ظهر بطلان ما قيل ان الامكان الوقوعى يستلزم الوقوع وانما يستلزمه في الامور الحالية والماضوية لا مطلقا ٢٤ قوله (واقعا) الى آخره انما قال اقلا لان الضرورة بشرط المحمول لما كانت مساوية للفعل كانت اعم من سائر الضرورات ووجدان فرد الاعم اسهل واقل مؤنة من وجدان فرد الاخص لان فرد الاعم اكثر وفرد الاخص اقل وانما كانت اعم من الضرورة في وقت ما لانها كما يتحقق في فعل الفاعل الموجب يتحقق في فعل الفاعل المختار بخلاف الضرورة في وقت ما فانها لا تتحقق في فعل الفاعل المختار ولذا لم يكن الكتابة وغيرها من الافعال الاختيارية ضرورية واجبة الوقوع في وقتها كما لا يخفى ٢٤ قوله (كلمية المقدّم) الى آخره ترك التضاعف مع انه مذكور في كتب اكثرهم لانه داخل فيما ذكر لان المتضافين معلولا علة واحدة وهى اتحاد الولد من نطفة معينة

في الابوة والنوّة مثلاً ٢٤ قوله (باتفاق الاتصال) الى آخره أي يكون

صدق التالي متصلاً لصدق المقدم اتفاقاً بلا علاقة موجبة لذلك الاتصال والمراد بصدقهما تحقق مضمونيهما في الواقع ولو في احد الازمنة فقولنا اذا طلعت الشمس غداً مجيء عمرو اتفاقية خاصة كما لا يخفى ٢٥ قوله (في الصدق فقط) الى آخره قيد فقط قيد الانفصال في الصدق لا قيد الحكم والا لكان مساوياً للمعنى الاعم الشامل للمنفصلة الحقيقية اذ لا يلزم من عدم الحكم بالانفصال في الكذب عدم الانفصال فيه بخلاف ما اذا كان قيد اللانفصال في الصدق اذ معنى الانفصال في الصدق فقط عدم الانفصال في الكذب فيصير المعنى وان حكم بالانفصال في الصدق وعدم الانفصال في الكذب سميت مانعة الجمع وكذا الكلام في الانفصال في الكذب فقط كما لا يخفى ٢٥ قوله (والكل لا يخلو عن احدها في الاغلب) وانما قال في الاغلب لانه قد يخلو عنها كما في قول اهل المعاني تقديم المسند لكذا او لكذا اذ ليس بين التكتين منع جمع لما قالوا الاتزام بين النكات فيجوز أن يكون التقديم لكليهما او لثلاثة ولا منع خلوه لانه لم يقصدوا الانحصار فيما ذكره بطريق التزديد ٢٥ قوله (كل من هذه المنفصلات) الى آخره في تصريح كل اشارة الى ردة ما قيل ان المنفصلة الحقيقية لا يجوز أن تتركب اكثر من جزئين واللام يكن بين كل جزئين منها انفصال في الصدق والكذب معا وحاصل الرد أنه لا يجب فيها وجود الانفصال الحقيقي بين كل جزئين بل يكفي وجوده بين مجموع اجزائه الثلاثة او الاربعة كما في المثال المذكور فان العدد الواحد لا يخلو عن مجموع الاقسام الثلاثة وان خلا عن اثنين منها ٢٥ قوله (العدد اما) الخ اي العدد بالنسبة الى ما يجمع من الكسور التسعة اما زائد كالاربعة فان نصفها اثنان وربعها واحد ومجموعهما ثلاثة وهو ناقص عن الاربعة او زائد كاتني عشر فان نصفها ستة وثلاثا اربعة وربعها ثلاثة وسدسها اثنان والمجموع خمسة عشر وهي زائد على اتني عشر او مساو لها كالسبعة فان نصفها ثلاثة وثلاثا اثنان وسدسها واحد والمجموع ستة ايضا وليس المراد أن العدد الواحد بالنسبة الى عدد آخر اما زائد عليه

او ناقص عنه او مساو له كما ظن قاته غفلة عن اصطلاح اهل الحساب والمثال
 مبنى عليه ٢٦ قوله (لكن الموجبة الكلية من المتصلة للزومية) اقول هذا
 ما قالوا لكن جريان الاحتمالات الاربعة في الموجبة الجزئية منها
 واختصاص الموجبة الكلية بالثلاثة الاول كلام ظاهري والتحقيق ان مطلق
 الموجبة منها كلية كانت او جزئية مختصة بالصادقين والكاذبين كما ستطلع
 عليه من ان التالي في قولك كلما كان زيد فرسا كان حيوانا مقيد بكونه
 حيوانا في ضمن الفرية لا مطلق الحيوانية والا لم ينعكس هذه الموجبة
 الكلية الى الموجبة الجزئية القائلة بانه قديكون اذا كان زيد حيوانا
 كان فرسا لانه انما يكون فرسا اذا كان حيوانا في ضمن الفرية لا اذا
 كان حيوانا في ضمن الانسانية وكون زيد حيوانا في ضمن الفرية
 من الاوضاع المشعة الاجتماع مع كونه حيوانا فلو لم يقيد التالي بل اطلق
 كان للزوم على بعض الاوضاع الممتعة لا الممكنة المتعبرة في الكلية
 والجزئية وان قديكون التالي كاذبا كالمقدم كما لا يخفى ٢٦ قوله (لا تصدق)
 اى لا تصدق فيما كان المقدم صادقا والتالي كاذبا لامتناع ان يستلزم
 الصادق الكاذب والالزم كذب الصادق وصدق الكاذب اما كذب
 الصادق فلان الالزم كاذب وكذب الالزم يستلزم كذب الملزوم واما
 صدق الكاذب فلان الملزوم فيها صادق وصدق الملزوم مستلزم لصدق
 الالزم ٢٦ قوله (مختصة بالصادقين) الى آخره ان كانت اتفاقية خاصة او بتال
 صادق سواء كان المقدم صادقا او لا ان كانت اتفاقية عامة ٢٦ قوله
 (بغير الصادقين) لان ما لا يجتمعان في الصدق عنادا واتفاقا اما ان يكونا
 كذبتين او يكون احديهما صادقة والاخرى كاذبة كما ان ما لا يجتمعان
 في الكذب عنادا واتفاقا اما ان يكونا صادقين او يكون احديهما
 صادقة والاخرى كاذبة ٢٦ قوله (بتقديم اداة السلب) الى آخره لم يقل
 وتأخيرها في الموجبة لان دلالة التقديم على السلب كلية دون دلالة
 التأخير على الايجاب فان الشرطية المتصلة قد تكون سالبة مع
 التأخير كما في قولنا اذا كانت الشمس طالعة لا يلزم ان لا يكون الليل
 موجودا فقولنا اذا جاء زيد لم يجيء عمرو يحتمل ان يكون موجبة

ان كان بمعنى يلزم ان لا يحىء عمر و وان يكون سالبة ان كان هو بمعنى لا يلزم ان
 يحىء عمر و فتأمل ٢٦ قوله (هو وضع وجوده مع الاخر) اما بان يقتضيهما
 علة واحدة او بان يكون بين عليهما اقتضاء بوجه لان ذات كل منهما
 لا يأتي عن مثل هذا الوضع فلا يرد أن غاية هذا الوضع المقارنة بينهما
 لا لزوم بناء على ان مطلق اللزوم مفسر عندهم بامتناع الانفكاك ٢٦
 وقوله هو وضع وجوده بدون الاخر مبنى ايضا على جواز أن لا يكون
 بينهما ولا بين عليهما اقتضاء بوجه فان ذات كل منهما لا يأتي عنه
 ايضا فيمكن اجتماع هذا الوضع مع كل منهما فلا يرد مثل ذلك عليه
 ايضا ٢٢ قوله (فلا يصدق هناك السالبة الكلية) الى آخره لان معنى تلك
 السالبة ان لا يوجد لزوم على شيء من الاوضاع الممكنة وقد وجد
 على بعضها ٢٧ قوله (وكذا الكلام في العنادية) الى آخره يعني كل
 حكمين يمكن انفصال احدهما عن الآخر في الصدق فينبغي ان
 جزئي على بعض الاوضاع الممكنة هو وضع تحقق احدهما بدون
 الآخر وان دام عدم الانفصال بينهما كناطقية الانسان وصاهلية
 الفرس فلا يصدق هناك السالبة الكلية العنادية من مانعة الجمع
 وان صدق من الاتفاقية وكل حكمين يمكن عدم انفصال احدهما
 من الآخر في الصدق فليس بينهما عناد كلي في الصدق وان دام
 الانفصال بينهما كوجود الانسان ووجود العقباء فلا يصدق هناك
 الموجبة الكلية العنادية من مانعة الجمع وان صدقت من الاتفاقية وكذا
 الكلام في الانفصال في الكذب في مانعة الخلو ويتضح من المجموع حال
 المنفصلة الحقيقية العنادية ٢٧ قوله (كلما تحقق النقيضان) الى آخره اعلم
 ان نتيجة هذا الدليل اما لازمة له اولا ان كان الاول يلزم الملازمة
 الجزئية بين التقيضين وهو يستلزم ان لا يصدق سالبة كلية لزومية اصلا
 وهو باطل وان كان الثاني فاما ان لا ينتج الشكل الثالث واما ان لا يستلزم
 الكل الجزء وكلاهما باطلان فلا بد من القدح في هذا الدليل ولهذا قل
 ففسطة ٢٧ قوله (فسطة) لكن بما ذكره ثبت ماد عيناه من الكليتين
 المذكورتين قبل ٢٧ قوله (وهو غير المطلوب) الى آخره اذا المطلوب اثبات

اللزوم اجزئى بين التقيضين بمعنى ان احدهما فى بعض اوضاعه الممكنة يستلزم الآخر كما هو مقتضى الاستدلال بالشكل الثالث ومن الين انه انما يستلزمه على وضع تحققه مع الآخر وذلك الوضع ليس من اوضاعه الممكنة الاجتماع معه فلا يصدق هناك موجبة جزئية لزومية اذا الحكم فيها على بعض الاوضاع الممكنة كما ان الحكم فى الكلية على جميع الاوضاع الممكنة والالم يصدق حكم كل لزمى موجبا كان او سالبا بخلاف ما اذا قيد بالقييد الثانى فان تحققه مع الآخر حينئذ لا يكون من اوضاع المقدم الممكن بل نفس المقدم المحال ولا شك فى استلزامه للآخر جزئيا بل كليا هذا * فان قلت لعل مراد الكاتبى ما ذكرتم * قلت كل من التقيضين كما انه باعتبار فرضه مع الآخر شئ كذلك بدون ذلك الفرض هو شئ والثابت بالشكل الثالث حينئذ هو اللزوم الجزئى بينهما بالا اعتبار الاول لا بالا اعتبار الثانى فلا يثبت اللزوم الجزئى بين كل شيئين كما انه فالا يتم التقريب من وجه آخر كما لا يخفى ٢٧ قوله (هو السالبة الجزئية) قد اشرنا الى ان مرادهم من السالبة الجزئية هنا اعم من رفع الايجاب الكلى الذى هو النقيض الحقيقى للايجاب الكلى كما لا يخفى ٢٧ قوله (هو الممكنة العامة المخالفة) الى آخره لا يخفى ان قيد المخالفة فى كيف مستغنى عنه بتعريف التناقض لكنه لدفع توهم ان الممكنة العامة اعم الموجهات فكيف يكون نقيضا مباينا للضرورة وحاصل الدفع ان الاعم هو الممكنة العامة الموافقة للضرورة فى كيف والنقيض هو الممكنة العامة المخالفة لها فى كيف فلا منافاة بينهما وكذا الكلام فى ان نقيض الدائمة هو المطلقة العامة الاعم من الدائمة ٢٨ قوله (كافى نقائص المركبات الكلية) الى آخره انما اعتبر فى نقائصها ان تكون منفصلة مانعة اخلولا مانعة الجمع ولا المنفصلة الحقيقية لان صدق المركبة بصدق كل من الجزئين وكذلك كذبها بكذب احد الجزئين او كليهما واذا كان بكذب احدهما كان احد جزئى النقيض اعنى المنفصلة صادقا والآخر كاذبا لا محالة واذا كان بكذبهما معا كان كلا جزئى النقيض صادقين معا فلا بد ان يكون الحكم فى النقيض على وجه يحتمل صدق احد الجزئين وصدق كليهما لوجود التامع الذاتى بين المركبة ونقيضها والحكم على ذلك الوجه

لا يكون الا بان يكون تلك المنفصلة مانعة اخلو بالمعنى الاغم الشامل
للمنفصلة الحقيقية تأمل ٢٨ قوله (وهو كاذب) لما عرفت ان حكمى المركبة
متحدان فى الموضوع فهذه المركبة تدل على ان بعض الجسم حيوان فى
وقت دون وقت آخر ولا يخفى كذبه لان بعضه حيوان دائما والبعض
الاخر ليس بحيوان دائما وليس هناك فرد يتصف بالحيوانية تارة وبعدمها
اخرى ليصدق المركبة الجزئية وانما يتصور ذلك فيما كان المحمول عرضا
مفارقا كالقيام والقعود وغيرها نعم يصدق الجزئيتان القائلتان بان بعض
الجسم حيوان دائما وبعضه ليس بحيوان دائما لعدم اتحادهما فى الموضوع
الحقيقى وان اتحدتا فى الموضوع المذكورى لكن ليس جزء المركبة الجزئية
مطلق الجزئيتين بل الجزئيتان المتحدتان فى الموضوع الحقيقى كما هو مقتضى
تقييد الحكم عليه بالادوام كما لا يخفى فتأمل ٢٨ قوله (بخلاف تلك الحمليّة
المرددة المحمول) الى آخره فان المفهوم المراد من الحيوانية الدائمة وبين
سلبها الدائم اذا حكم على كل فرد من الجسم بمعنى ان كل فرد لا يخلو عن
احدهما كما هو مدلول تلك الحمليّة كان ذلك الحكم صادقا سواء كان كل
جسم حيوانا دائما او لا حيوانا دائما او كان بعضه حيوانا دائما والبعض
الاخر لا حيوانا دائما فيصدق التقيض بهذا المعنى الشامل للاحتالات
الثلاثة مع كذب الاصل وانما يصدق الاصل المقيّد بالادوام فيما كان
المحمول عرضا مفارقا نحو بعض الانسان كاتب بالفعل لا دائما وحينئذ
يكذب التقيض بهذا المعنى لاخذ الدوام فى جزئية اذ لو صدق لوقع احد
الاحتمالات الثلاثة اما كون كل انسان كاتباً دائماً ولا شئ من الانسان
بكاتب دائماً او كون بعضه كاتباً دائماً والبعض الاخر ليس بكاتب دائماً
والكل باطل واستفيد مما ذكرنا ان لاخذ تقيض المركبة الجزئية طريقاً
آخر هو جعل المنفصلة ذات اجزاء ثلاثة بان يقال فى المثال المذكور اما لا
شئ من الجسم بحيوان دائماً او كل جسم حيوان دائماً وبعضه حيوان دائماً
وبعض الاخر ليس بحيوان دائماً وظهر ايضا ان المراد من الحكمين
الذين وقع الترديد بينهما الحكمان المكيفان بكيفية تقيضى الجزئين من الاصل
لامطلق الحكمين ٢٨ قوله (وقد يطلق على اخص القضايا) الخ وانما قال

اخص القضايا لان السالبة الكلية مثالا لها من القضايا الحاصلة بالتبديل
لوازم عديدة هي السالبة الكلية كنفسها والسالبة الجزئية وعكسها في
عرفهم انما هو السالبة الكلية التي هي اخص من السالبة الجزئية وكذا
الكل من القضايا المنعكسة لوازم عديدة حاصلة بالتبديل اعم من عكوسها
بحسب الجهة مثلا قولنا كل انسان حيوان بالضرورة يستلزم قولنا بعض
الحيوان انسان سواء كان حينية مطلقة او مطلقة عامة او ممكنة عامة
وعكسه في عرفهم هو الحينية المطلقة لا المطلقة العامة ولا الممكنة العامة
التيين كل منهما اعم مطلقا من الحينية المطلقة وقس عليه البواقي ٢٩ قوله (على
مذهب الشيخ في عقد الوضع) الخ وفيه اشارة الى انعكاسها على مذهب
الفارابي في عقد الوضع وان انعكاس الممكنة العامة الى نفسها وانعكاس
السالبة الضرورية الى نفسها متلازمان وان الممكنة ينتج في صغرى
الشكل الاول على مذهب الفارابي فلا وجه لتوقف الكاتب في هذه
الامور كما لا يخفى ٢٩ قوله (كان ذلك التقدير) المستفاد من قديم الامر
وهو كون ذلك التحقق مع تحقق النقيض الاخر فلا يتجه عليه ان ذلك
التقدير عين المقدم المحال لا من اجزائه ٣٠ قوله (وبالعكس) اي وحكم
السؤال به هنا حكم الموجبات في العكس المستوي ٣٠ قوله (على التفصيل
المذكور) في انعكاس كل موجهة الى موجهة اخرى حيث قلنا من الدائمتين
والعائتين الى حينية مطلقة الى آخره ٣٠ قوله (والشرطية الموجبة الكلية)
الى آخره وتوقف الكاتب في انعكاسها مبنى على زعم اللزوم الجزئي
بين النقيضين وقد عرفت فساد ٣٠ قوله (ولا عكس للبواقي من الحملات
والشرطيات) انما لم ينعكس الموجهة الجزئية الشرطية ههنا الى نفسها
لصدق الاصل بدون العكس في قولنا قد يكون اذا كانت الارض مضيئة
يلزم ان لا تطلع الشمس فانه صادق مع كذب قولنا قد لا يلزم لطلوع
الشمس وجود النهار ٣٠ قوله (ولو في الادعاء) الى آخره هذا القيد
لثلا يخرج الادلة الفاسدة مادة او صورة مع عدم العلم بفسادها وقوله
ظاهرا لثلا يخرج المغالطات التي علم المستدل فسادها وقصدها تغليط
الخصم بل ولثلا يخرج القياس الشرعي لان الشاعر كالمغالط يدعي

في الظاهر تحصيل التصديق بما أورده والحق أنه ليس بدليل حقيقة بل مجازاً
 فلا بأس في خروجه عن التعريف بل يجب قتأمل ٣٠ قوله (وقد تطلق
 النتيجة على اخص القضايا اللازمة) الى آخره كما في باب المختلطات حيث
 قالوا النتيجة تابعة للصغرى والكبرى ولم يقتصر على اطلاقها على اخص
 القضايا اللازمة كما اقتصر في اطلاق العكس اذ قد يستتج اعمها من دليل
 يستلزم الاخص بخلاف العكس فتدبر ٣١ قوله (او يشار اليها بلفظ)
 كالقيودات للمشيرة اليها وكلفظة اذا الدالة على وقوع المقدم ولفظة
 لو الدالة على انتفاء التالي ولذا يكتفى في الاقيسة الاستثنائية بشرطية
 واحدة كما في قوله تعالى ﴿لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدنا﴾ اكتفاء
 عن الرفع بدلالة اداة الشرط على الانتفاء لانها لا انتفاء الاول لا انتفاء
 الثاني في مقام الاستدلال فاعلم ٣١ قوله (كافي الاستدلال باحد المتضايقين)
 الخ لانهما متكافيان ذهنا وخارجا فلا يعلم احدهما قبل الاخر علما
 تصوريا او تصديقا وانما يعلمان معا وقد صرح الشريف المحقق بعدم
 صحة هذا الاستدلال في بعض كتبه فتأمل ٣١ قوله (كمواد الادلة المشتملة
 على المصادر) هذا مبنى على ان المصادر توقف الدليل على المدعى فيكون
 العلم بالدليل متأخرا عن العلم بالمدعى فبطلان تلك الادلة لفقد هذا الشرط
 لا لاستلزامها الدور الباطل كما وهم لان مجرد توقف العلم بالدليل على العلم
 بالمطلوب مبطل له سواء انعكس التوقف من جانب المطلوب كما اذا انحصر دليل
 المطلوب في ذلك الدليل وهو الدور الباطل او لم ينعكس كما اذا كان له دليل
 آخر صحيح ولا بدور فيه وهو ظاهر ٣١ قوله (في الظروف الخارجية) متعلق
 بالصدق وقيد به للاشارة الى ان تلك المقدمة غير صادقة فيما كان بعض
 الظروف ذهنا كما في قولنا اجتماع النقيضين موجود في الذهن والذهن
 موجود في الخارج فانهما صادقتان مع كذب النتيجة ٣١ قوله (هي
 مقدمة خارجية) احتراز بقيد الخروج عن الاجزاء مثل الصغرى
 والكبرى وبقيد اللزوم في كل مادة عن المقدمة الاجنبية وبقيد عدم
 موافقتها للقضايا في الاطراف عن العكس المستوى الموافق للاصل
 في الموضوع والمحمول والمقدم والتالي فان شيئا منها ليس بمقدمة

غربية نعم قد يطلق المقدمة الغربية على المقدمة الاجنبية مجازا
 تأمل ٣١ قوله (وقسم غير مستلزم كليا) الى آخره هذا مبنى على حمل
 الاستلزام في تعريف القياس على الاستلزام الكلي لا على مطلق الاستلزام
 الاعم من الكلي والجزئي والالم يخرج الاستقراء والتمثيل بقيد الاستلزام
 لبثوث الاستلزام الجزئي لهما قطاعا مع انهم اخرجوها بقيد الاستلزام
 واخرجوا قياس المساواة بقيد لذاته لا بقيد الاستلزام وجرينا ههنا على
 ما قالوا فجعلنا المستلزم بواسطة المقدمة الاجنبية من قسم المستلزم الكلي مع
 انه ليس بمستلزم كليا بل بواسطة خصوص المادة فالصواب لهم ان
 يحملوا الاستلزام على الكلي المتبادر ويخرجوا الاستقراء والتمثيل ومثل
 قياس المساواة وبقيد لذاته المستلزم بواسطة مقدمة غربية او ان يحملوه على
 مطلق الاستلزام ويخرجوا الكل بقيد لذاته كما لا يخفى اللهم الا ان يحملوه
 على الاستلزام الكلي ويعموا المستلزم كليا من المستلزم وجده او مع ضمنية
 مقدمة اخرى كما اشار اليه ابو الفتح لكن عدم ذلك الاستلزام الكلي في
 الاستقراء والتمثيل محل نظر ظاهر اذ الاستقراء مع ضمنية اتفاق جميع
 الافراد والتمثيل مع ضمنية كلية الجامع مستلزمان كليا وان لم يستلزموا وحدهما
 كقياس المساواة ولا مخلص الابان يراد بالاستلزام الاستلزام الكلي المقطوع
 وحده او بضمنية مقدمة ولا يمكن القطع بحكم الضمنية فيها بخلاف قياس
 المساواة فليتأمل ٣٢ قوله (كيفا وكا وعلمنا) الى آخره فان وجد في
 المقدمات سالبة تكون النتيجة سالبة ايضا وان وجد جزئية كانت جزئية وان
 وجد ظنية كانت ظنية ايضا وكثيرا ما تكون تابعة لها في اثنين منها
 او في الكل وانما قال بالمعنى الاعم اذ هي كما تكون تابعة للقضايا الاجزاء
 في هذه الامور تكون تابعة للمقدمات الخارجة كالعكس المستوي
 في الضرب الاول من الشكل الثالث والرابع اذ النتيجة فيهما جزئية
 كالعكس الموقوف عليه وكذا عكس النقيض وايضا لا تكون النتيجة
 قطعية ما لم يكن الاستلزام الكلي قطعيا في البراهين والاستلزام مقدمة
 خارجة عنها ٣٣ قوله (يستلزم النتيجة لذاته) الى آخره ليس مرادهم
 من قولهم لذاته ههنا نفى الواسطة في الثبوت فان انتفاءها بين كل قياس

ونتيجة غير معلوم بل مرادهم تقي الواسطة في الاثبات اى لا يكون
 المقدمة الاجنبية او الغريبة واسطة في اثبات ذلك الاستلزام الكلى
 وان كان العكس المستوى لبعض المقدمات واسطة في اثباته في بعض
 الاشكال ٣٢ قوله (ربما تصدر) الى آخره اشار باداة التقليل الى انها كثيرا
 ما لا تصدر بها في المباحث في الكتب ٣٢ قوله (والمقدمة الاخرى شرطية)
 لانها لا تكون الا شرطية بخلاف المقدمة الاستثنائية فانها قد تكون جملة
 وقد تكون شرطية فتسمية تلك المقدمة شرطية من قبيل تخصيص العام
 ببعض افراده كما لا يخفى ٣٣ قوله (ولذا يطرح عند اخذ النتيجة) الى آخره
 كما هو شأن الوسائط وفيه اشارة الى طريق اخذ النتيجة من القياس
 الاقتراني ٣٣ قوله (وان لم تشمل) الى آخره كما في صغرى الاستقراء وكبراه
 وكما في كبرى المستلزم بواسطة عكس التقيض وفي كبريات القيسة المركبة من
 المنفصلة ذات حملات بعدد اجزاء الافصال ٣٣ قوله (القياس الاستثنائي)
 الى آخره قد مناه على الاقتراني على عكس ما في المتون لانه بجميع اقسامه
 بين الانتاج بخلاف الاقتراني ولانه محتاج اليه في اثبات انتاج ما عدا
 الشكل الاول بالخلف والعكس والافتراض فأمل ٣٣ قوله (كلية باعتبار
 الازمان والاوزاع) انما قال باعتبار الازمان والاوزاع مع ان كلية
 الشرطية لا تكون الا باعتبارها لان المقدمة الاستثنائية قد تكون جملة
 وقد عرفت ان كلية الجملة باعتبار الافراد لا باعتبارها فلو لم يقيد بذلك
 لتوهم ان الشرط هو كلية الشرطية باعتبار الازمان والاوزاع وكلية
 تلك الجملة باعتبار الافراد وليس كذلك بل الشرط كلية كليهما باعتبار
 الازمان والاوزاع وعطف الاوزاع على الازمان للاشارة الى ان الكلية
 باعتبار الازمان فقط غير كافية بل لابد من الكلية باعتبار الاوزاع
 الممكنة الاجتماع معهما ايضا ٣٣ قوله (ان لم يتحد حكمهما) الى آخره
 هكذا قالوا ولا يخفى انهم لو عمموا الكلية باعتبار الازمان والاوزاع
 ههنا مما هو كلية حقيقة او حكما لتشمل الشخصية كما عمموا الكلية
 من الشخصية في كبرى الشكل الاول لاستغنوا عن هذا القيد
 وما بعده ٣٣ قوله (لكن ثبت الشرطية الواقعة) الى آخره فيه

اشارة الى انه من حيث المعنى مؤلف من الحولية والشرطية ايضا لانه
 بمعنى انه كما ثبت هذه الشرطية ثبت تلك الشرطية التي هي عكس
 نقيضها ههنا لكن ثبت الاولى فيثبت الثانية ولكن بطلت الثانية
 فيبطل الاولى ٣٣ قوله (كان ممكنا غير لازم لذات الواجب تعالى)
 احتراز عن صفات الله تعالى على مذهب الاشاعرة لان وجود تلك
 الصفات ليس مقتضى ذواتها بداهة بل مقتضى ذات الواجب تعالى
 فيكون ممكنا لازمة لذاته تعالى وهي قديمة ٣٤ قوله (غير لازم) احتراز
 عن صفات الواجب تعالى لان وجودها ليس مقتضى ذواتها بل
 مقتضى ذات الواجب تعالى فيكون ممكنا مع انها قديمة ٣٤ قوله
 (سواء لنفس الصغرى) ناظر الى كون الصغرى والكبرى مشتركين
 في جزء تام كما في الحلقى المتعارف * وقوله اولاحدطر فيها ناظر الى كونهما
 مشتركين في جزء ناقص كما في الاقتراعى الشرطى المتعارف ٣٤ قوله
 (ويتألف من الاشكال الاربعة) الى آخره فان الاوسط ان كان متعلق بمحمول
 الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول نحو هذا غلام رجل
 وكل رجل انسان فهذا غلام انسان ويشترط بايجاب الصغرى
 وكلية الكبرى لتخلف الانتاج في قولنا غلام المرأة ليس بغلام
 رجل وكل رجل مذكر او انسان فالحق في الاول السلب وفي الثانى
 الايجاب وفي قولنا غلام الرومى غلام انسان وبعض الانسان ابيض
 او اسود والحق في الاول الايجاب وفي الثانى السلب وان كان متعلق بمحمول
 الصغرى ومحمولا في الكبرى ايضا فهو الشكل الثانى نحو هذا غلام رجل
 ولاشئ من المرأة برجل فهذا ليس بغلام امرأة ويشترط باختلاف
 مقدّمته في الكيف وكلية الكبرى لتخلف في قولنا غلام المرأة غلام حيوان
 وكل انسان او فرس حيوان فالحق في الاول الايجاب وفي الثانى السلب
 وفي قولنا غلام المرأة ليس بغلام رجل ولاشئ من الرجل بمؤنث او بفرس
 فالحق في الاول الايجاب وفي الثانى السلب وفي قولنا غلام المرأة غلام
 حيوان وبعض الجسم او الجهاد ليس بحيوان وان كان متعلق بموضوع
 الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الثالث نحو غلام رجل انسان

وكل رجل حيوان فغلام بعض الحيوان انسان ويشترط بايجاب الصغرى
 وكلية احدى المقدمتين وان كان متعلق موضوع الصغرى ومحمولا
 في الكبرى فهو الشكل الرابع نحو غلام الانسان حيوان وكل رومى
 انسان فغلام بعض الرومى حيوان ويشترط بايجاب مقدّمته مع كلية
 الصغرى واختلافهما كيفاً مع كلية احدهما هذا في الحملات وقس
 عليه الشرطيات وعليك استخراج امثلة التخلف عند فقد احد الشروط
 المذكورة فليتأمل ٣٥ قوله (لا بطريق النظر والاكتساب) الخواما
 القياس بالمعنى السابق الذى هو دليل يستلزم النتيجة لذاته فهو ما يستلزمها
 بطريق النظر والاكتساب لما سبق الاشارة اليه من ان الاكتساب معتبر
 في مفهوم مطلق الدليل وقد اخذ في مفهوم القياس بخلاف القياسات
 الخفية في البديهيات فان البداهة منافية للاكتساب والفرق بين
 القياسات الخفية وبين الادلة ان القياسات الخفية دفعية الحصول لكونها
 سانحة دفعة مرتبة والادلة مرتبة بالتدرج ٣٥ قوله (محكوم به في الصغرى)
 سواء لنفس الصغرى كما اذا اشترك المقدمتان في جزء تام او لاحد طرفيها
 كما اذا اشتركتا في جزء ناقص على نحو ما سبق ٣٥ قوله (فشرط انتاجه
 كيفاً بايجاب الصغرى) الخ اما ايجاب الصغرى فليندرج الاصغر في نفس
 الاوسط واما كلية الكبرى فليندرج جميع افراد الاوسط في حكم الاكبر
 ايجاباً وسلباً اذ بمجموع هذين الاندراجين يظهر اندراج الاصغر
 في حكم الاكبر بداهة كذا قالوا وهو دليل لمى للاشتراط المذكور
 وقولنا لاختلاف النتائج اشارة الى دليله الاتي ولا ينافي ذلك كونه
 بين الانتاج لان بداهة استلزام مثل قولنا لان العالم متغير وكل متغير حادث
 نتيجة لا يستلزم بداهة اشتراطه بامور فيجوز ان يكون الحكم باستلزامه
 بديهياً والحكم باشتراطه نظرياً مع انه يمكن ان يكون ذلك تنسبها لادبلا
 ٣٦ قوله (لجواز كون الاصغر فيه اعم من الاكبر) كافى قولنا كل انسان
 حيوان وكل انسان ناطق فلا يصدق فيه كل حيوان ناطق بل
 بعضه ٣٦ قوله (لما تقدم) من جواز كون الاصغر اعم كافى قولنا كل
 انسان جوهر ولا شئ من الانسان بفرس فلا يصدق فيه لاشئ من

الجواهر بفرس وان صدق بعض الجواهر ليس بفرس **٣٧** قوله (لما تقدم) من جواز كون الاصغر اعم كافي المثال المذكور لان بعض الحادث عرض لاجسم **٣٧** قوله (محدوقا عنهما) اي عن الصغرى وعكسها قيد اللادوام وقيد اللا ضرورة والضرورة المخصوصة بالصغرى اي غير المشتركة بينها وبين الكبرى ولم يقل والضرورة المخصوصة بالصغرى في الشكل الاول وبعكسها في الشكل الثالث مع انه الظاهر اذ ليس في شيء من عكوس القضايا ضرورة ولا قيد لضرورة بل فيها قيد اللادوام فقط كما عرفت في باب العكس فقيد اللادوام ناظر الى الصغرى في الشكل الاول والى عكسها في الثالث وقيد اللا ضرورة والضرورة ناظران الى الصغرى فقط ثم ان المراد من الضرورة المخصوصة بالصغرى مطلق الضرورة فلا تكون الضرورة مختصة بالصغرى فيما اذا تألف القياس من الصغرى الضرورية والكبرى المشروطة وان كانت الضرورة الذاتية مختصة بها هناك وكذا اذا تألف من العكس وان كانت الضرورة الوصفية مختصة بها هناك **٣٧** قوله (ان لم يوجد في الكبرى قيد اللادوام) هكذا قالوا وتركوا قيد اللا ضرورة ههنا اذ الكلام في كون الكبرى احدي الوصفيات الاربع وليس فيها قيد اللا ضرورة بل في الخاصيتين منها قيد اللادوام فقط ولا يخفى انهم لو قالوا في الشكل الاول محدوقا عن الصغرى قيد اللا ضرورة مطلقا وقيد الضرورة والادوام المخصوصين بالصغرى لاستغنوا عن هذا القيد وما بعده من قولهم والافيض اليه لادوام الكبرى **٣٨** قوله (وسواء كانت وصيفة) الى آخره ترك الضرورة الذاتية لان الكلام فيما اذا لم يصدق الدوام الذاتي على شيء من مقدمته فلا يتصور ذلك كما لا يخفى **٣٩** قوله (فان كان من الضروب الناتجة) الى آخره هذا مترتب على ما قبله فان موافقة شيء مع الملزوم يستلزم موافقته مع اللازم بخلاف العكس لجواز كون اللازم اعم من الملزوم وعدم موافقة شيء مع اللازم يوجب عدم موافقته مع الملزوم بخلاف العكس لجواز ان لا يكون موافقا للاخص وموافقا للاعم فالمؤلف من لزومية والاتفاقية انما ينتج بشروط آتية ويكون مأله الى قياس استثنائي بان يقال كلما

كان شيء من الاصغر او الاكبر موافقا للملزوم كان موافقا لللازم الذي
 هو الاكبر او الاصغر لكن المقدم حق ومتى لم يكن احدهما موافقا لللازم
 الذي هو الاوسط لم يكن موافقا للآخر لكن المقدم حق ٣٩ قوله (وقعت
 صغرى الشكل الاول) الى آخره فلا ينتج فيما وقعت كبرى الاول وصغرى
 الثالث ولم يتعرض للشكل الثاني لانه منتج للسلب والكلام في منتج الايجاب
 وللشكل الرابع اذ الشرط هو وقوع الاوسط مقدما في الكبرى الاتفاقية
 العامة كما تقرّر في محله فهذا الشرط اسقط احتمال الشكل الرابع ههنا
 وعدنا عما قالو للتوضيح ٤٠ قوله (لانهما ضادقة الزامات تحقيقا) لان فرض
 وقوع شيء يستلزم فرض لوازمه فلو فرضت الخمسة زوجا في الواقع
 اى عددا منقسما بمتساويين يلزم ان يكون عددا في ضمن زوجيتها قطعاً
 لاستحالة ثبوت المقيد بدون المطلق بداهة وما قيل انما تصدق تلك
 الصغرى لو كانت الخمسة الزوج عددا لكن لاشيء من العدد بخمسة
 زوج في الواقع فقيه ان بعض العدد على ذلك التقدير المحال خمسة
 زوج فذلك التقدير يستلزم صدق قولنا كل ماهو زوج ولو فرضا
 عدد فعلى ذلك التقدير ينتظم قياس قائل بان الخمسة زوج وكل ماهو
 زوج ولو فرضا عدد ينتج من الاول انها عدد فلا يلتفت الى ما قيل لو كانت
 الخمسة زوجا يلزم ان لا يكون عددا في الواقع فليتنا مل ٤١ قوله (اذا فرض
 مقدم الكبرى) الى آخره بان يقال كلما كان كل انسان حيوانا كان كل
 رومى جسما وكلما كان بعض الجسم متغيرا كان بعض الموجود حادثا
 ينتج انه كلما صدق قولنا كلما كان كل انسان حيوانا كان كل رومى متغيرا
 يصدق قولنا اذا كان كل رومى متغيرا كان بعض الموجود حادثا لان
 تالى الصغرى اعنى قولنا كل رومى جسم مع نتيجة التأليف المفروضة
 اعنى قولنا كل رومى متغير ينتج من الشكل الثالث مقدم الكبرى اعنى
 قولنا بعض الجسم متغير فيوجد شرط انتاجه على ما سبق ٤٢ قوله
 (ينتج اما ان يكون) الى آخره هذه النتيجة منفصلة موجبة مانعة اخلو
 مقدمها منفصلة موجبة مانعة الجمع وتاليها خلية كما هو مقتضى
 الشروط الآتية ٤٣ قوله (منتجا لتالى السالبة ان كانت) الى آخره كقولنا

كل انسان حيوان وقد لا يكون اذا كان كل جسم متحيزا فبعض الحيوان
قديم ينتج قد لا يكون اذا كان كل جسم متحيزا كان كل انسان قديما
فان تالى المتصلة السالبة اعنى قولنا بعض الحيوان قديم وان كان حملية
جزئية الا انها فى قوة الكلية بناء على القوى السابقة فهى كلية مع
الحملية الصغرى ينتج من الشكل الاول ان كل انسان قديم واذا جعل
هذه النتيجة كبرى للحملية الكلية ينتج من الشكل الثالث ان بعض الحيوان
قديم وهو تالى المتصلة السالبة وقس عليه البواقي ٤٥ قوله (بناء على
القوى) الى آخره قيد القوة لا الفعل ٤٥ قوله (ينتج كما كان كل انسان
فرسا) الى آخره هذه النتيجة متصلة موجبة كلية مقدّمة لها نتيجة الشكل
الثانى المتعقد ههنا بلا شرط اختلاف المقدّتين بالايجاب والسلب
اذلا يجب ههنا النتيجة المحققة بل المفروضة من احدى المحصورات
الاربع كافية ههنا بعد تحقق شرط استنتاج المقدّم من الحملية معها
كما تحقق فى المثال فان قولنا كل انسان فرس مع قولنا وكل فرس حيوان
ينتج من الشكل الاول ان كل انسان حيوان وهو مقدّم المتصلة الكلية
المذكورة فى القياس فتنتج التاليف يستلزم بواسطة الحملية الصادقة
مطلقا مقدّم تلك المتصلة ومقدّمها يستلزم تاليفها فتنتج التاليف يستلزم
تالى المتصلة وهذا الاستلزام عين نتيجة القياس ههنا ٤٥ قوله (متحدة
فى النتيجة) وذلك الاتحاد بان يتحد محمولات الكبريات الحمليات ٤٦ قوله
(نتيجة) اى بالفعل لا ولو بالقوة بناء على القوى السابقة لان تلك القوى
انما تجرى فيما كان فى القياس متصلة ولا متصلة ههنا فى القياس فلا يتصور
ههنا الانتاج بالقوة كما لا يخفى ٤٦ قوله (والافولفة منها) اى من نتائج
التاليفات ومن ذلك الجزء الغير المشترك وهذا فيما كانت المتصلة ذات
اجزاء وقد شارك حملية وحملتان لجزئين منها وبقي هنا جزء لم يشاركه
حملية كما لا يخفى ٤٦ قوله (ينتج باعتبار التركيب) الى آخره فانه باعتبار
مشاركة الجزء الاول للحملية الاولى والجزء الثانى للثانية ينتج
القول الاول وباعتبار مشاركة الاول للاولى والثانى للحملية
الثالثة ينتج القول الثانى وباعتبار مشاركة الاول للاولى والثانى

لكل من الثانية والثالثة ينتج قول الثالث وكل من الاقوال الثلاثة منفصلة مانعة الخلو مؤلفة من نتائج التأليفات وعطف اليكم على الفرد في القول الثالث بالواو الواصلة لا باو الفاصلة بخلاف عطفه على الزوج في القول الثاني ٤٦ قوله (انتج سالبه جزئية) اي وان كانت المنفصلة موجبة كلية فالنتيجة ههنا غير تابعة للمنفصلة في الكم ولا في الكيف ولا في الجنس فضلا عن النوع ٤٧ قوله (للتخلف في بعض المواد) كما في قولنا هذا الجسم اما انسان او فرس وكل انسان حيوان وكل فرس حساس فانه يكذب قولنا قد لا يكون اذا كان هذا الجسم حيوانا كان حساسا وعكسه ولكن يصدق قولنا قد لا يكون اذا كان هذا الجسم حيوانا كان فرسا وقولنا قد لا يكون اذا كان حساسا كان انسانا ٤٧ قوله (كقولك) الى آخره لان المشارك للحملية فيه هو الجزء الاول من المنفصلة اعني قولك هذا الشيء متحيز وهو مع الحملية القائمة بان كل جسم متحيز شكل ثان بلا شرط اختلاف المقدتين كيف فلا ينتج لكننا نفرضه منتجا لقولنا هذا الشيء جسم ونضمه الى تلك الحملية لينتج من الشكل الاول ان هذا الشيء متحيز وهو الجزء المشارك للحملية من اجزاء المنفصلة فقد تحقق شرط الانتاج ٤٧ قوله (وكل واجب موجود) هذه الحملية مشاركة لكل من جزئي المنفصلة على هيئة الشكل الثاني بلا شرط اختلاف المقدتين كيف لكننا نفرض كلا منهما قياسا متجاوبا باعتبار مشاركتها للجزء الاول ينتج ان الاله الواحد واجب وهو مع تلك الحملية ينتج من الشكل الاول ان الاله الواحد موجود وهو الجزء الاول المشارك للحملية في ذلك الشكل الثاني وباعتبار مشاركتها للجزء الثاني ينتج ان المتعدد واجب وهو مع تلك الحملية ينتج من الاول ان المتعدد موجود وهو الجزء الثاني المشارك لها في هذا الشكل الثاني فقد تحقق شرط الانتاج ههنا ٤٧ قوله (وباعتبار التركيب) الى آخره وبرهان هذا الانتاج انه قد انتج باعتبار البساطة قولنا اما ان يكون الاله الواحد واجبا او متعددا موجودا منفصلة مانعة الجمع كما عرفت واذا ضم الحملية المذكورة الى هذه المنفصلة فالنتيجة ينتج تلك المنفصلة باعتبار البساطة ايضا ٤٧ قوله (او متعدد كقولنا) الى آخره فانه باعتبار البساطة ينتج قولنا اما ان يكون

الاله الواحد واجبا او المتعدد موجودا وقولنا اما ان يكون الاله الواحد
 واجبا او المتعدد مجرّدا لوجود شرط استنتاج الجزء المشترك من نتيجة
 التأليف مع المحلية وباعتبار التركيب قولنا اما ان يكون الاله الواحد
 واجبا او المتعدد مجرّدا لمثل ما عرفت ٤٨ قوله (بدون ذلك الشرط)
 يعنى سواء كان الاوسط مقدّم المتصلة او تاليها في كل من مانعتي الخلو والجمع
 فالمثال المذكور في المتن ينتج قولنا قديكون اذا كان العالم حادثا لم يكن
 موجوده فاعلا موجبا ان حلت المتصلة فيه على مانعة الجمع وقولنا
 قديكون اذا لم يكن العالم حادثا كان موجوده فاعلا موجبا ان حلت على
 مانعة الخلو وكذا الكلام فيما كان الاوسط مقدّم المتصلة ٤٩ قوله او من
 استثنائين فصاعدا لان تعريف القياس كما يصدق على كل قياس بسيط
 كذلك يصدق على مجموع القياسين فصاعدا كما ان الانسان كما يصدق على
 زيد وحده يصدق على مجموع زيد وعمر وذلك لان الوحدة والكثرة
 عارضان للماهيات لا لازمتان لها فيثبت نقول مجموع الاستثنائين فرد
 محقق وقد صدق عليه تعريف القياس كصدقه على مجموع الاقترانيين
 وعلى مجموع الاقتراني والاستثنائي فلا بد وان يكون من اقسام القياس
 المركب والابطال تعريف القياس منعافلا يرد ان القوم اهلوا المركب
 من الاستثنائين فلا يكون من اقسام القياس المركب ٥٠ قوله (كقولنا هذا
 الشبح) الخ هذان مثالان للموصول والمفصول المؤلف من اقترانيين واما
 المؤلف من الاستثنائين فالموصول كقولنا هذا جنم لانه كما كان انسانا كان
 حيوانا لكنه انسان فهو حيوان ثم كلما كان حيوانا كان جساما لكنه حيوان
 فهو جسم والمفصول مثل ذلك اذا حذف نتيجة القياس الاول اعنى قولنا
 فهو حيوان ومنه يظهر الموصول والمفصول فيما تألف من الاقتراني
 والاستثنائي والمثال الآتي للخلفي والحقى مقصودان لفصل الاقتراني
 الشرطى فيهما عن نتيجة وظهور الكل تركناه في المتن ٥٠ قوله
 (والا لصدق) الخ هذا المثال مطابق لما حققه الرازى في شرح المطالع
 من ان الخلفى قياس مركب من اقتراني مركب من متصلتين احدهما قائمة
 بانه لو لم يصدق المطلوب لصدق نقيضه وثانيهما قائمة بانه كلما صدق

نقيضه يلزم المحال واستثنائي مؤلف من متصلة هي نتيجة ذلك إقياس
 الاقتراني الشرطي ومن حلية قائلة ببطلان اللازم فلا عبرة بما ذكره
 في شرح الشمسية من ان الخلقى قياس مركب من قياسين احدهما
 اقتراني مؤلف من متصلة وحلية والاخر استثنائي بل ذلك القياس
 الاقتراني دليل المتصلة الثانية القائلة بانه كلما صدق نقيضه يلزم المحال
 ٥١ قوله (فالقضية) الى آخره الفاء للتفريع لان القضية بالفعل مشروطة
 بتعلق التصديق بها وقد علم ان التصديق منحصر في الاربعة فيلزم
 انحصار القضية في الاربعة ايضا نعم قد يطلق القضية على ما لم يتعلق به
 التصديق كاطراف الشرطيات لكنه اطلاق مجازي لانه قضية بالقوة
 لا بالفعل والكلام في الثاني ٥١ قوله (بمجرد تصورات) اي هي مجردة
 عن المشاهدة والقياسات الخفية ٥١ قوله (او كل نار حارة) وههنا اشكال
 قوى هو ان الحرارة المشهورة هي حرارة هذه النار الملموسة لا حرارة
 كل نار بل الحكم بحرارة كل نار بواسطة مشاهدة الحكم في بعض
 افرادها فيكون حكما استقرائيا والاستقراء ناقص لا يفيد اليقين فكيف
 يكون تلك الكلية يقينية * والجواب قد تقرر في الحكمة ان النفس اذا
 شاهدت الحكم في افراد نوع واحد فاض عليها من جانب المبدأ القياض
 علم قطعي بوجود الحكم في كل فرد من افراد ذلك النوع كما في حرارة
 كل نار بخلاف ما اذا شاهدته في افراد جنس حيث لا يفيض عليها العلم
 القطعي بالكلية لجواز أن يكون هناك فصل ينضم اليه في افراد آخر
 ويقضي خلاف الحكم المشاهد ولذا لم يحصل العلم القطعي بكل حيوان
 يحرر كفه الاسفل غير التماسح فتأمل ٥١ قوله (بواسطة القياس الخفي)
 الحاصل دفعة بالجدس) الخ وهذا القياس الخفي في الحدسيات وقضايا
 قياساتها معها يكون على انحاء مختلفة كدلائل الاحكام لان لكل حكم
 دليلا مغايرا لدليل حكم آخر بخلاف القياس الخفي في المجربات
 والمتواترات فانه فيهما على نحو واحد في جميع المواد فانه في الاول لو كان
 اتفاقا لادام ترتب الحكم على التجربة لكنه دام وفي الثاني لو كان
 كاذبا لما اتفقوا على اخباره لكنهم اتفقوا وللإشارة اليه نكر القياس

الحق فيهما اذ التكبير يدل على الوحدة النوعية وحرته باللام في
 الحدسيات وقضايا قياساتها معها اذ اللام انما تدخل على التكرات بعد
 تجربدها عن معنى الوحدة كما تقرّر في محله ٥١ قوله (ملكة الانتقال
 الدفئ) الى آخره اضافة الملكة الى الانتقال من اضافة السبب الى
 المسبب دون العكس واطلاق الملكة على تلك الحالة الاستعدادية
 مجازي باعتبار أن قسما منها حاصل بممارسة المبادئ كالمملكة فتأمل
 ٥٢ قوله (للتأني بين التقليد والاستدلال عليه) اي الاستدلال بغير
 تقليد آخر لانه لا يتأني الاستدلال بتقليد آخر اذ قد يكون الحكم
 التقليدي مقدّمة من دليل حكم تقليدي فالثابت بهذا الدليل تقليد آخر
 حصل بالاستدلال بالتقليد كما سنشير اليه حيث نقول التقليد يفيد مثله
 ٥٢ قوله (العقل المشوب بالوهم) قالوا العقل بدون تسلط الوهم لا يحكم
 بحكم غير مطابق للواقع ٥٢ قوله (كالحكم بطلان مطلق التسلسل) فيه
 اشارة الى ان المشهورات قد تجتمع المتيقن لان بطلان ذلك متيقن
 عند المتكلمين ٥٣ قوله (اعم بما بالذات) كما في قياس نفس الحكم ومما
 بالواسطة كما في قياس دليله على المحسوس فيكون الحكم بقدم العالم موهورا
 لان العقل لا يحكم بحكم غير مطابق الا بمتابعته للوهم بناء على ذلك
 القياس وهذا التعميم لئلا يختل حصر مقدّمات الادلة في السبعة بمثل
 الحكم بقدم العالم من غير قياسه على المحسوس فتأمل ٥٣ قوله (وهذه
 الاقسام السبعة متصادقة) فلا بد من اعتبار قيود الحيثيات في تعريفات
 الصناعات لان الدليل الواحد ان اعتبر المقدّمات فيه من حيث كونها
 يقينية يكون برهانا او من حيث كونها مشهورات او مسلمات فيكون
 جدلا او من حيث انها مقبولات فيكون خطابة وهكذا فلا يراد أن ادلة
 مسائل علم الكلام من المقبولات في الاكثر مع ان مسائله مطالبت يقينية
 فكيف ثبت بها وحاصل الدفع ان تلك الادلة وان كانت من المقبولات
 المنقولة عن النبي عليه السلام الا ان مقدّماتها معتبرة فيها من حيث
 انها متواترات يقينيات فتأمل فيه ٥٣ قوله (ان كان جيع مقدّماته
 بالمعنى الاعم) لا يقال هذا صادق على الاستقراء الناقص المؤلف من

٥١ قوله (ملكة الانتقال
 الدفئ) الخ اضافة الملكة
 ههنا من اضافة السبب الى
 المسبب لا العكس (نسخة)

قضايا يقينية كقولنا الانسان محرك فكذلك الاسفل والفرس وغيرها
غير التماسح كذلك بالمشاهدة وليس الاستلزام الكلي من مقدّماته فيلزم
ان يكون برهانا وليس كذلك لانا نقول لكن الزوم الجزئي على بعض
الاورضاع وان هذا الوضع هو ذلك البعض من مقدّمات صحته قطعاً ان كون
هذا الوضع ذلك البعض مضمون لا متيقن وقد شرط في البرهان ان يكون جميع
مقدّماته بالمعنى الاعم يقينية ولذا خرج هو وامثاله عن تعريف البرهان ودخل
في الخطابة فتأمل فيه ٥٣ قوله (رغيب الناس) الى آخره فان قلت قد يستدل
شخص بامارة على حكم ظني من غير اظهاره على احد فلا يترتب عليه هذا
الغرض قلت الغرض المذكور اكثرى لا كلي على انه يمكن ان يقال الناس اعم
من المستدل وما من فكر بل فعل يصدر عن العاقل الا انه لجلب نفع
او دفع ضرر واما اخراج مثل هذا الاستدلال عن الخطابة فمع انه يوجب
اختلال انحصار الصناعات في الخمس لا يرتضيه تعريف الخطابة ٥٣ قوله
(من حيث انها موهومات) هذه الحيثية لاخراج الشعر لما عرفت ان المقدّمة
الموهومة عند طائفة مخيلة عند اخرى لكن الدليل المركب منها
من حيث انها موهومة سفسطة ومن حيث انها مخيلة شعري فقيود
الحيثيات المعبرة في مفهومات الصناعات للتقييد لا للتعليل فلا مرد أن اخذ
المستدل المقدّمة الموهومة في السفسطة قد لا تكون لاجل انها موهومة
كاذبة بل لزعم انها يقينية فلا وجه لتقييد الحيثية ههنا تأمل فيه ٥٤ قوله
(وكل منها يفيد مثله ومادونه) الى آخره فاليقين يفيد اليقين والتقليد
والظن كما اذا كان بعض المقدّمات يقينية والبعض الآخر تقليدية او ظنية
والتقليد يفيد التقليد والظن واما الظن فلا يفيد الا الظن ٥٤ قوله (ان
كان الجزء المتوسط) الى آخره لم يقل ان كان الاوسط كما قالوا لان الاستدلال
بالتعفن مثلا لم يـ سواء قرّر اقترانيا واستثنائيا كما اشرنا في المتن وعبرة
الاوسط انما تنطبق على الاول لا يقال مرادهم الاوسط على تقدير تقريره
اقترانيا فيشمل الكل لانا نقول قد لا يمكن تقرير الدليل اقترانيا كما في الاستدلال
بوجود النار على الدخان وبعكسه وللإشارة اليه مثلنا بهما ٥٤ قوله
(بان يكون علمه علة) الى آخره فسر العلية الذهنية بالعلية بين العلمين للثلا

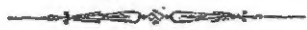
يلزم الفساد لان مثل قولنا هذه الماهية المتعلقة كلية لانها حاصلة في الذهن
 بالتعريف وكل ما حصل بالتعريف كلي دليل لمي مع ان عليا الحصول
 للكلية ذهنية اذ لا وجود للكلية الا في الذهن فالمراد بالخارج هو الواقع
 الشامل للوجودين لا بمعنى الاعيان المختصة بالوجود الخارجي والمراد
 بالعلمين التصديقان لا مطلق العلم الشامل للتصور ايضا ٥٤ قوله
 (او معلولا مساويا) قيده بالمساوي لان المعلول اما مساو او اعم والاعم لا يصح
 الاستدلال به على العلة الاخص كالاستدلال بمطلق الحرارة على وجود
 النار بخلاف العلة الموجبة فانها اما اخص مطلقا من المعلول او مساوية
 لها وعلى التقديرين يصح الاستدلال بها ولذا لم تحتج الى تقييدها ٥٤
 قوله (ان توقف على حكاية كلام الغير) سواء كان تلك الحكاية جزأ
 من الدليل كما في قولنا لان الله تعالى قال كذا او خارجا موقوفا عليها كما اذا
 كانت الحكاية دليل بعض مقدماته ٥٤ قوله (فمسائل كل فن) الى آخره
 اشار بالفاء الى انه متفرع على تعريف موضوع العلم بما ذكر اما كونها حكايات
 موجبات فلما اشار بالتفسير من ان البحث فيه بمعنى الحمل ايجابا كما يدل عليه
 تقييد العوارض باللاحقة اى الثابتة واما كونها ضروريات مطلقات فلان
 العوارض الذاتية التي هي محمولات المسائل لما كانت لاحقة لاجل ذات
 الموضوع او لاجل مساويه المستند الى الذات كان ذات الموضوع غلة لها
 بالذات او بالواسطة فيكون ثبوتها له او لعرضه الذاتي او لنوع احدها
 ضروريا واجبا دام ذات الموضوع موجودا البته واما كونها كليات فلا لهم
 انما بحثوا عن تلك المسائل ودونوها لتكون قوانين يستبسط منها احكام
 جزئية موضوعاتها بضمها الى صغرى سهولة الحصول لينظم قياس
 من الشكل ويستنتج منها تلك الاحكام الجزئية كأن يقال هذا الدليل
 قياس من الشكل الاول والثاني مثلا وكل قياس كذلك منتج فهذا الدليل
 منتج فلا بد أن يقع تلك المسائل كبرى الشكل الاول في هذا الاستنتاج
 وكبراه لا تكون الا كلية ٥٤ قوله (ان كانت نظرية) يشير الى انها
 لا يجب ان يكون نظريات بل قد يكون بديهية كانتاج الشكل الاول
 والاستثنائي في هذا العلم فانهما من المسائل قطعاً وليس في تعريف

موضوع العلم ما يوجب كونها نظريات او بديهيات لان الحقوق اعم
من النظرى والبديهى وقولهم لذاته لنفى الواسطة فى العروض لالتفى
الواسطة فى الاثبات حتى يقتضى كون بعضها بديهية ٥٤ قوله
(تعريفات الموضوعات) الى آخره سواء كانت موضوعات المسائل او موضوع
العلم وتعريف جزء الموضوع كتعريف الهوى فى الحكمة الطبيعية
التي موضوعها الجسم الطبيعى المؤلف من الهوى والصورة واما تعريف
الجزئيات فكتعريف موضوع المسئلة التي كان موضوعها نوع
موضوع العلم ٥٥ قوله (او نظرية يذعن) الى آخره هكذا قالوا لى ههنا
ببحثان قويان الاول ان ههنا قسما ثالثا وهو كونها نظرية ثابتة بالدليل
ولم يسموه باسم الثانى ان اذعان المتعلم بها بحسن ظن يقتضى كون تلك القضية
ظنية ولو سلم ان الظن ههنا بمعنى مطلق الاعتقاد فغاية الامر أن يكون
تقليدية عند المتعلم اذ لا يتيقن النظرى بدون البرهان والمقدمة التقليدية
لا يكون مقدمة البرهان وقد وضع اقليدس اصولا موضوعة لتكون
مقدمة البراهين الا ان يقال كونها تقليدية بالنسبة الى المتعلم لا يقدر
فى كونها يقينية بالنسبة الى المستدل وغاية الامر أن يكون الحاصل
للمتعلم من الادلة المركبة منها تقليدا لا يقينا ولا بأس فيه واذعاء المتعلم
اليقين زعمى لافى الواقع فتأمل فيه جدا



قد اختتم طبع هذه الرسالة المرغوبة المسماة بالبرهان * المؤلفة فى علم
المنطق وفن الميزان * مع مباحثها للعالم العلامة * والفاضل الفهامة *
جامع العلوم العقلية * وناشر القنون العقلية * اسماعيل الشهير بكنبوى *
عليه رحمة من ربه الملك القوى * فى عصر سلطنة سلطاننا الاعظم *
ومولينا المعظم * مالك رقاب الامم * ظل الله فى العالم * الا
وهو السلطان ابن السلطان ابن السلطان * السلطان الغازى
عبد الحميد * خان * خلد الله ايامه دولته مدى الزمان * ونصره بمجده
فى كل قطر ومكان * وكان ذلك فى المطبعة العثمانية فى دار السلطنة السنية *

صاتها الله تعالى وسائر البلاد عن الآفات والبلية * لتسع ليل
 خلون من شهر جمادى الاولى * لسنة عشر وثلاثمائة بعد الالف
 من هجرة من له العز والعلی فی الآخرة والاولى * الحمد لله على
 التوفيق للإتمام * والصلاة والسلام على رسوله محمد اسعد الانبياء
 وخير الانام * وعلى اله واصحابه الكرام *



بایزید جامع شرقی درسعام
 مجزلرندن استانبولی السید
 حافظ محمد اسعد افندی رئیس
 المصححین فی المطبعة العثمانیة

باب مشیختنا هیدن تعین اولنان بایزید
 جامع شرقی درسعام لرندن اکیتملی
 اشرف زاده الحاج حافظ محمد خلوصی
 افندی المصحح

باب مشیختنا هیدن تعین اولنان
 آیدینلی قاضی زاده الحاج حافظ
 محمد امین افندی المصحح

فاتح جامع شرقی درسعام مجزلرندن
 استانبولی السید حافظ محمد امین
 افندی المصحح

نور عثمانیه امام اولی ریزه لی الحاج
 حافظ احمد افندی المصحح



درسعادت

(مطبعة عثمانیه)

۱۳۱۰

